جـــــامعة الأزهــــــــر – غــــــــزة
كـــلية الآداب والعلـــوم الإنسانيـــــة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
قســـم الـــتاريخ والعلـــوم السياسيـــة
برنامج دراســـــات الـــشرق الأوســط



الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية في ضوء اتفاق وادي عربة ١٩٩٤م

Jordanian political discourse towards the Palestinian issue in the light of Wadi Araba Convention (1994)

إعداد الطالب:

وسام إبراهيم عفيفة

إشراف الدكتور:

رياض محمود الأسطل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك بجامعة الأزهر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط بجامعة الأزهر – غزة

١٤٣٤هـ/٢٠١٤

الإهـــــداء

- إلى شهداء فلسطين وأسرى الحرية
- إلى من زرعوا أول الغرس، فكان هذا الجهد المتواضع ثمرة عطاءهم.. أمي وأبي.
- إلى شريكة الدرب ورفيقة العمر، من تقاسمت معي الحياة حلوها ومرها.. زوجتي العزيزة.
- إلى الشموع التي تضيئ الطريق نحو الغد، وكلما نظرت في عيونهن يبزغ الأمل.. مي، لمى، لانا، ليان.
- إلى أصدقائي الأعزاء، وأهلي الكرام، وأسرتي في العمل، وكل من يقف إلى جانبي في الطريق نحو المستقبل.
- إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

والله ولي التوفيق

الشكر والتقدير

انطلاقا من قول النبي صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

وبعد حمد الله عز وجل والثناء عليه، أتقدم لأستاذي الجليل، الدكتور رياض محمود الأسطل، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك بجامعة الأزهر، بالشكر الجزيل على إشرافه على هذه الرسالة، وعلى ما بذله من وقت وجهد في الإرشاد والتوجيه وبذل النصح، وإتمام بعض النقص، وتجميل ما تم طوال فترة إعداد هذه الدراسة.

لقد تتلمذت على يديه وتعلمت منه أصول البحث العلمي، وكان لسعة صدره وصبره كبير الأثر في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود، خصوصا أنه لم يترك كبيرة ولا صغيرة إلا وشاركني فيها بتواضع الكبار، حتى التدقيق والتصحيح كانت له بصماته الواضحة فيهما، فجزاه الله عني خير الجزاء وله مني كل تقدير وامتنان.

وفي النهاية أدعو الله سبحانه وتعالى أن ينال هذا الجهد القبول. وحسبي أني اجتهدت ولكل مجتهد نصيب، والكمال لله وحده، فإن وفقت فمن الله، وإن قصرت فعذري قوله سبحانه وتعالى" قالوا سبحانَك لا علم لنا إلا ما علمتَنا إنك أنت العليمُ الحكيم".

الباحث

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة تطور الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية، في ضوء معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية في وادي عربة، وذلك خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٨٨ وحتى ٢٠١٣، وتأثيرها على العلاقات المستقبلية في ضوء اشتراك الطرفين الأردني والفلسطيني باتفاقيات سلام مع إسرائيل، تتقاطع في العديد من جوانبها بمسائل الحل النهائي المرتبطة بالقضية الفلسطينية.

وتستعرض الدراسة الجذور التاريخية للسياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية إبان فترة الانتداب البريطاني، وخلال الفترة بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٢م مرورا بالخروج الفلسطيني من بيروت (١٩٨٢ –١٩٩٠) حتى مؤتمر مدريد (١٩٩١–١٩٩٣).

كما تناولت الدراسة أثر اتفاقية وادي عربة على العلاقات الأردنية الفلسطينية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية والموقف الإسرائيلي منها.

وبينت الدراسة الموقف الشعبي الأردني تجاه الثوابت الوطنية الفلسطينية في ضوء عملية التسوية من خلال استعراض موقف المنظمات الشعبية (المؤسسات والأحزاب) من القضايا الأساسية للقضية الفلسطينية ورؤية المنظمات الشعبية (المؤسسات والأحزاب) لمستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية وأبعادها السياسية والاستراتيجية.

واستعرضت الدراسة الموقف السياسي الرسمي الأردني تجاه القضية الفلسطينية في أعقاب الاتفاق وتحديدا الموقف الرسمي من القضايا الأساسية (قضايا القدس والاستيطان والمياه الفلسطينية ومطلب الدولة الفلسطينية) ورؤية الحكومة الأردنية لمستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية.

وقدمت الدراسة رؤية مستقبلية للعلاقات الفلسطينية الأردنية في ضوء الخطاب السياسي الأردني الراهن من خلال محددات مقترحة لتطوير العلاقات الفلسطينية الأردنية وتطوير الخطاب السياسي الأردني.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها المفهوم الأردني للعلاقات مع منظمة التحرير تطور بعد قرار فك الارتباط، وتطورت العلاقات الرسمية الأردنية –الفلسطينية بشكل إيجابي، وانه منذ بداية التسوية لسلمية وحتى ما قبل اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ م امتازت العلاقات الأردنية–الفلسطينية، على المستويين الرسمي والشعبي، بأعلى درجات الترابط والقوة، ما انعكس على الخطاب السياسي الأردني، وان توقيع اتفاقيات التسوية مع إسرائيل، انعكست على العلاقات الأردنية –الفلسطينية ومستقبلها، لأن أسباب الخلافات تراجعت، لهذا

سيعتمد الخطاب السياسي الأردني الرسمي المستقبلي على خيار الكونفدرالية شكلاً من الأشكال المتوقعة للعلاقة المستقبلية بين الكيان الأردني الفلسطيني ما يستدعي التنسيق فيما بينهما في عدة جوانب مهمة من أبرزها لمواجهة الأطماع الإسرائيلية.

Abstract

The study addresses evolution of Jordan political discourse towards the Palestinian cause in light of Wadi Araba peace treaty between Israel and Jordan along the period (1988 – 2006). It also discusses the treaty impact on future relations in light of the fact that Jordanian and Palestinian parties are engaged in peace treaties with Israel, many aspects of which intersect with issues related to the final solution of the Palestinian cause.

Moreover, the study reviews the historical roots of the Jordanian policy towards the Palestinian cause during period of British Mandate and the period of (1965-1982), passing through Palestinians departure from Beirut in (1982-1990) until the Madrid Conference (1991-1993.). It also considers impact of Wadi Araba treaty on the Jordanian-Palestinian relations in the light of regional and international changes as well as the Israeli position toward such relations.

In addition, the study sheds lights on the position of Jordanian people towards the Palestinian national constants in light of the settlement process, reviewing positions of grassroots organizations (institutions and parties) towards the core issues of the Palestinian cause. It also reviews visions of grassroots organizations (institutions and parties) over the future Jordanian-Palestinian relations and their political and strategic dimensions.

The study reviews the Jordanian official political situation towards the Palestinian issue in the wake of the agreement, specifically the official position of the core issues (the issues of Jerusalem, settlements, water and a Palestinian state). It also considers the vision of the Jordanian government for the future of Jordanian-Palestinian relations.

Furthermore, the study provides a vision for the future of the Palestinian Jordanian-relations in the light of the current political discourse through proposed determinants to develop the Jordanian-Palestinian relations and the Jordanian political discourse.

The study concludes to a number of results, including the fact that the Jordanian concept of relations with the Palestinian Liberation Organization PLO has developed after disengagement, whereas the official Palestinian – Jordanian relations have also developed positively. The official as well as public Jordanian-Palestinian relations, since the beginning of the peace settlement and even before the outbreak of Al-Aqsa uprising "Intifada" in September, have experienced so high degree of coherence and strength. This influenced the political discourse of Jordan.

The study also concludes that signing of a settlement with Israel influenced the relations between Jordan and the Palestinians as well as future of such relations for reasons of dispute have fallen.

Therefore, the future official Jordanian political discourse will adopt the Confederate option as it’s a speculated form of future relationship between the Jordanian-Palestinian entities, which requires them to coordinate with each other in several important aspects, notably to face the Israeli ambitions.

الفهرس

الفصل الأول

أدبيات البحث ومنـهج الدراسة

المقدمة

مشكلة الدارسة

تساؤلات الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

منهجية الدراسة

مصطلحات الدراسة

الدراسات السابقة

خطة البحث

مقدمة

كانت الأردن في علاقتها مع الفلسطينيين تسير في اتجاهين مكملين لبعضهما، الأول دور قومي بارز على مستوى القضية الفلسطينية؛ قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية، والثاني بمستوى علاقتها مع المنظمة، ومن ثم السلطة الفلسطينية، وفي مجمل تاريخ العلاقات الثنائية بين الطرفين اتسمت العلاقات بالتوتر والتشنج تارة، وبالانسجام والتوافق بالمصالح" تارة أخرى. (١)

وشكل قرار ملك الأردن الحسين بن طلال بفك الارتباط مع الضفة الغربية في تموز من العام ١٩٨٨ خطوة فارقة في السياسة الأردنية الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، وهو من وجهة نظر المستشارين والمنظرين لقرار "الانفصال الأردني"، قرار تاريخي واستراتيجي وسياسي، لا عودة عنه، ولا تراجع فيه، وقد جاء نتيجة دراسة وتحليل موضوعين للمعادلة السياسية الحالية في المنطقة. كما أن "توقيت" القرار، هو نتيجة استقراء ذكي وقراءة جيدة، وموقف جريء لإبعاد مستقبل أخطر، إذا لم يتم التدخل المباشر الآن، بحيث يفرض الانفصال، على جميع أطراف المعادلة السياسية، ليس فقط "الاعتراف" به بل التعامل معه حسب قواعده وشروطه (٢).

ولأن جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي هو القضية الفلسطينية، فلم يكن من الممكن أن ينعقد مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١، للبحث في هذا الصراع من دون مشاركة ممثلين عن الشعب الفلسطيني، وكان من الطبيعي أن توجه الدعوة لمنظمة التحرير الفلسطينية، من أجل المشاركة في مؤتمر السلام في العاصمة الإسبانية، ولكن الحكومة الإسرائيلية، برئاسة اسحق شامير، رفضت مشاركة منظمة التحرير بوفد فلسطيني، مستقل. وبعد جولات من الأخذ والرد، تم الاتفاق على أن يمثل الفلسطينيون بوفد مشترك مع الأردن وبرئاسة أردنية. وفي إطار عدد من الشروط والتحفظات الإسرائيلية على حدود المشاركة الفلسطينية.

ومع ذلك، فلقد أثار تشكيل الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، مخاوف الطرف الفلسطيني، حول إمكانية إعادة السيطرة الأردنية من جديد على الوضع الفلسطيني ومستقبله، حيث لم يكن هناك تعاون أو تنسيق واضح بين الوفدين في واشنطن، حيث إن الشكوك

---

(١) محمد أبو ركبة، السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية (١٩٨٢م-١٩٩٤م)، ٢٠١٢، (رسالة ماجستير غير منشورة).

(٢)مهدي عبد الهادي، الانفصال الأردني أسبابه وآثاره، الطبعة الثانية –أيلول (سبتمبر) 1995 الموقع الإلكتروني: http://www.passia.org/publications/information_papers/Jordan-Disengagement-Arabic.htm#1-5

والمخاوف، هي التي سيطرت على الطرفين، لدرجة أنه حينما طالب الوفد الأردني أثناء الجولة الرابعة للمفاوضات الثنائية في واشنطن، من الجانب الإسرائيلي تحديد فهمه لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، اعتبره الجانب الفلسطيني بمثابة إحياء للسيادة الأردنية على الضفة الغربية المحتلة، على الرغم من تأكيدات المسئولين الأردنيين، ومن أعلى المستويات، على أن مثل هذه النوايا غير موجودة أبدا، وإلا لما اتخذ الأردن، ومن جانب واحد، قرار فك الارتباط الإداري مع الضفة الغربية، وقد أكد الأردن بعد ذلك وباستمرار، على وحدانية وشرعية تمثيل م ت ف للشعب وللقضية الفلسطينية [١].

وأثيرت قضية العلاقات الأردنية –الفلسطينية ومستقبلها، من جديد بعد اتفاقية أوسلو، ومعاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل. ولكن المتغير الأكبر في طبيعة العلاقات جاء في ظل اتفاق وادي عربة، وما تمخض عنه من نتائج ونصوص، تمس بعض جوانب القضية الفلسطينية مساً مباشراً، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا الحدود والقدس والمياه والمستوطنات. وهو ما أثر، ولا زال يؤثر، على مساعي التسوية الخاصة بالقضية الفلسطينية حتى تاريخه.

وستبحث الدراسة في العلاقات الأردنية – الفلسطينية، من خلال تحليل اتجاهات الخطاب السياسي الأردني الرسمي والشعبي، مع التركيز على تأثير معاهدة السلام الأردنية مع إسرائيل، التي وقعها الملك حسين، ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق رابين في ٢٦ تشرين الأول/نوفمبر ١٩٩٤، في وادي عربة، بحضور الرئيس الأميركي بيل كلنتون، على هذه العلاقات وعلى أسباب الخلافات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية حول شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني، ومواقف كل منهما في رسم معالم تلك العلاقات، وفي اتجاهات المواقف المتناقضة التي غلب عليها عدم الثقة والصدام أحياناً، والتعاون والانسجام أحياناً أخرى. وتبحث الدراسة كذلك، في مواقف الرأي العام الأردني، في تحديد مستقبل السياسة الأردنية اتجاه الكيان الفلسطيني. [٢]

أولاً: مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة، حول تطور الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية، في ضوء معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية في وادي عربة، وذلك خلال الفترة الممتدة من العام

---

(١) أحمد سعد الدين، اتجاهات العلاقات الأردنية – الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع إسرائيل، الأهرام الرقمي ، ١٩٩٩ ، الموقع الالكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=219483

(٢) غازي حسين، دراسة، معاهدة وادي عربة وتداعياتها، الموقع الإلكتروني:
http://www.safsaf.org/word/2012/mai/136.htm

١٩٨٨ وحتى ٢٠١٣، وتأثيرها على العلاقات المستقبلية في ضوء اشتراك الطرفين الأردني والفلسطيني باتفاقيات سلام مع إسرائيل، تتقاطع في العديد من جوانبها بمسائل الحل النهائي المرتبطة بالقضية الفلسطينية.

ثانيا: تساؤلات الدراسة:

تأتي هذه الدراسة للمساهمة في الإجابة على التساؤلات التالية:

١-ما الجذور التاريخية للخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية؟

٢-ما محددات الخطاب السياسي الأردني الرسمي وعناصر الالتقاء والاختلاف مع الفلسطينيين؟

٣-كيف تطور الخطاب السياسي الأردني اتجاه القضية الفلسطينية، خلال الفترة من العام ١٩٨٨إلى العام ٢٠٠٦؟

٤-ما مدى تأثر العلاقات الأردنية – الفلسطينية في ضوء المفاوضات مع إسرائيل، خصوصاً فيما يتعلق بقضايا الحل النهائي لمشروع التسوية؟

٥-ما دور المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وأثرها في الخطاب السياسي الأردني اتجاه القضية الفلسطينية؟

٦-ما مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية في ضوء المشاريع السياسية المستقبلية، مثل: مقترح "الكونفدرالية"؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدارسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١-استعراض تطور الخطاب السياسي الأردني الرسمي، اتجاه القضية الفلسطينية، عبر محطات متعددة منذ العام ١٩٨٨، وحتى العام ٢٠١٣.

٢-تقديم التصورات لمستقبل العلاقات الأردنية –الفلسطينية.

٣-تحليل السياسية الأردنية في ظل اتفاق وادي عربة.

٤-فهم الخطاب السياسي الأردني الشعبي والحزبي، مقابل المواقف الرسمية بعد توقيع معاهدة السلام.

٥-تحليل تأثير وتأثر العلاقات الأردنية – الفلسطينية بالعامل الإسرائيلي، خصوصاً في قضايا الحل النهائي: القدس واللاجئين والحدود والمياه.

٦-تسليط الضوء على دور المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية وأثرها في الخطاب السياسي الأردني اتجاه القضية الفلسطينية.

٧-رصد اتجاهات الموقف الأردني اتجاه المشاريع السياسية المرتبطة بالقضية الفلسطينية مثل: مشروع "الكونفدرالية" مع الفلسطينيين.

رابعاً: أهمية الدارسة:

تكمن أهمية الدراسة على سبيل المثال، لا الحصر فيما يلي:

١- تسليط الضوء على التفاعل الأردني مع القضية الفلسطينية، بناء على المتغيرات في العلاقة عبر محطات مختلفة منذ العام ١٩٨٨-٢٠١٣.

٢- توضح الدراسة أثر توقيع الأردن لاتفاقية وادي العربة على العلاقة مع الكيان الفلسطيني، ومستقبل الخطاب السياسي الأردني اتجاه القضية الفلسطينية.

٣- تقدم الدراسة تفسيرا لطبيعة السياسة والعلاقات الإقليمية الأردنية، وتأثيرها على السياسة الخارجية الأردنية تجاه الفلسطينيين.

٤- تحاول الدراسة تقديم إسهام علمي، يتعلق بتطور العلاقات الفلسطينية الأردنية، ومحاولة استشراف مستقبلها.

٥- تشكل هذه الدراسة محاولة لإثراء المكتبة العربية في موضوع لازال بحاجة إلى البحث، ولاسيما أن القضية الفلسطينية لازالت عالقة، وأن العلاقات الأردنية الفلسطينية تتأثر بشكل مباشر، وعلى الصعيدين الرسمي والشعبي، بسياسة إسرائيل تجاه السلطة الفلسطينية.

خامساً: منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهجين رئيسين، هما:

١. **المنهج التاريخي:**

وتبرز أهمية المنهج التاريخي، في حل المشكلات المعاصرة على ضوء خبرات الماضي، كما يساعد على إلقاء الضوء على اتجاهات حاضرة ومستقبلية، ويتيح الفرص أمام إعادة تقييم البيانات بالنسبة لفروض النظريات، أو تعميمات ظهرت في الزمن الحاضر دون الماضي، كما إنه يؤكد الاهمية النسبية للتفاعلات المختلفة، التي توجد في الأزمنة الماضية وتأثيرها.

٢. **المنهج الوصفي التحليلي:**

من خلال تفسير الوضع القائم وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، كما انه يتعدى مجرد جمع بيانات حول الظاهرة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وقياسها واستخلاص النتائج منها.

واستفاد الباحث، في إطار المنهج الوصفي، من **نظرية تحليل المضمون ونظرية الدور، ونظرية المباريات،** في تحليل أبعاد الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية.

سادسا: حدود الدراسة:

تبدأ الدراسة ببحث جذور العلاقات الفلسطينية الأردنية، منذ قرر الأردن فك الارتباط مع الضفة الغربية في العام ١٩٨٨ حتى العام ٢٠١٣، حيث تم توقيع اتفاق إدارة الأماكن المقدسة في مدينة القدس في أوائل أبريل من ذات العام. ووقع الاختيار على هذه الفترة كإطار زمني للدراسة لما تثيره من أهمية، حيث شهدت هذه الفترة محطات سياسية بارزة، أهمها توقيع اتفاقيات السلام الفلسطينية والأردنية مع إسرائيل، ما ترك آثارا مهمة على العلاقات الأردنية –الفلسطينية، وأدى إلى تطور الخطاب السياسي الأردني الرسمي والشعبي، اتجاه القضية الفلسطينية.

سابعا: الدراسات السابقة:

تم الوقوف على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة النسبية بموضوع الدراسة ويمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

- **دراسة د. نادر بني إنصور، وآخرين بعنوان السياسة الخارجية الأردنية تجاه قضية فلسطين ٢٠١٢**[١].

Dr. Nader Ibrahim M. Bani Nasur"Jordanian Foreign Policy toward The Palestine Issue"2012

الدراسة صادرة في المجلة البريطانية للفنون والعلوم الاجتماعية ب رقم٢٠٤٦ 9578– للعام ٢٠١٢ وتهدف هذه الدراسة إلى مناقشة مختلف العوامل التي أثرت في سياسة الأردن تجاه قضية فلسطين، والإجراءات التي أسفرت، على المستوى الوطني والدبلوماسي في الأردن، والملوك والحكومات المعنية بنشاط ودعم الحقوق الفلسطينية والعربية، وفكرة سلام عن طريق التفاوض. وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، تعرض لعهد الملك عبد الله الأول، والملك حسين والملك عبد الله الثاني.

وتخلص الدراسة إلى أن علاقات الأردن كانت ولا تزال ذات خصوصية وذات أبعاد متعددة مع الفلسطينيين، وقد ساهم العامل الجغرافي في تطوير علاقات قوية بين الأردنيين والفلسطينيين. وأكدت على أن الأردن قد لعب ولا زال يعلب دورا محوريا في صياغة الجغرافيا السياسية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي. وهو صاحب دور وظيفي، بحكم علاقته الخاصة

---

(١). Nader. Bani Nasur, Jordanian Foreign Policy toward The Palestine Issue, British Journal Publishing, Inc. 2012http://www.bjournal.co.uk/BJASS.aspx

بالدول الغربية، إلى جانب السعي الأردني للوصول لاتفاق سلام مع إسرائيل، مع الحافظ على توازن بين احتياجاته الأمنية الخاصة، ومساعدة الفلسطينيين في تطلعاتهم لإقامة دولة مستقلة.

- **دراسة محمد أبو ركبة، بعنوان السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠١٢:** [1].

تناولت الدراسة حقائق العلاقة التاريخية والجغرافية الوثيقة بين الأردن وفلسطين؛ بالرغم من كل المحطات المؤلمة التي مرت بها هذه العلاقة، حيث كانت الأردن في علاقتها مع الفلسطينيين تسير في اتجاهين مكملين لبعضهما: الأول دور قومي بارز على مستوى القضية الفلسطينية، قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية، والثاني بمستوى علاقتها مع المنظمة، ومن ثم السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي مجمل تاريخ العلاقات الثنائية بين الطرفين اتسمت العلاقات بالتوتر والتشنج تارة، وتارة بالانسجام والتوافق بالمصالح".

وخلصت الدراسة إلى أن متغيرات السياسة الخارجية ومحدداتها هي التي ترسم توجهاتها، موضحةً أن سياسات الأردن الخارجية تجاوزت معطيات ومقدرات الدولة الأردنية، وقد احتلت إشكالية أزمات السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية حيزاً كبيراً، حيث بحثت الدراسة جدلية العلاقة بين المكان والدور، فالدور السياسي الأردني، كما في أغلب الأحيان، أكبر من المكانة التي تتمتع بها الدولة الأردنية المرتبطة "بمسألة المحدودية" بكل جوانبها ومتغيراتها.

واعتبرت الدراسة أن الكونفدرالية تعد شكلاً من الأشكال المتوقعة للعلاقة المستقبلية بين الكيان الأردني الفلسطيني وإقامة علاقة مميزة بين الضفتين، وبشكل ينسجم مع رغبة الشعب الفلسطيني والشعب الأردني، ويحتم التنسيق فيما بينهما في عدة جوانب مهمة، من أبرزها مجالات الاقتصاد، والمياه، والأمن، والمواصلات، والتعاون في مجال التنمية، تنمية مياه وادي الأردن، والبيئة، والتعاون في المجالات المالية، والمصرفية.

- **سليمان عميش: تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية (١٩١٦ م– ١٩٨٨ م)٢٠١٠ م** [2].

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الظروف والأوضاع التي كانت سائدة في منطقة الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان عند إصدار تصريح بلفور وإقرار معاهدة سايكس بيكو لتقسيم المنطقة وتفتيتها إلى دول صغيرة، والدور الذي قام به الشعب الفلسطيني ومساندة الشعب الأردني له في مقاومة الخطط الصهيونية في إقامة الدولة الصهيونية.

---

(١) محمد أبو ركبة، السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية (١٩٨٢م–١٩٩٤م)، عمان، ٢٠١٢، ص١٩٣–ص١٩٤.

(٢) سليمان عميش: تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية (١٩١٦ م -١٩٨٨م) ، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط ١، عمان، ٢٠١٠ م.

وتوضيح الدراسة الموقفين: الرسمي الأردني والشعبي الأردني، من الشعب الفلسطيني في مراحل تأسيس الإمارة ثم المملكة الأردنية الهاشمية، ومن ثم إتمام الوحدة بين الضفتين وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وإعطائها مهمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ثم تنتهي بقرار فك الارتباط.

❖ **دراسة إبراهيم خليل العلاف بعنوان العلاقات الأردنية –الإسرائيلية نشأتها وتطورها ٢٠٠٨**[١].

تستعرض الدراسة أبرز نتائج المعاهدة التي وقعت في السادس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٩٤، بوادي عربة على الحدود بينهما، ومن أبرز النتائج التي عرض لها الباحث قرار الأردن إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل واستبدالها بعلاقات التعاون والتجارة الحرة. وقد أعقب توقيع المعاهدة إبرام عشرات الاتفاقيات والبروتوكولات الثنائية بين الطرفين. ففيما بين سنتي ١٩٩٤ –١٩٩٨ ازدادت اللقاءات والزيارات بين المسؤولين الأردنيين والمسؤولين الإسرائيليين، وتم تبادل السفراء وفتح قنصلية إسرائيلية في العقبة والاتفاق على مشروع قناة البحرين وإجراء مناورات بحرية مشتركة وتجديد التعاون الأمني والاستخباري. وقد ظل الأردن يسعى ليدفع الدول العربية الأخرى للوصول إلى اتفاقيات مماثلة مع إسرائيل. كما أنه شجع الجانب الفلسطيني لتفعيل لقاءاته بالإسرائيليين ودراسة إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام شامل ودائم مع إسرائيل.

❖ **ياسر نايف قطيشات: العلاقات السياسية الأردنية–العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي، ٢٠٠٩ م**[٢].

تكمن أهداف هذه الدراسة في سبر غور العلاقات الأردنية–العربية في ظل التحولات في منهج العمل العربي من الأيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية في فترة الدراسة، معتمدة على الخبرة التاريخية لتلك العلاقات في العقود الماضية لما شكلته من تراكم تاريخي (كمي ونوعي) انعكس بصورته الجلية على تشكيل إطار عام محدد لطبيعة وشكل هذه العلاقات مستقبلا.

---

(١) إبراهيم العلاف، العلاقات الاردنية –الإسرائيلية نشأتها وتطورها، الحوار المتمدن–العدد: ٢٢٠٦، ٢٠٠٨.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=126349

(٢) ياسر نايف قطيشات: العلاقات السياسية الأردنية– العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي، من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية، ١٩٥٢ م –٢٠٠٤ م، دار يافا العلمية للنشر ، عمان، ٢٠٠٩ م.

❖ **دراسة أحمد سعد الدين بعنوان "اتجاهات العلاقات الأردنية –الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع إسرائيل [1].**

تتناول الدراسة مستقبل تلك العلاقات الأردنية –الفلسطينية، في ضوء التحولات التي طرأت على هذه العلاقات بعد عملية التسوية في الشرق الأوسط خاصة أنها مرت في فترات مختلفة، من مرحلة الوحدة والتعاون، إلى التوتر والتناقض وفي كل مرحلة من تلك المراحل كانت قضية تمثيل الشعب الفلسطيني هي الركيزة الأساسية التي استندت إليها تلك العلاقات، في بعديها الوفاقي أو الصدامي وأثيرت قضية العلاقات الأردنية –الفلسطينية ومستقبلها، من جديد بعد اتفاقية أوسلو ومعاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل. وتبحث الدراسة في تحديد مفهوم مصطلح العلاقات الأردنية – الفلسطينية، من خلال تحليل اتجاهات العلاقات الرسمية وليس الشعبية – على أساس أن الدراسة لا تتناول طبيعة العلاقات بين الشعبين الأردني والفلسطيني، إلا من خلال تأثير هذه العلاقة على العلاقات الرسمية – مع التركيز على تأثير معاهدات السلام الأردنية والفلسطينية مع إسرائيل على هذه العلاقات وعلى أسباب الخلافات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية حول شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني، ومواقف كل منهما في رسم معالم تلك العلاقات وفي اتجاهات المواقف المتناقضة التي غلب عليها عدم الثقة والصدام أحياناً، والتعاون والانسجام أحياناً أخرى وتبحث الدراسة كذلك في مواقف الرأي العام الأردني والفلسطيني في تحديد مستقبل تلك العلاقات وتقدم الدراسة في النهاية بعض التصورات لمستقبل العلاقات الأردنية – الفلسطينية من خلال تحليل مواقف كل طرف بموضوعية وأمانة أكاديمية من أجل فهم أفضل لهذه العلاقات.

ثامنا: مصطلحات الدراسة:

ـ الترانسفير: Transfer:

مصطلح إنجليزي المقصود به عملية نقل الفلسطينيين إلى البلاد العربية وظل هذا المصطلح مركزيا في الفكر الاستراتيجي للحركة الصهيونية ومن خلاله يوجد تصور صهيوني راسخ، بأن فلسطين هي ارض إسرائيل والفلسطينيون هم مجرد جالية عربية استوطنت ارض إسرائيل، وعليهم إما قبول السيادة الإسرائيلية وإما الرحيل [2].

---

(١) أحمد سعد الدين، اتجاهات العلاقات الأردنية –الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع إسرائيل، الأهرام الرقمي ،١٩٩٩.

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=219483

(٢) نور الدين مصالحة، "ارض اكثر وعرب اقل "سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩–١٩٦٩، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٣٦، خريف ١٩٩٨، ص١٧٦.

ـ **التسوية السياسية: Political settlement**

التسوية تعني فض النزاعات والصراعات الدولية وحلها دون اللجوء إلى العنف والحرب، وذلك من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية " كالمفاوضات والباحثات والوساطة والتوفيق والتحكيم والمحاكم الدولية ومن خلال المنظمات الدولية كالأمم المتحدة التي تستخدم مثل "هذه الوسائل والتي ينص عليها ميثاقها (المادة الثانية) على حل النزاعات بالوسائل السلمية [١].

والتسوية قد تحدث نتيجة للتوتر والتأزم سواء أكانت قبل وقوع الحرب لتجنبها أو بعد وقوعها أو في أثناء وقوعها، وحتى تستطيع التسوية الاستمرار وعدم الانهيار يجب أن تضمن الحد الأدنى من مطالب وحقوق الاطراف المعنية وألا تؤثر على مصالح دول أخرى تدفعها إلى إفشال التسوية [٢].

ـ **التطبيع: Normalization:**

تحويل السلوك الطارئ أو الجديد إلى ما يشبه الطبيعي فيصبح جزءا لا تجزأ من حياة الإنسان ومن خلال مسيرة الصراع مع إسرائيل نجد أنها أصرت على جعل العلاقات مع العرب وكأنها تبدو طبيعية، وبرز التطبيع كمصطلح واستراتيجية لتذويب العداء مع اليهود ولإجراء عملية تغيير في النفسية العربية لجعلها تتوائم وتتقبل إسرائيل كجزء طبيعي وان التعايش مع إسرائيل هو المفتاح للأمن والاستقرار والسلام والذي يعني القبول بإسرائيل كدولة ذات حدود آمنة [٣].

ـ **الصراع العربي–الإسرائيلي: Arab-Israeli conflict**

ويعني النزاع والتوترات السياسية التي نشأت بين الكيان الإسرائيلي منذ قيامه على الارض الفلسطينية عام ١٩٤٨م وبين الدول المجاورة أو البعيدة عن فلسطين، ويدور الخلاف حول أحقية قيام دولة لليهود على ارض فلسطين وطرد سكانها الموجودين عليها، ويطلق البعض على هذا الصراع "نزاع الشرق الأوسط" ليشير إلى تركزه في منطقة الشرق الأوسط لكن هذا المصطلح غير دقيق، لوجود عدة صراعات في هذا المنطقة الاستراتيجية، متعددة الأعراق ومترامية الأطراف، ولان ما حداث على ارض الواقع أكبر من مجرد نزاع ، حيث شهد حتى الآن أكثر من ثمانية حروب كبيرة، تكبد فيها أطراف الصراع خسائر مادية وبشرية كبيرة

---

(١) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٧٩، ص731

(٢) المرجع نفسه، ص٧٣٢.

(٣) عيسى القدومي، مصطلحات يهودية احذروها، بيت المقدس للطباعة والنشر، ط٢، نابلس، ٢٠٠٢، ص١٢–١٥.

ـ الكونفدرالية: Confederate:

الاتحاد الكونفدرالي عبارة عن رابطة سياسية بين دول مستقلة ذات سيادة، وهو يتم بموجب اتفاق مسبق، ويفوض بعض الصلاحيات لهيئة أو هيئات مشتركة لتنسيق سياساتها في عدد من المجالات، دون أن يشكل هذا التجمع دولة أو كيانا جديدا لأنه يأخذ شكلا آخر يعرف بـ "الكونفدرالية". والكونفدرالية تتشكل بالاتفاق ولا تعدل إلا بإجماع أعضائها، وهي تحترم مبدأ السيادة الدولية لأعضائها.

أما في السياسة الحديثة، فالكونفدرالية عبارة عن اتحاد دائم لدول ذات سيادة، للعمل المشترك في إدارة مصالحها الداخلية وعلاقاتها بالدول الأخرى، وهي عادة ما تبدأ بمعاهدة، ثم تتطور في وقت لاحق فتعتمد دستورا مشتركا، وهي تنشأ للتعامل مع القضايا الحساسة مثل الدفاع والسياسة والخارجية والعملة، وتكامل المصالح بحيث يتعين على الحكومة المركزية أو توفر الدعم اللازم لجميع أعضائها (١).

- **الأحزاب اليسارية: Leftist parties**

هي تلك التي تدعم التغيير الاجتماعي لوجود عدم مساواة لا مبرر لها، وبالتالي خلق مجتمع أكثر مساواة، فاليسار السياسي يتبنى وجهة نظر وفكر سياسي مخالف لليمين السياسي الذي ينظر لعدم المساواة في المجتمعات، على أنه شيء طبيعي وتقليدي. تتراوح توجهات اليسار السياسي من يسار الوسط إلى أقصى اليسار، وفي العموم ارتبط اليسار السياسي بمناهضة الرأسمالية وتبني التخطيط المركزي ودعم نقابات العمال (٢).

- **الأحزاب القومية: Nationalist parties**

هي تلك الأحزاب التي تتبنى الفكر القومي وفي إطار المفهوم العربي الذي تبناه ساطع الحصري وميشيل عفلق وعبد الناصر والذي عبر عنه ميشيل عفلق بقوله "إن القومية هي حب قبل كل شيء... وهي كالملامح للوجه وكالصورة للشخص وكالاسم للفرد.... وهي كحب الفرد وشعوره بالانتماء إلى أسرته لإفراد بيته فالأمة هي الأسرة الكبيرة والبيت هو الوطن الكبير ".

إذن فالقومية العربية هي شعور وإحساس الفرد العربي بالانتماء إلى الجماعة العربية (الأمة العربية)، وهي الأمة التي تشكلت منذ نشأة الإنسانية بفعل مجموعة عوامل ومنها وحدة

---

(١) لمزيد من التفصيل عن الكونفدرالية والفدرالية، انظر: كامل ليلة، النظم السياسية في الدول والحكومات، دار الفكر العربي، القاهرة،1971 .

(٢) أبكر محمد أبو البشر، الاحزاب السياسية مالها وما عليها، صحيفة حريات، ٢٠١٢/٩/٨

اللغة والتاريخ الطويل المتسلسل والآمال والتطلعات المشتركة. ووحدة الأرض والجغرافيا الطبيعية. ووحدة التطلعات والمصير المشترك [(١)].

- **جماعة الإخوان المسلمون: The Muslim Brotherhood**

يمكن اعتبار جماعة الإخوان المسلمين في الأردن امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، فقد انضم إليها بعض الأردنيين وأصبحوا أعضاء في مجلس شورى الجماعة في مصر، وبدأوا بنقل أفكار الجماعة إلى الأردن.

جاءت بداية نشأة جماعة الإخوان المسلمين في الأردن في ١٩ تشرين ثاني ١٩٤٥ بعد السماح لبعض الأردنيين بتأسيس جمعية في شرق الأردن تدعى جمعية الإخوان المسلمون، وافتتح المركز العام للجماعة براعية الملك عبد الله الأول [(٢)].

- **جبهة العمل الإسلامي: The Islamic Action Front**

جاء إعلان وزير الداخلية الأردني في الثامن من كانون الأول لعام (١٩٩٢) عن التسجيل الرسمي لحزب جبهة العمل الإسلامي تتويجًا للجهود الكبيرة التي استنفذتها المرحلة التحضيرية لإنشاء الحزب، والتي امتدت قرابة العامين وثمة من يذهب إلى القول بأن حزب جبهة العمل الإسلامي، الذي عقد مؤتمره التنظيمي لهيأته التأسيسية في كانون الثاني من عام (١٩٩٢)، جاء ليعبر عن عملية توسيع للإطار السياسي والاجتماعي لجماعة الإخوان المسلمين. ففي أعقاب السماح باستئناف الحياة الحزبية في البلاد بإصدار قانون الأحزاب عام (١٩٩١) كان من الحكمة أن تعمد جماعة الإخوان، التي مارست العمل السياسي منذ تأسيسها أواسط أربعينيات القرن المنصرم كجمعية خيرية. إلى تأطير نشاطها السياسي وتقنينه وتوسيعه ضمن إطار المؤسسة الحزبية، دون أن يعني ذلك إلغاءً لجماعة الإخوان المسلمين، التي ظلت متواجدة على الساحة إلى جانب ربيبها حزب جبهة العمل الإسلامي [(٣)].

- **مؤسسات المجتمع المدني: Civil Society Organizations**

تبنى البنك الدولي تعريفاً لمؤسسات المجتمع المدني أعده عدد من المراكز البحثية الرائدة: "يشير مصطلح المجتمع المدني إلى المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير

---

(١) عبد العزيز عرار، القومية العربية بين دلالة المصطلح والنظرية، مجلة البيادر السياسي، ٤ كانون الثاني ١٩٨٦.

(٢) عوني العبيدي، الإخوان المسلمون في الأردن وفلسطين ١٩٤٥-١٩٧٠، صفحات تاريخية، (١٩٩١) ، عمان، ص ٣٧-٣٦.

(٣) موسى زيد الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين، دار البشير، عمان، ١٩٩٥، ص١٠١.

الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات، تضم: الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري" [(١)].

تاسعا: تقسيم خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة، إلى سبعة فصول أساسية ومقدمة وخاتمة، وهي على النحو التالي:

المقدمة

الفصل الأول: الإطار العام ومنهجي البحث، ويشمل:

المقدمة

مشكلة الدارسة

تساؤلات الدراسة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

منهجية الدراسة

مصطلحات الدراسة

الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الجذور التاريخية للسياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية، منذ بدء الانتداب البريطاني حتى الخروج من بيروت (١٩٢٢ -١٩٨٢م)

- المبحث الأول: الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية ١٩٢٢-١٩٦٥
- المبحث الثاني: تطور الخطاب السياسي الأردني تجاه القضة الفلسطينية فيما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٢

الفصل الثالث: الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية في ضوء تطور مساعي التسوية السياسية (١٩٨٣ -١٩٩٣)

- المبحث الأول: **تذبذب الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية (١٩٨٣ -١٩٩٠)**

---

(١) موقع البنك الدولي، http://web.worldbank.org

- المبحث الثاني: الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية فيما بين مؤتمر مدريد وإعلان أوسلو (١٩٩١-١٩٩٣)

الفصل الرابع: اتفاق وادي عربة وأثره على الأطراف المعنية

- المبحث الأول: المتغيرات السياسية التي مهدت لاتفاق وادي عربة.
- المبحث الثاني: قراءة سياسية للنصوص المتعلقة بالقضية الفلسطينية في اتفاق وادي عربة.
- المبحث الثالث: الموقفان الفلسطيني والعربي من اتفاق وادي عربة.
- المبحث الرابع: الضغوط الإسرائيلية على الخطاب السياسي الأردني في ضوء اتفاق وادي عربة.

الفصل الخامس: الخطاب السياسي الأردني الرسمي تجاه القضية الفلسطينية في أعقاب اتفاق وادي عربة:

- المبحث الأول: موقف الحكومة الأردنية من القضايا الأساسية للقضية الفلسطينية (قضايا القدس والاستيطان والمياه الفلسطينية ومطلب الدولة الفلسطينية)
- المبحث الثاني: الرؤية الأردنية لمستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية.

الفصل السادس: الخطاب الشعبي الأردني تجاه الثوابت الوطنية الفلسطينية في ضوء اتفاق وادي عربة:

- المبحث الأول: موقف المنظمات الشعبية (المؤسسات والأحزاب) من القضايا الأساسية في القضية الفلسطينية **(قضايا القدس والاستيطان والمياه الفلسطينية ومطلب الدولة الفلسطينية).**
- المبحث الثاني: موقف مؤسسات المجتمع المدني تجاه العلاقات الأردنية الفلسطينية في ضوء اتفاق وادي عربة

- **الفصل السابع:** نحو رؤية مستقبلية للعلاقات الفلسطينية الأردنية في ضوء الخطاب السياسي الأردني الراهن تجاه القضية الفلسطينية:
  - المبحث الأول: نتائج الدراسة.
  - المبحث الثاني: التوصيات.

الخاتمة

الملاحق

الفصل الثاني

الجذور التاريخية للسياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية، منذ بدء الانتداب البريطاني حتى الخروج من بيروت (١٩٢٢ – ١٩٨٢م)

المبحث الأول: الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية ١٩٢٢–١٩٦٥م:

المبحث الثاني: تطور الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية فيما بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٢م:

المبحث الأول: الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية ١٩٢٢ – ١٩٦٥م:

تعود فكرة ظهور مفهوم العلاقات الأردنية – الفلسطينية كمصطلح سياسي إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، وظهور كيانات سياسية عربية في المنطقة عبرت عنها رسميا اتفاقية سايكس بيكو، بعد أن أجهضت فكرة إقامة الدولة العربية الموحدة التي كانت الثورة العربية الكبرى قد دعت إلى قيامها في عام ١٩١٦ وخيب الغرب آمال وطموحات تلك الثورة، ونكثوا بوعودهم لقادتها وجزئت المنطقة العربية التي كان أهلها قد عاشوا سويا من دون حدود، إلى كيانات ووحدات سياسية مختلفة، وانشغل أبناء كل كيان بمشاكله الذاتية دون أن يلهيه هذا عن الهدف القومي السامي في إقامة الوحدة العربية وساهم ظهور الكيانات العربية المتمتعة بقدر محدود من السيادة إلى ولادة الوعى الوطني الفلسطيني بخطورة الهجرات اليهودية إلى فلسطين، وأهمية المحافظة على الذات الفلسطينية، في وجه مؤامرة كبرى تحاول ليس السيطرة على وطنهم فقط، بل إزالة الوجود الفلسطيني نفسه من فلسطين، وتجاهل الهوية الوطنية الفلسطينية وأخذ الفلسطينيون يتحسسون مدى الخطورة على مستقبلهم ومستقبل أجيالهم [١].

أولاً: التوجهات الأردنية إبان فترة الانتداب ١٩٢٢ – ١٩٤٨

تشير الأدبيات السياسية الأردنية الرسمية، إلى التطلعات الأردنية المبكرة لضم فلسطين إلى الإمارة باعتبار أن الموقف من المسألة الفلسطينية موقفاً قومياً، على أساس أن النظام الأردني هو وريث الثورة العربية الكبرى وعليه فإن مسألة وحدة فلسطين وشرقي الأردن هي مسألة قومية من جهة، ومسألة ضرورة الحفاظ على فلسطين أو ما تبقى منها بأيدي أمينة من جهة أخرى، وكذلك العمل على وضع حد للأطماع التوسعية الصهيونية كي لا تصل إلى الأردن نفسه انطلاقا من ذلك لم يخف الملك عبد الله في تصريحاته وأحاديثه في مجالسه الرسمية والشخصية أمانيه في قيادة دولة عربية قومية قوية تهيئ له إمكانيات استعادة عرش سوريا [٢].

كما أن الملك عبد الله كان لا يخفي تخوفه من أن تمتد التوسعات الصهيونية لتشمل الأردن، ومن رفضه قيام دولة فلسطينية حسب قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ في ١٩٤٧، حتى لا يؤثر ذلك على الدولة الأردنية واستقرارها وظهر ذلك بوضوح في رسالته إلى محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء المصري في ذلك الوقت، والتي جاء

---

(١) موسى الماضي، ومنيب سليمان: تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان، ١٩٥٩.

(٢) محمد عزت دروز: نشأة الحركة العربية الحديثة، المطبعة العصرية صيدا، ١٩٧١، ص ١٧٧.

فيها : "إن دولتكم على علم من أن دول الجامعة العربية، تدخلت لإنقاذ فلسطين منكرة التقسيم والتجزئة، وعاملة على حفظ شرف العرب والإسلام وتعلمون أننا نخشى على سلأمة بلادنا ومركزنا من أي دولة ضعيفة قد تتكون في فلسطين تنتسب للعرب، ويستحوذ عليها اليهود وتعترف بها منظمة الأمم المتحدة التي اعترفت باليهود، فيكون التقسيم أمرا واقعا، الأمر الذى حاربناه ووقفنا ضده وفي وقوع هذا أيضا قطع الطريق على أهل فلسطين في أن يختاروا لأنفسهم ما يريدون بعد إنهاء المعضلة" – ويضيف قائلا : "إننا تفاديا من أن يسبب هؤلاء بحركاتهم – وأعنى بهم أمين الحسيني ومن معه – ما يجر إلى ما فيه اختلال لعصمة الجامعة العربية واتحادها، أقول إني سأحارب هؤلاء حيثما كانوا كما أحارب اليهود أنفسهم" [١].

كما طالبت الحكومة الأردنية من الجامعة العربية سحب اعترافها بحكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي باشا، المدعومة من قبل الحاج أمين الحسيني إلا أن الجامعة العربية لم توافق على الطلب الأردني، ولكنها لم توجه الدعوة لحكومة عموم فلسطين في دورة الجامعة في خريف ١٩٤٩، بناء على الرغبة الأردنية ومنذ ذلك الوقت حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، استمر الأردن يتحدث بالنيابة عن الشعب الفلسطيني وهي الفترة الزمنية التي غاب فيها الكيان الفلسطيني، وضعفت الهوية الوطنية الفلسطينية [٢].

وهكذا ظهرت الكيانية الفلسطينية وتبلورت وأصبحت حقيقة قائمة قبل قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨، واستطاعت هذه النواة الكيانية (الهيئة العربية العليا) أن تقود ضالات الشعب الفلسطيني في ثوراته المختلفة في مواجهة المحاولات الاستعمارية – الصهيونية لطمس الشخصية الوطنية الفلسطينية وعلى الجانب الشرقي لنهر الأردن، عمل الأردنيون أيضا على المحافظة على شخصيتهم وكيانهم الوطني في مواجهة محاولات مشابهة لتلك التي واجهها الفلسطينيون وإن كانت أقل حدة واستطاع الأردنيون مبكرا وبوسائل مختلفة أن يثبتوا كيانهم ويقيموا دولتهم التي عرفت بإمارة شرق الأردن، علما بأن الأردن وفلسطين كانتا كلا موحدا، إلى أن انتزعها وزير المستعمرات البريطاني الكولونيل مايز تساغن، الذى اعترف بذلك وقال: لقد تمخض عن اجتماع الأمير عبد الله بتشرشل في القدس انتزاع شرق الأردن من فلسطين، وأدى هذا إلى تقليص مساحة فلسطين التي أرادت بريطانيا إعطاءها لليهود حسب تصريح بلفور مقابل موافقة الملك على سياسة بريطانيا في فلسطين على أساس أنها الدولة المنتدبة على فلسطين وشرقي الأردن ويبدو أن الغرض من ذلك بالنسبة لبريطانيا كما اعترف تشرشل في مذكراته، هو أن تكون إمارة شرق الأردن – منطقة عازلة، بين المحيط العربي والدولة اليهودية التي كانت بريطانيا متحمسة

---

(١) عارف العارف، النكبة، المطبعة العصرية، صيدا ١٩٧١، ص ١٣٦.

(٢) مهدى عبد الهادي، المسألة الفلسطينية، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٧٥، ص١٧٩ . ١٨٠.

لقيامها من أجل تنفيذ تصريح بلفور وكذلك إرضاء للعرب الذين كانوا يريدون إقامة دولة عربية موحدة في بلاد الشام، بشرط أن تعمل حكومة شرق الأردن على تأمين مصالح بريطانيا في فلسطين وعدم تحول شرقي الأردن إلى مصدر للمتاعب في وجه الفرنسيين في سوريا، والتفاوض بالنيابة عن الفلسطينيين قبل قيام إسرائيل (١).

ازدادت هجرة الفلسطينيين، بعد نكبة ١٩٤٨م، من أراضيهم إلى البلدان العربية المجاورة تحت ضغط اليهود، وبمساندة الدول العربية، وقدرت بعض المصادر عددهم بحوالي ١٤٥٠٠٠ لاجئ في الأردن، و ١٦٠٠٠ في سوريا، ومن ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ في مصر، وهذا يبين أن الأردن كانت من أكثر تلك الدول استقبالاً لأولئك الفلسطينيين (٢) الذين أصبحوا، فيما بعد، لاجئين، حيث تدفقت أعدادا كبيرة منهم إلى شرق الأردن في ظل شعورهم بأن الأردن يستطيع أن يوفر لهم الحماية الممكنة نظراً للعلاقات الوطيدة بين الشعبين الشقيقين، حيث أن قرب اللاجئين من وطنهم سيمكنهم من العودة إليه بسهولة عندما تسمح الظروف لهم بذلك. ومن هنا جاء إقدام الأمير عبد الله بن الحسين (الأول) على ضم الضفة الغربية للأردن؛ لتكون نواة الدولة العربية الكبرى في إطار "مشروع سوريا الكبرى" . وقد كان لذلك تأثيره على حلم الوطن الفلسطيني (٣).

ثانياً –ضم الأردن للضفة الغربية:

اتخذت حكومة الأردن خلال الفترة بين عامي (١٩٤٨ م–١٩٥٠م) سلسلة من الاجراءات الإدارية والعسكرية والقانونية التي عبرت عن الاتجاه نحو "توحيد القسم المتبقي من فلسطين (الضفة الغربية، وألوية نابلس، والقدس، والخليل) في الدولة الأردنية"، ومن هذه الاجراءات تعيين عمر مطر حاكماً عسكرياً أردنياً عاماً في هذه المنطقة مع تخويله سلطة إصدار القرارات السياسية والعسكرية والإدارية، وفقاً لقانون الدفاع عن شرق الأردن الذي سرى

---

(١) أسعد عبد الرحم، وهاني حوراني، العلاقات الأردنية الفلسطينية، دراسة محدودة التوزيع، عمان، ١٩٩٣، ص ٢٣.

(٢) ناهدة صالح مقبل: فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨ م، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدارسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢.

تطبيقه على هذه الألوية. [1] وقد تم إصدار أول قانون تنظيمي عرف باسم "قانون تعديل الجزاء لسنة ١٩٤٨ م" ؛ لمواجهة الهجرة المتزايدة إلى فلسطين ويشمل:[2]

١-كل من بذل أي نوع من الأموال غير المنقولة إلى أي فرد من الطائفة اليهودية أو أي مؤسسة يهودية أو ساعد على ذلك سواء بالسمسرة أو غيرها يعاقب بالأشغال الشاقة مدة خمسة عشرة سنة، ويسري هذا القانون على كل من كان من رعايا المملكة الأردنية الهاشمية أو من المقيمين بها.

٢-كل من يهرب أو يحاول أن يهرب إلى فلسطين عن طريق المملكة الأردنية الهاشمية أحداً من اليهود أو يساعد على ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن خمس سنوات.

٣-كل من تعامل أو باع أو اشترى أموالاً منقولة من وإلى أي فرد أو هيئة صهيونية مباشرة أو بالواسطة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر.

أعطى صدور جوازات السفر الصلاحية لحكام الأردن العسكريين في فلسطين ومدير الجوازات في عمان بمنح الفلسطينيين جوازات سفر أردنية مدة سنة واحدة من تاريخ منحها. ولم يشترط النظام تقديم جواز سفر فلسطيني لإثبات أنه فلسطيني، حيث قبل أية بيانات غير جواز السفر تثبت كونه فلسطينياً عربياً. وهي تكفي لمنح المتقدم جواز سفر أردنيا وبذلك يمكن لكل فلسطيني يحمل جواز سفر فلسطيني أو أية أوراق ثبوتية أخرى أن يتقدم إلى دائرة الجوازات في عمان للحصول على جواز سفر أردني. كما صدر أمر لكل المفوضيات الأردنية في الخارج لإتباع هذه التعليمات وصرف جوازات سفر أردنية للفلسطينيين حال تقديم أوراق.[3]

أقر ضم الضفة الغربية في ٢٤ نيسان/أبريل عام ١٩٥٠ م، تحت التاج الهاشمي في جلسات مجلس النواب الأردني الموحد الذي ضم ممثلين عن الضفتين. ونص قرار الضم الذي اتخذه مجلس الأمة الأردني في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٥٠ م في البند ثانياً بخصوص القضية الفلسطينية على: "تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك

---

(١) الجريدة الرسمية الأردنية: الأعداد ٩٧٥،٩٨٤، ٩٨٦ لعام ١٩٤٩ م. من هذه الإجراءات إلغاء نظام الحكم العسكري الأردني في آذار/مارس سنة ١٩٤٩ م، واعتبار الدينار الأردني وحدة النقد الرسمية في الضفة والملحق رقم (٢) ص ٢٠٠.

(٢) الجريدة الرسمية الأردنية: العدد ٩٤٥، لعام ١٩٤٨ م. انظر الملحق رقم (٣) ص ٢٠١.

(٣) سليمان عميش: تاريخ العلاقات الأردنية – الفلسطينية ١٩١٦ م-١٩٨٨ م، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠ م، ص ١٦١.

الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية" [١].

وكان ذلك القرار آخر الخطوات القانونية التي أضفت الشرعية على مسألة ضم الضفة الغربية للأردن. ويبدو أن كل ما حدث من تلك الإجراءات لإقامة دولة ثنائية الهوية الوطنية لم يكن من صنع متغير واحد وإنما يمكن أن إرجاعه إلى متغيرات أخرى، منها:

١-الأوضاع السائدة في فلسطين، إذ إن ظروف الحرب والشتات الفلسطيني وتجزئة فلسطين إلى عدة قطاعات عسكرية، ترابط فيها الجيوش العربية جعل الاستجابة الفلسطينية للضم نوعاً من التسليم بالأمر الواقع وبالتالي قبوله استناد لضرورات وأوضاع قائمة [٢].

٢-عدم ممارسة الفلسطينيين لتجربة كيانية مستقلة كما هو الحال بالنسبة للأقطار العربية المجاورة. ومعنى ذلك أن قبول خطوة الضم لم يكن يعني تنازلاً عن "الكيانية الفلسطينية" أو الحكم المستقل، بقدر ما كان إجراء في نطاق معركة عروبة فلسطين، حيث يقاتل العرب، من عدة أقطار، الغزو الصهيوني للأراضي الفلسطينية.

٣-مشروع شرق الأردن لتحقيق مشروع سوريا الكبرى ووحدة الضفتين، أي وحدة الأقاليم السورية.

٤-موافقة بريطانية على الضم أو على الأقل عدم معارضتها له، وغني عن القول إن بريطانيا في تلك الفترة كانت تملك ناصية توجيه الأحداث السياسية في المشرق العربي [٣].

ومن ناحية أخرى، رأى غالبية الفلسطينيين أن ضم الضفة الغربية إلى الأردن محاولة واعية من الملك عبد الله لطمس القضية الوطنية الفلسطينية، وكسب تأييد الفلسطينيين في الضفة، والعمل على دعم الرموز الفلسطينية الموالية له. فلقد أدت السياسات الأردنية في عملية الضم، وما حدث بعد ذلك، إلى ترسيخ الاعتقاد، لدى غالبية الفلسطينيين، "بأن تأسيس إمارة شرق الأردن كان جزءاً من مؤامرة استعمارية بريطانية، هدفت إلى جعل الإمارة كياناً موالياً لبريطانية، ولتكريس السياسات البريطانية في المنطقة، وعلى رأس هذه السياسات حماية مشروع الكيان الصهيوني الذي دشنته بريطانيا من قبل بإصدار تصريح بلفور عام ١٩١٧ م" [٤].

---

(١) الملك عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة، الدار المتحدة للنشر، ط ٢، بيروت، ١٩٧٩ م، ص ٢٥١.

(٢) عيسى الشعبي: الكيانية الفلسطيني (١٩٧٤ م-١٩٧٧ م)، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩ م، ص٣١-٣٣.

(٣) سامي محمد علقم: الضفة الغربية تحت الحكم الأردني (١٩٥٠ م-١٩٦٧ م)، رسالة دكتوره، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٦ م، ص ١٦.

(٤) ربعي المدهون: التحولات في العلاقات الأردنية – الفلسطينية، شؤون فلسطينية، العدد ٢١١ ، تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٠ م، ص ١٥.

ولقد أسفرت السياسة الأردنية نحو القضية الفلسطينية في تلك الفترة، وبغض النظر عن طبيعة النوايا السياسية، عن النتائج التالية:

١-إحباط أول محاولة لظهور كيان فلسطيني (حكومة عموم فلسطين).

٢-حلول الهوية الأردنية محل الهوية الفلسطينية [١].

٣-تمثيل الأردن للفلسطينيين في مجال العمل السياسي العربي والدولي باعتبارهم جزء من "شعب" الدولة الأردنية.

٤-مظاهرات احتجاجية ضد النظام الأردني والوحدة في جميع المدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين خاصة في القدس ونابلس ورام الله، كما أضرب طلاب المدارس في مدينة عمان، وتدخل الجيش الأردني لتهدئة الوضع مما أسفر عن مقتل عشرة أشخاص [٢].

٥-تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ م، والتي أدت إلى استقطاب ولاء الفلسطينيين وتدخل المنظمة في الشؤون الداخلية للنظام الأردني ومنازعة القيادة الأردنية على تمثيل الشعب الفلسطيني المقيم في الضفتين.

٦-بداية ظهور العنف السياسي في العمل الفلسطيني باغتيال الملك عبد الله بن الحسين، في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥١ م في مدينة القدس.

٧-دمج شرق فلسطين مع شرق الأردن في سياق مشروع الملك عبد الله لإقامة وحدة سوريا بالرغم من معارضة معظم دول الجامعة العربية.

تسلم الملك حسين سلطته الدستورية في ٣ أيار/مايو ١٩٥٣ م، فوضع سياسة عامة داخلية وخارجية لمعالجة مشكلات البلاد وكان من أهم العوامل التي أثرت في سياسة الملك حسين تجاه القضية الفلسطينية: [٣]

١-الوصية التي تدعو للحفاظ على الضفة الغربية تحت الحكم الأردني.

٢-الفلسطينيون في الأردن الذين جاءوا من فلسطين والضفة الغربية واستقروا في الأردن.

٣-المعارضة اليسارية المدعومة من الفلسطينيين وتكوين منظمة التحرير الفلسطينية.

٤-سياسات الدول العربية المتطرفة.

٥-الدور القومي الأردني.

---

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر: قانون الجنسية الأردني رقم للمزيد من التفاصيل أنظر: قانون الجنسية الأردني رقم ١١ سنة ١٩٤٩ م، وقانون رقم ٥٦ سنة ١٩٤٩ م.١٩٤٩م، وقانون رقم ٥٦ سنة ١٩٤٩ م.

(٢) ناهده صالح مقبل: مرجع سبق ذكره، ص ٤.

(٣) سليمان عميش: مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

كلف الملك حسين السيد فوزي الملقي أول رئيس حكومة في عهده بتاريخ ٥ أيار/ مايو ١٩٥٣ م، وبين في كتاب التكليف أبرز السياسات التي يجب أن تسير عليها الحكومة وقد ركز على الدور القومي الأردني وأن الأردن لن يخرج عن الإجماع العربي في كل القضايا القومية وعلى رأسها القضية الفلسطينية. وأدرك الملك حسين أن موقف جده تجاه القضية الفلسطينية وصراحته مع العرب جعلاه يتحمل عبء الهزيمة في حرب ١٩٤٨ م، كما جعل الأردن على خلاف مع معظم الدول العربية ومع الزعامة الفلسطينية. كما بين الملك حسين حاجة الأردن للموقف الدولي ولمواقف الدول الصديقة والحليفة وأن الأردن لا يستطيع في الوقت الحاضر استعداء بريطانيا وخاصة أنها تمده بالمال [١].

---

(١) أحمد عبد الرحيم الخلايلة: الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، عمان، المطابع العسكرية، ١٩٩٨ م، ص ٢٥٢

المبحث الثاني: تطور الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية فيما بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٢م:

أولاً –موقف الأردن من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية:

وافق مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته الحادية والثلاثين ٩أذار/مارس ١٩٥٩ م، على قرارات تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه شعباً موحداً على الصعيد القومي وعلى الصعيد الدولي بوساطة ممثلين يختارهم الشعب الفلسطيني كما دعا قرار المجلس إلى إنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية (١).

ولما لم تنفذ هذه القرارات طالبت مصر ببحث مشكلة إبراز الشخصية الفلسطينية خلال اجتماع مجلس الجامعة في شتورا في آب/أغسطس ١٩٦٠ م. وبسبب معارضة الأردن لم يتخذ أي قرار حتى عام ١٩٦٣ م. وعندما عقد مجلس الجامعة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ م دورته الأربعين، صدر قرار بتعيين أحمد الشقيري – بدعم من جمال عبد الناصر – خلفاً لأحمد حلمي عبد الباقي، مندوباً لفلسطين لدى جامعة الدول العربية. وتم تكليفه ببحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها والوسائل التي تؤدي إلى دفعها في ميدان الحركة والنشاط.

وعندما انعقد مؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ م، لمواجهة التحديات الإسرائيلية الخاصة بتحويل مجرى نهر الأردن، صدر قرار بإنشاء كيان فلسطيني يعبر عن إرادة شعب فلسطين، ويقيم هيئة تطالب بحقوقه، لتمكينه من تحرير أرضه وتقرير مصيره. وتم انعقاد المؤتمر الفلسطيني بعد اتصالات لأحمد الشقيري مع الدول العربية والقيادات الفلسطينية في مدينة القدس في ٢٨ أيار/مايو ١٩٦٤ م، بحضور زهاء ٤٣٠ شخصاً، وافتتحه الملك حسين وأمين الجامعة العربية وممثلو رؤساء الدول العربية باستثناء السعودية.

واشترط الملك حسين على الشقيري كي يفتتح المؤتمر أن تصرف منظمة التحرير الفلسطينية النظر عن كل ما له صله بتنظيم الفلسطينيين في المملكة وتسليحهم، وألا يكون لها أهداف في الضفة الغربية، (٢) وأن تكون مسألة التمثيل الفلسطيني مرتبطة بالأردن، وأن يكون المقر الرئيس للمنظمة في الأردن، خشية من أن تكون أداة بيد مصر، كما اشترط على قيادة المنظمة وأعضائها الحصول على جوازات سفر أردنية خاصة، وألا يتناول المجتمعون موضوع

---

(١) قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين، منذ الدورة الأولى حتى الدورة الخمسين، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٠ ، ص٩.

(٢) فيصل الحو ا رني: الفكر السياسي الفلسطيني، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠ م، ص٣٠–ص٣١.

الضفة الغربية أو سكانها الفلسطينيون فقد كان مصراً على الاحتفاظ بالسيادة الأردنية على الضفة الغربية. وقد قبل الشقيري هذه الشروط كما لوحظ في خطابه [(١)].

وكان الخطاب الذي ألقاه الملك حسين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مبهماً، لا توجد به خطوط عامة يمكن الالتقاء عندها، بل تركز فقط ودون تحديد على أن قضية فلسطين لم تعد قضية العرب المقدسة الأولى فحسب، وإنما هي قضية الحياة بشرف وكرأمة، وقد تجنب الخطاب الذي ألقاه العاهل الأردني ذكر منظمة التحرير الفلسطينية، ووجه كلامه للحاضرين مستخدماً عبارات من نوع: "أيها الأخوة المواطنون" و" يا أبناء فلسطين الأباة"، ولم يسم العاهل الأردني المؤتمر مرة واحدة باسمه الرسمي، أو بوصفه المؤتمر الفلسطيني الأول، وكلما تحدث عنه استعمل عبارات من نوع: "مؤتمركم العتيد" أو "هذا اللقاء الكبير" أو "المؤتمر التاريخي"، ولم يصفه، ولو لمرة واحدة، بأنه فلسطيني [(٢)]. ولا شك أن إنشاء منظمة التحرير قد وضع الملك حسين في حيرة، ولكن طالما أن هدف المنظمة المعلن هو، تحرير الأرض المحتلة حينذاك، فلم يكن بوسعه أن يشذ عن الإجماع العربي ويرفض الاعتراف بها. وصدر قرار بإعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية واعتماد الميثاق القومي للمنظمة والمصادقة على النظام الأساسي واللائحة الداخلية للمجلس الوطني. وأعلن الشقيري في الجلسة الختامية للمؤتمر في ٢ حزيران/يونيو ١٩٦٤م قيام منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني وقائدة لكفاحه المسلح من أجل تحرير وطنه.

وفي مؤتمر القمة العربية الثاني في الإسكندرية في أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ م تمت الموافقة على المشروع المقدم إليه بإقامة منظمة التحرير الفلسطينية. وانعكس الموقف الأردني الإيجابي الجديد بإيعاز من الملك حسين إلى الحكومة الأردنية بدعم منظمة التحرير الفلسطينية والتعاون الوثيق معها في الأردن والوطن العربي والمحافل الدولية [(٣)].

لقد اتسمت علاقة الحكومة الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية في بداية الأمر بالتعاون وأجريت العديد من الاتصالات. وفي أواخر عام ١٩٦٥ م بدأت العلاقات بين الجانبين في التصدع، إذ تمسكت الحكومة الأردنية بأن جميع المواطنين في الضفتين الشرقية والغربية هم مواطنون أردنيون في دولة لها دستورها ومؤسساتها وقوانينها ونظام حكمها، وأعلن الملك في ٤

---

(١) خطاب أحمد الشقيري في مؤتمر القدس، خطاب أحمد الشقيري في الجزء الأول من (فلسطين حكاية ثورة على قناة الجزيرة).http://www.youtube.com/watch?v=J48p-k21MBk

(٢) إيميل توما: منظمة التحرير الفلسطينية، دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا، ١٩٨٦ م، ص ١٢٨ .

(٣) يزيد الصايغ: الأردن وفلسطين، مؤسسة رياض الريس للطباعة والنشر، لندن، ١٩٨٧ م، ص ٢٣.

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥ م رفضه لأي تنظيم وكل دعوة لا يقصد منها إلا تفتيت "الكيان الأردني" (١).

وفي تلك الأثناء طالبت منظمة التحرير الفلسطينية لتسهيل مهماتها، بإطلاق يدها للتنظيم الشعبي، وتطبيق الجباية الشعبية، وإنشاء جيش التحرير الفلسطيني في الأردن، ولكن الحكومة الأردنية لم تستجب لأي من تلك الطلبات الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية الأساسية، بل إنها لم تنفذ المطالب التي قبلتها. وقد أدى هذا التناقض الجوهري بين مصالح الجانبين إلى الشكوى الدائمة من رفض الأردن تركيز وحدات جيش التحرير الفلسطينية في المملكة (ولا حتى في الضفة الغربية)، بحجة أن منظمة التحرير الفلسطينية تبحث على سلطة في الأردن بدلا من فلسطين (٢).

وفي عام ١٩٦٦ م احتدم الخلاف بين المنظمة والحكومة الأردنية. وساعد على تأجيجه تردي العلاقات بين الأردن وكل من سوريا ومصر والهجوم الإسرائيلي على بلدة السموع في الضفة الغربية، وقيام المتظاهرين باتهام النظام الأردني بالتواطؤ مع المهاجمين اليهود. وحين أعربت منظمة التحرير عن تأييدها للمتظاهرين، شن الملك حسين هجوماً عليها بدعوى أنها لم تفرض وصايتها على الفلسطينيين الذين يمثلون أكثرية الشعب في المملكة، وحذر من أية محاولة تلحق الضرر بوحدة الضفتين (٣) . وبلغ التدهور في العلاقات مدى بعيدا حيث دعا الملك حسين الدول العربية إلى حل منظمة التحرير القائمة وتشكيل منظمة جديدة (٤) . وسحبت حكومته اعترافها بها. وأغلقت مكاتبها في الأردن، وأعلن أن قضية فلسطين زالت عنها الطبيعة الفلسطينية منذ اللحظة التي دخلت فيها الجيوش العربية حرب فلسطين عام ١٩٤٨م (٥).

أما منظمة التحرير فقد دعت إلى استفتاء شعبي عام في الضفتين لمعرفة مدى ثقة الشعب بالمنظمة، وأعلنت أن الموقف الأردني لا يعطل تحرير فلسطين فحسب، وإنما يضمن الظروف الملائمة لبقاء إسرائيل وضمان سلامتها وأمنها (٦). ووجه رئيس المنظمة رسائل إلى الوزراء الفلسطينيين في الحكومة الأردنية داعياً للاستقالتهم من مناصبهم، ولوقف العمل بدائرة

---

(١) صحيفة الجهاد: ٥/١٠/١٩٦٥.

(٢) يزيد الصايغ: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

(٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ م: مؤسسة الدارسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧ م، ص ١٣٨.

(٤) صحيفة الأنوار اللبنانية: ٢٨/٦/١٩٦٦ م.

(٥) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ م: مرجع سبق ذكره، ص ١٤١) خطاب الملك حسين في معهد معلمات عجلون) .

(٦) صحيفة الأهرام المصرية: ١٢/٢/١٩٦٨م.

الإعلام في المنظمة عن العمل في برنامج صوت فلسطين من الإذاعة الأردنية، واتهم الشقيري سياسة الأردن بالتواطؤ مع أمريكا وأن جيش التحرير سيشق طريقه إلى الأردن [١] . وعندما أقدمت وسائل الإعلام الأردنية على تصعيد حملاتها على منظمة التحرير، ردت المنظمة وجماعات سياسية أخرى بسلسلة تفجيرات موجهة ضد المباني الحكومية في عمان والقدس. ثم جاءت الخطوة الهأمة يوم ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧ م، حين أغلقت الحكومة الأردنية مكاتب منظمة التحرير في القدس، بعد اعتقال مسئوليها المتبقين في البلاد، وذلك إثر كشف النقاب عن اعتقال عدة فرق مسلحة أرسلتها سوريا؛ لمواجهة مواقع الجيش الأردني، ولاغتيال بعض المسئولين الكبار في المملكة [٢] .

ثانياً – الصراع الفلسطيني الأردني إبان أحداث أيلول ١٩٧٠ م:

بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ م حلت فصائل المقاومة الفلسطينية محل منظمة التحرير بثقلها العسكري والسياسي، ودخلت تغيرات على قيادة المنظمة، حيث أجبر الرئيس ياسر عرفات على الهروب من الضفة الغربية واستقر في الأردن، حتى بدأ يرسل كتائب من فتح في عمليات خاطفة ضد العدو الإسرائيلي، من الأردن وسوريا ولبنان، مما جعل الجيش الإسرائيلي يتوغل ويقتحم منطقة الكرأمة في الجانب الأردني، وقاوم الجيش الأردني والفدائيون الهجوم الإسرائيلي عليها ودارت معارك استمرت ٣٢ ساعة، تكبدوا خلالها خسائر جسيمة، لكن بعد أن أنزلوا إصابات عديدة غير متوقعة في صفوف المهاجمين الإسرائيليين [٣] .

وتجدر الإشارة إلى أن أول خطاب للملك حسين بعد معركة الكرأمة قال فيه: "كلنا فدائيون" عندما أرى أن النصر كان حليفاً للفدائيين في البداية، وعندما أرى أن الكتيبة الأردنية رقم (٤٠) تطوعت وقصفت لوحدها، قرر الملك في هذه الأثناء المشاركة في التحرك والقصف، حيث شكل غطاءً مدفعياً للتسلل للعمليات الفدائية والانضمام للفدائيين الفلسطينيين. عندما رأى حقيقة النصر العسكري، استغل الموقف واشترك في المعركة، وبعد المعركة أصبحت المعسكرات الفلسطينية مكتظة بمتطوعين ومجندين جدد للانضمام إلى صفوف المنظمة، وبالتالي تم تركيز وجود المقاومين في الأردن حيث أقيمت مخيمات للاجئين والنازحين الفلسطينيين [٤].

على أن الفدائيين الفلسطينيين تحدوا السلطات الأمنية والعسكرية الأردنية بحمل السلاح علناً في الشوارع، ووضعت المنظمة النظم والقوانين المعمول بها داخل معسكرات اللاجئين، وأقام

---

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٤–ص٢٨٧.

(٢) يزيد الصايغ: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

(٣) المرجع نفسه: ص ٥٣.

(٤) ناهد مقبل: فك الارتباط الأردني، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

مسلحون من أعضائها متاريس على الطرق ليبدأ فصل جديد من الخلاف بين الحكم الأردني وفصائل المقاومة الفلسطينية. ففي منتصف شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٧٠ م انفجرت الخلافات بين النظام الأردني والمنظمات الفلسطينية، بعد أن اختطفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ثلاث طائرات مدنية أمريكية وبريطانية وسويسرية، وأجبرتها على الهبوط في الأراضي الأردنية في الطريق الصحراوي خارج عمان، [١] واحتجزت الجبهة ما يزيد على ٤٠٠ مسافر غربي رهائن، وبعد أيام فجرت الطائرات وتم إطلاق سراح الرهائن في مقابل إطلاق سراح بعض أعضاء الجبهة المعتقلين في سويسرا وألمانيا الغربية وبريطانيا.

وعلى هذا الأساس بدأت الاشتباكات العسكرية بين الجيش الأردني والمنظمات الفدائية لوضع حد لحالة التسيب وعدم الاستقرار والفوضى السياسية التي كانت تعانيها الدولة الأردنية. وبعد عدة أيام اجتمع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في محاولة لحل الأزمة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ م، وقع الملك حسين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات على اتفاق يحد كثيراً من الوجود الفلسطيني المسلح في المدن الأردنية [٢] ولعب الرئيس المصري، عبد الناصر، دوراً كبيراً لإنقاذ ياسر عرفات والقيادات الفلسطينية إثر مذبحة أيلول/سبتمبر، والتي ترتب عليها خروج المقاومة من عمان في ذلك الشهر، ثم من الأغوار في ١٩٧١ م.

انتهي عام ١٩٧١ م بخروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن في مناخ رسمي مؤيد لها في نزاعها مع الأردن حول تمثيل الشعب الفلسطيني، بعد أن أصبحت تعبر بقوة عن الكيان الفلسطيني بعد أحداث أيلول الأسود بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني، والتي تم في أعقابها احتلال كافة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من قبل الجيش الأردني.

ثالثاً – تبني الأردن لمشروع المملكة العربية المتحدة ١٩٧٢ م:

أعلن الملك حسين أن الأردن يؤيد تسوية تقوم على ضم الضفة الغربية وغزة لوضع الفلسطينيين تحت مظلة واحدة، سواء بقوا مستقلين أم شكلوا مع الأردن اتحاداً فدرالياً، والموافقة على تدويل قطاعي القدس العربي واليهودي وفقاً لقرار التقسيم سنة ١٩٤٧ م، مع القبول بتعاملات متبادلة على الحدود في نطاق التسوية على أساس القرار٢٤٢ [٣] . ويعتبر هذا التصريح أول إشارة أردنية رسمية إلى صيغة فدرالية بين الأردن (الضفة الشرقية) وفلسطين

---

(١) ياسر نايف قطيشات: العلاقات الأردنية – العربية، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٨.

(٢) أحمد نوفل وذياب مخادمة: اتجاهات العلاقات الأردنية-الفلسطينية في ضوء اتفاقية التسوية مع إسرائيل، السياسة الدولية ، العدد ١٣٦، ١٩٩٩ م ، ص ٤٤ .

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠ م : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١ م، ص١٧.

(الضفة الغربية وقطاع غزة)، بعد زوال الاحتلال ، باعتباره مقدمة لطرح مشروع المملكة العربية المتحدة في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٢ م [١].

وفي ١٥ آذار/مارس ١٩٧٢ م طرح الملك حسين (مشروع المملكة المتحدة) في اجتماع كبير عقد في الديوان الملكي الهاشمي حضره ٣٨٠ شخصية من أعيان البلاد وقادة الرأي [٢]. وتضمن فيما تضمن تكوين مملكة متحدة من قطرين، القطر الفلسطيني والقطر الأردني، حيث يضم القطر الفلسطيني وعاصمته القدس، الضفة الغربية وأي أرض يتم تحريرها، ويرغب أهلها في الانضمام إلى المملكة، أما القطر الأردني فيتكون من الضفة الشرقية للأردن، على أن تكون عمان (عاصمة القطر الأردني) هي عاصمة المملكة [٣] ولقد ربط الملك حسين تنفيذ مشروعه بانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية والقدس، وأوفد أربعة من رؤساء الوزارات السابقين إلى الدول العربية؛ لشرح أهداف مقترحاته، ولكن المشروع قوبل بالمعارضة في معظم الدول العربية، وخصوصاً من مصر.

أما اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد ناقشت مذكرة قدمها خالد الحسن رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير، حول المقترحات الأردنية، وقررت رفضها جملة وتفصيلا واعتبرته مشروعا تصفوياً، وأن الشعب الفلسطيني هو الذي يقرر مصيره ومصير قضيته في أجواء الحرية المطلوبة، وإن توقيت الأردن لإعلان المشروع يتزامن مع موعد انتخابات البلدية في الضفة الغربية، [٤] أملا في الحصول على موافقة بعض الدول العربية ونجاح مرشحيه في تلك الانتخابات. وكان هذا المشروع يجرد المنظمة من صفة الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ويقطع الطريق على آفاق دولة فلسطينية مستقلة. أما اللجنة التنفيذية للمنظمة فقد أكدت بأن الشعب الفلسطيني هو المسئول عن تقرير مستقبله ومستقبل قضيته، وأن هذا الاتحاد هو مؤامرة لشرخ الصف العربي، ووصفته بأنه تواطؤ مع الإسرائيليين؛ لأنه يعني تصفية القضية الفلسطينية. وبرفض الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية مقترحات الملك حسين، جمد الأردن المشروع [٥] ، وتوقف عن طرحه .

---

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢م: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣ م، ص ١١٥.

(٢) ياسر قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤.

(٣) أحمد نوفل، وذياب مخادمة: مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

(٤) ماهر الشريف: البحث عن كيان، دراسة في الفكر الفلسطيني ١٩٠٨(م-١٩٩٣ م) ، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، ١٩٩٥ م، ص ٢٣٣.

(٥) ياسر قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧.

رابعاً–موقف الأردن من تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني ١٩٧٤ م

ظلت مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني موضع أخذ ورد على الساحة العربية إلى أن حسمت فلسطينياً في المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشر ١٩٧٤ م، الذي أقر في البرنامج المرحلي مبدأ إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي التي يتم تحريرها من الاحتلال، كما حسمت عربياً في قمة الرباط التي عقدت من ٢٦–٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ م، فقد رفع وزراء الخارجية العرب للقمة العربية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر توصية ورد فيها [١]:

١– التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره.

٢– أن أي أرض فلسطينية يتم تحريرها، عن طريق ممارسة الصراع بأساليبه المختلفة، تعود إلى أصحابها الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مع التأكيد على حقه في إقامة سلطته الوطنية المسئولة على الأرض التي يتم تحريرها.

وتقوم قوى المواجهة العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها في جميع المجالات، وعلى كافة المستويات، (وقد اعترض وفد الأردن على هذه الفقرة).

وقد عقب كل من الوفدين الأردني والفلسطيني على هذه التوصيات من وجهة نظره، فقد صرح السفير الأردني في الرباط بأن الأردن أبدت اعتراضها "لأنها تعتبر أن اتخاذ مثل هذا القرار الخطير، هو من اختصاص الملوك والرؤساء العرب". كذلك علق محسن أبو ميزر المتحدث باسم الوفد الفلسطيني على توصيات المجلس بأن عبارة "قوى المواجهة"، وضعت بدل "دول المواجهة"، حتى تشمل جميع القوى العربية، وحتى يجسد القرار الالتزام العربي الشامل على أنها تكريس للمنظمة، باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني [٢].

وفي خطاب مطول أمام القمة شرح الملك حسين موقفه من التمثيل الفلسطيني والكيان الفلسطيني ومشروع إقامة دولة فلسطينية. ومن أهم ما جاء فيه: "إن الأردن لا يسعه أن يقبل أن تمثل منظمة التحرير للفلسطينيين، المواطنين في الدولة الأردنية ... والذين يشكلون قسماً كبيراً من شعبها في الضفتين... وتمتعوا بمواطنيتهم واستوعبتهم بشكل عضوي في كافة مؤسسات ونواحي الحياة ... وليس في مقدورنا أن نقبل... إن حكومة هؤلاء المواطنين يجب ألا تمثلهم أو تتحدث باسمهم أو تتحمل مسؤولياتهم إزاء قضيتهم". ثم أضاف: "إن الأردن آخر من يعترض

---

(١) علي الدين هلال: مؤتمر الرباط والعمل العربي المشترك، السياسة الدولية، العدد ١١٥ ، يناير ١٩٩٤ م، ص١٢٦.

(٢) المرجع السابق: ص ١٢.

على حق الفلسطينيين في أن يتحدثوا عن أنفسهم، وإنما هناك قضية أمانة تاريخية، ومسئولية حقائق مستقبلية، إن تحمل المملكة الأردنية بهذه الأمانة ليس ميزة تسعى للحصول عليها، ولكنها عبء هي على استعداد لأن تتحمله. وبعد أن تعود الأمور إلى نصابها، وإذا كان ذلك رأي الأخوة من الملوك والرؤساء العرب، ورأي الفلسطينيين–فإن المملكة على استعداد للتخلي عن هذه الأراضي بحيث يكون الانتقال من يد عربية إلى يد عربية... المهم هو استخلاص الأراضي من اليد الإسرائيلية" [١].

وكان هذا يعني أن الأردن أراد حلا وسطاً، يقوم على اقتسام التمثيل مع المنظمة أو وحدة التمثيل. وهدف من ذلك إلى الحيلولة دون إحداث شرخ في التكامل الوطني لمواطنيه وإعادة إثارة تيار الإقليمية [٢] الذي هدأت محاولات إنعاشه بعد أزمة أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ م، وإلى التأكيد على أن بين الفلسطينيين من يرغب أن تكون الأردن ممثلة له فيما يخص مستقبل الضفة الغربية، في أية تسويات سياسية محتملة [٣].

وأقرت القمة العربية، على أي حال، أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعياً للشعب الفلسطيني وكانت هذه الخطوة عبارة عن إضفاء الشرعية العربية الكاملة بما في ذلك موافقة الأردن على منظمة التحرير لتكون متحدثاً باسم الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. وقد نصت قرارات مؤتمر الرباط على ما يأتي: [٤]

١–تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره.

٢–تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على أي أرض فلسطينية يتم تحريرها. وتقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة، عند قيامها، في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

٣–دعم منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسؤولياتها على الصعيدين القومي والدولي في إطار الالتزام العربي.

---

(١) محمد حسنين هيكل: سلام الأوهام" أوسلو–ما قبلها وما بعدها"، دار الشروق، ج ٣، القاهرة، ١٩٩٦ م، ص٤٣.

(٢) عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩.

(٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤ م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، بيروت، ١٩٧٤ م، ص٣٩ ٣.

(٤) قرارات الجامعة العربية قرار رقم) ٦٥ /د٧ /–٧/٢٩/ ١٩٧٤) ، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ م، ص٧٣.

٤-دعوة كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لوضع صيغة لتنظيم العلاقات بينها، في ضوء المقررات ومن أجل تنفيذها.

٥-أن تلتزم جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني.

وعلى هذا، جاء مؤتمر القمة العربي في الرباط عام ١٩٧٤ م ليؤكد شرعية المنظمة التحرير الفلسطينية من خلال الاعتراف بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده. ورغم أن هذا شكل منعطفاً خطيراً في السياسة العربية تجاه القضية الفلسطينية التي خرجت من إطارها العربي للإطار الوطني البحت، وأصبحت تخص منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن القرار جاء بالموافقة الجماعية للدول العربية، وقد اضطر الملك حسين إلى القبول بالإجماع العربي والموافقة على القرار للحفاظ على علاقاته العربية بعيداً عن مصادر التوتر، وليخلي مسؤولية الأردن تجاه تصرفات منظمة التحرير مستقبلاً على الساحة العربية والدولية.

وبالإضافة لهذه الرغبة، فمصالح الأردن السياسة والاقتصادية ستكون في موضع أدوات الضغط العربية، فيما لو لم يقبل بالإجماع العربي على القرار. ويلاحظ أن الضغوط التي مارستها الدول العربية على الأردن، لم تظهر مدى تنافسها للقيام بدور مميز في القضايا المركزية للنظام العربي، في الوقت الذي كان فيه الأردن يبدي رغبته لممارسة دور قومي يحفظ الإجماع والتضامن العربيين.

ويفسر حماس مصر لإصدار قرار مؤتمر الرباط الشهير، أن الرئيس أنور السادات، وبعد فض الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية، كان عليه أن يتحمل جزءاً من تبعات القضية الفلسطينية. وبما أن السادات لم يكن يفكر بالحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي، رغم وعيه بأن الأردن خسرت الضفة الغربية وأن سوريا خسرت الجولان في حرب عام ١٩٦٧ م؛ لأن إسرائيل والقوى الدولية الفاعلة قد اتجهت إلى دعم الحلول الثنائية، وبخاصة بعد فشل مشروع المؤتمر الدولي. ورأى السادات أن الخروج من هذا المأزق يتطلب انتقال المسؤولية القانونية على الضفة الغربية من الأردن إلى منظمة التحرير الفلسطينية؛ مما يسهل مهمته في التفاوض مع المنظمة للدخول في عملية السلام، وبالتالي عقد مفاوضات سلام ثنائية بين مصر وإسرائيل لاستعادة أرض سيناء المصرية، دون تعهد أو حرج أمام الأردن وسوريا [١].

---

(١) مديحة المدفعي: الأردن وحرب السلام، ترجمة رشيد أبو غيدا، مكتبة برهومه للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣ م، ص ٤٤.

وتم اعتراف دولي واسع بقرار مؤتمر الرباط، حيث أقرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بأن منظمة التحرير الفلسطينية ممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين. وعندها أعلن الأردن رفضه التفاوض باسم الفلسطينيين حتى لو طلب الفلسطينيون والعرب ذلك. وفي ٤-٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ م عقد في القاهرة اجتماع رباعي [١] ضم وزراء خارجية كل من مصر وسوريا والأردن ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير فاروق القدومي والأمين العام للجامعة العربية، وتباحث المجتمعون، حول المسؤولية القومية لمواجهة العدوان الإسرائيلي، ووضع صيغة لتنظيم العلاقات بين قوى المواجهة، في ضوء مقررات مؤتمر الرباط. وأصدر المجتمعون بياناً مشتركاً، جاء فيه [٢]:

١-استمرار التسهيلات والالتزامات من قبل الحكومة الأردنية تجاه الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، وعدم المساس بالحقوق المكتسبة للفلسطينيين في الأردن، مثل حق العمل والجنسية والتنقل.

٢-تأليف لجان ثنائية بين المنظمة وكل من مصر وسوريا والأردن لتنظيم العلاقات والجهود التي تكفل تنفيذ قرارات الرباط في جميع الميادين ومختلف المجالات والأصعدة.

٣-دعم منظمة التحرير الفلسطينية في نضالها على الصعيد الدولي لتنفيذ قراري الأمم المتحدة رقم ٧٤١ و٧٤٢.

٤-تدعيم مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودوائرها في الأردن بما يكفل تنفيذ قرارات الرباط، ودعم وصمود الشعب الفلسطيني النضالي في الوطن المحتل.

٥-العمل على توحيد وتنسيق القوى الأربع عسكرياً وحشد جميع الإمكانات العربية والعسكرية والسياسية والنفطية في خدمة معركة التحرير.

٦-الاتفاق على أن تكون الاجتماعات دورية: رباعية وثنائية كلما اقتضت الظروف.

لقد أرادت منظمة التحرير من هذا المشروع التوفيق بين مشروعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وحقائق الأمر الواقع الناجمة عن عدم ممارستها للسيادة على الأرض، وخاصة بعد شعور بعض الفلسطينيين في الأردن بأن ثمة تميزاً ضدهم في المعاملة، [٣] الأمر الذي استدعى جولات من التفاوض وتبادل وجهات النظر الأردنية – الفلسطينية.

---

(١) المرجع السابق: ص ٤.

(٢) بيان المؤتمر الرباعي لقوى المواجهة: سوريا ومصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .الوثائق العربية ١٩٧٥ م، مكتبة نعمة يافث التذكارية، الجامعة الأمريكية، بيروت، ص ١.

(٣) محمد خالد الأزهري: العلاقات الأردنية الفلسطينية، شؤون فلسطينية، عدد ١٩٣ ، نيسان/إبريل ١٩٨٩م، ص٥٢.

وبالرغم من هذا المشروع الذي بني على أساس قرارات الرباط، فإن خطوات عملية باتجاه تنسيق الجهود الفلسطينية –الأردنية لم تتم. ويتضح ذلك في أن الاتصالات بين الطرفين ظلت محصورة باللقاءات الجانبية بين المندوبين الأردنيين والفلسطينيين في الأمم المتحدة والهيئات الأخرى المشابهة [١].

وأبقى الأردن مسافة معينة بينه وبين منظمة التحرير فيما يخص المسألة الفلسطينية والسياسة الإقليمية حتى عام ١٩٧٨ م. وقد عبرت عن ذلك المواقف والتصريحات الأردنية بشأن الضفة الغربية وسوريا ولبنان. وفي مقابل كل هذا ألمحت التصريحات الأردنية بين الحين والآخر إلى استمرار جدوى مشروع المملكة المتحدة وحق الأردن بتمثيل الفلسطينيين جزئيا. مستغلاً بذلك الحرب الأهلية في لبنان.

ولم تظهر في المملكة الأردنية رغبة بممارسة أي دور إلا فيما يتعلق بالحفاظ على الإجماع والتضامن العربي بغية الاستفادة من التغيرات الناجمة في المنطقة بعد عام ١٩٧٣ م لإيجاد تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي. ويؤكد الملك حسين على ذلك قائلا: "فإني مقتنع بأن هناك قوى وعوامل خارجية يمكن أن تهيئ الطريق بشكل منطقي نحو إيجاد حل للقضية" [٢] وتتمثل التغيرات التي رأى الأردن أنها تعمل في صالح القضية الفلسطينية، بالتحسن الكبير الذي طرأ على القوة الاقتصادية والقدرات العسكرية العربية منذ حرب ١٩٧٣ م، واعتراف عالمي للفلسطينيين بحق تقرير المصير.

وكانت أحداث أيلول/سبتمبر الأسود ١٩٧٠ م قد أثرت كثيراً في علاقة الأردن بالدول العربية إلى درجة أصبح يشعر معها بالعزلة، ولم يحدث انفراج في علاقاته إلا بعد موافقة الملك حسين على قرار قمة الرباط، باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على الرغم من اقتناعه بأن الإجماع العربي لم يكن على صواب.

ووفقاً لقرارات مؤتمر الرباط دعيت الدول العربية بدون استثناء إلى الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني، ودعم منظمة التحرير في ممارسة مسؤولياتها على الصعيدين العربي والدولي، وأن تضع هذه الدول صيغة فيما بينها لتنظيم علاقتها في ضوء هذه القرارات ومن أجل تنفيذها، وألا تتدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني. ورغم ذلك كان الأردن يشعر أن مسألة التمثيل والشرعية لم تحسم بعد لمصلحة المنظمة، على اعتبار أن إسرائيل والولايات

---

(١) يزيد الصايغ: الأردن وفلسطين، مرجع سبق ذكره، ص٧٤.

(٢) أسامة تليلان السليم: السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥.

المتحدة الأمريكية مازالتا تعتبران أن الأردن هو الممثل الشرعي المتحدث باسم الضفة الغربية والفلسطينيين [(١)].

ولكن ذلك لم يكن يعني أن مركز الملك الحسين قد تغير، حيث كتبت صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية في ١٩٧٥/١٢/١٣ م: "أن الملك حسين، الذي حاولنا طوال الوقت أن نبقيه حياً بواسطة التنفس من الفم إلى الفم، لم ننجح في إبقائه حيا فقد مات"، وبذلك أعلنت الصحيفة عن اعتقادها بانهيار أحد أهم مرتكزات سياسة إسرائيل لما بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧ م، تجاه المسألة الفلسطينية [(٢)] . ومما زاد في هذا الاعتقاد أن دبلوماسية الخطوة خطوة التي اتبعها كسينجر وزير الخارجية الأمريكي قد فشلت ، ولم يكن في وسع الإدارة الأمريكية المشلولة بسبب قضية ووترجيت أن تمارس أية ضغوط على إسرائيل التي كانت مترددة في تقديم أي تنازل على الجبهة الأردنية، وبعد عودة الملك حسين إلى عمان إثر اختتام المؤتمر، خطا خطوات من أجل "أردنه" المملكة وإزاحة الفلسطينيين عن المراكز الهأمة في الوزارات والإدارات، ويتضح ذلك من أنه قام بتعطيل البرلمان الأردني، ولكنه أبقى على الارتباط الإداري والقانوني للضفة الغربية، [(٣)] وعمل على إجراء التغيير الوزاري وعدد آخر من الإجراءات الداخلية بهدف "إعادة ترتيب أمور البيت الأردني، وإعطاء قرار مؤتمر قمة الرباط مضمونه ومعناه" [(٤)].

وفي هذا المقام دعا الملك حسين إلى تعديل المادتين ٣٤ و٧٣ من الدستور الأردني، وفي جلسة استثنائية للبرلمان الأردني، أقر مجلس النواب والأعيان تعديل المادة ٣٤ من الدستور، التي تعطي الملك حق حل مجلس النواب، بحيث أضيفت إليها فقرة جديدة، أعطت الملك الحق في أن يحل مجلس الأعيان أو أن يعفي أحد أعضائه من العضوية، [(٥)] . ومن هنا أصبح مجلس الأعيان الذي عينه الملك حسين، بعد ذلك، يضم ثمانية فلسطينيين فقط من أصل ثلاثين.

كما أقر المجلس تعديل المادة ٧٣ من الدستور والتي تنص الفقرتان (١و٢) منها على:

---

(١) Jerusalem post: 2/3/1975

(٢) سعيد جواد: النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة والجليل (١٩٧٤ م -١٩٧٨ م)، ط ١، دار ابن خلدون، بيروت، ص ٣.

(٣) غانم حبيب الله: علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني (١٩٦٤ م -١٩٧٦ م) بين التنسيق والصدام، دار الاستقرار، مؤسسة الثقافة الفلسطينية، عكا، ١٩٨٧ م، ص ٩٦.

(٤) رسالة تكليف زيد الرفاعي: الوثائق العربية ١٩٧٤ م، مكتبة نعمى يافث التذكارية، الجامعة الأمريكية، بيروت، ص٦٩٥–ص٦٩٦.

(٥) عيسى الشعبي: الكيانية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٠.

١-إذا حل مجلس النواب فيجب إجراء انتخابات عامة بحيث يجتمع المجلس الجديد في دورة غير عادية بعد تاريخ الحل بأربعة أشهر على الأكثر.

٢-إذا لم تتم الانتخابات عند انتهاء الشهور الأربعة يستعيد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً وكأن الحل لم يكن ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد.

وبالفعل تم تعديل هذه المادة كما تقدمت بها الحكومة على النحو التالي: "بالرغم مما ورد في الفقرتين ١ و٢ من هذه المادة للملك أن يؤجل إجراء الانتخابات العامة لمدة لا تزيد على السنتين، إذا كانت هنالك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء أن إجراء الانتخابات أمر متعذر" [١]. وتم حل مجلس النواب الذي كان يمنح الفلسطينيين حق التمثيل فيه بشكل مساو لتمثيل الأردنيين، ولم ينعقد المجلس إلا بعد عشر سنوات بعد إجراء انتخابات جديدة [٢].

ومن جهة أخرى، قامت الحكومة الأردنية (بالاتفاق، مع سورية والسعودية)، في شباط/فبراير ١٩٧٦ م، [٣] بدعوة مجلس الأعيان ومجلس النواب المنحل (بمن فيه ممثلو الضفة الغربية) إلى الانعقاد. وقد عقد كل من المجلسين، في الخامس من الشهر نفسه، جلسة خاصة أقر فيها تعديلا للدستور يجيز للحكومة تأجيل الانتخابات النيابية إلى أجل غير محدود، واستدعاء مجلس النواب إلى الانعقاد استثنائيا لتعديل الدستور. على كل حال اتخذت الحكومة الأردنية عدة إجراءات كان لها تأثيرها على معيشة وتحرك سكان الضفة الغربية. وكان أحدها إقرار التجنيد الإلزامي الذي شمل شباب الضفة، [٤] مع إضافة بند خاص إلى قرار التجنيد يعفى بموجبه أبناء الضفة الغربية من خدمة العلم، لكن فقط بشروط تحدد قدرتهم على العيش والعمل في الضفة الغربية.

---

(١) جريدة الدستور الأردنية: ١٩٧٤/١١/١٠م.

(٢) باميلا آن سميث: فلسطين والفلسطينيون (١٨٦٧ م -١٩٨٣ م) ترجمة إلهام بشارة، دار الحصاد، ط ١، ١٩٩١ م، ص ١٦٩.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٦م: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، بيروت، ١٩٧٧ م، ص١٢٠.

(٤) يزيد الصايغ: مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

غير أن الإجراءات الأردنية بشأن الدستور، وإرجاء الانتخابات العامة وإعادة تشكيل الوزارة أحدثت ردود فعل في أوساط منظمة التحرير وفصائل المقاومة حيث اعتبرتها سياسة أردنه للدولة وتكريساً للتمييز الإقليمي ضد الفلسطينيين [١] ونتيجة لذلك تم تخفيض المشاركة الفلسطينية في الحياة السياسية للبلد وإرغام المواطنين على تحديد ولائهم، ونتيجة لذلك أيضا وجد التجار الفلسطينيون، الذين كانوا في السابق يعتمدون على الحكومة في العقود والأموال في وضع لا يستطيعون معه منافسة التجار الأردنيين، الذين حصلوا على مواقع متميزة في الاقتصاد القومي رغم أن خبراتهم كانت أقل من نظرائهم الفلسطينيين [٢].

وفي نهاية العام بدأ ملاك الأراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية، والذين دعموا الملك في السابق ووقفوا ضد الفلسطينيين في البلدان العربية الأخرى، يعلنون عن تأييدهم لمنظمة التحرير، ويطالبون بإيجاد دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبذلك نبعت لديهم قناعات حقيقية أنه لا يمكن حماية مصالحهم إلا في ظل دولة خاصة بهم، في قطاع غزة والضفة الغربية. ولذلك رأت الأردن أنه ما من حل أمامها في التعامل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية سوى أن تتبع الآتي [٣]:

١-الاستمرار في سياسة فتح الجسور ودعم صمود الفلسطينيين.

٢-الإبقاء على سياسة منع عمليات المقاومة الفلسطينية عبر خطوط وقف إطلاق النار.

٣-محاولة إقناع الفلسطينيين المتشككين بصدق الاعتراف الأردني بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين.

٤-التعاون على مضض مع رؤساء بلديات الضفة الغربية الذين تم انتخابهم كممثلين لمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين.

٥-تعامل الأردن مع منظمة التحرير كعنصر فاعل في النزاع إلى جانب مصر وسوريا.

٦-استمرار الأردن في سياسته على الساحة الدولية لتحريك الرأي العام العالمي لوقف الممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس لتغيير الأمر الواقع.

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية سنة ١٩٧٤ م: مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

(٢) باميلا أن سميث: مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠.

(٣) عدنان أبو عودة: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص١٢٩-ص١٣٠.

خلاصة القول إن الملك حسين استمر في تسيير الشؤون الإدارية للسكان في الضفة الغربية، حتى بعد أن تم تعديل الدستور وعزل النواب الفلسطينيين وتقليص عدد الأعيان، حيث استمر في التعامل معهم على أنهم مواطنون أردنيون، فأبقى جوازات السفر الأردنية للمواطنين الفلسطينيين كما كانت، وبقيت رواتب الموظفين في الضفة الغربية تصرف لهم كالسابق [١]. وكان أهل الضفة الغربية على الأقل مرتاحين لوجود منفذ إداري واقتصادي لهم –غير الاحتلال –عبر الأردن. وفي الوقت نفسه استمر الملك على وفاق مع عائلات الضفة الغربية واعتمد على مهاراته الدبلوماسية في إقناع الشعب بأن المنظمة لا تقنع إسرائيل أو تحملها على الانسحاب من الضفة الغربية [٢].

---

(١) يزيد الصايغ: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٢، ص675 .

(٢) سعد أبو دية: عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠.

الفصل الثالث

الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية في ضوء تطور مساعي التسوية السياسية (١٩٨٣ -١٩٩٣)

المبحث الأول: تباين الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية (١٩٨٣ -١٩٩٠)

المبحث الثاني: الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية

فيما بين مؤتمر مدريد وإعلان أوسلو (١٩٩١-١٩٩٣)

المبحث الأول: الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية (١٩٨٣ – ١٩٩٠):

أولاً – الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية إبان الخروج من بيروت "١٩٨٢م":

كانت الخطاب السياسي الأردني في بداية الثمانينات يرتكز إلى عدة حقائق مرتبطة بالقضية وعلاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية أهمها [١]:

١-إن استمرار حالة اللاسلم واللاحرب قد تنتج الوطن البديل.

٢-إسرائيل غير مستعدة للانسحاب من سائر الضفة الغربية ما دامت اجتاحت جنوب لبنان.

٣-لا يمكن للأردن أن يتحمل نتائج استرداد ضفة غربية منقوصة بمفرده.

٤-لابد من إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في استعادة الضفة الغربية بالطرق السلمية.

٥-إشراك المنظمة في عملية التفاوض يتطلب أن تصبح مقبولة لدى إسرائيل والولايات المتحدة، وكخطوة أولى لابد للمنظمة أن تقبل قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) لسنة ١٩٦٧ م كأساس للتسوية.

وبخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، كان الأردن يأمل في إمكانية المقاربة مع المنظمة الضعيفة لتأهيلها وإشراكها بشكل أو بآخر في عملية السلام على أساس خطة السلام العربية في قمة فاس ومشروع الرئيس الأمريكي ريجان الذي كان قريباً في تصوره لمستقبل الضفة الغربية من تصور مشروع المملكة العربية المتحدة لعام ١٩٧٢ م [٢] وأنها وحدها غير قادرة على تمثيل الفلسطينيين بسبب الشرعية التي تتمتع بها المنظمة في الأراضي المحتلة وخارجها وقدرتها على إفشال أي محاولة أردنية منفردة لاستعادة الأراضي المحتلة. كما أن أي تسوية تقتضي تقديم تنازلات على حساب الأرض ليس باستطاعة الأردن وحده تقديمها دون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية. فأخذ الأردن على عاتقه أن يجتذب منظمة التحرير إلى العملية السلمية تماشياً مع التوجه المعتدل لجعل المنظمة شريكاً مقبولا في أية مفاوضات سلام. وخلال هذه الفترة تمت محاولتان للتقارب بين الطرفين:

---

(١) عدنان أبو عودة: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص ١.

(٢) ياسر نايف قطيشات: العلاقات الأردنية – العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي، مرجع سبق ذكره، ص٣٣٦.

إذ تجددت العلاقات الأردنية – الفلسطينية عام ١٩٨٢ م، بشكل أعمق من مرحلة اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة. ففور مغادرة ياسر عرفات بيروت في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ م، استقبله رئيس الديوان الملكي الأردني أحمد اللوزي، ووزير الخارجية الأردني مروان القاسم، في العاصمة اليونانية أثينا، وأبلغاه تحيات الملك حسين ورغبته في متابعة التشاور والتنسيق، وبعد أيام أعلن الملك حسين عن أن الوقت قد حان للدخول في حوار مع المنظمة لصياغة اتحاد كونفدرالي بين الكيانين الأردني والفلسطيني، ولم يستبعد في المستقبل إمكان تشكيل وفد مشترك لمفاوضات قد تجري حول قيام حكم انتقالي في الأراضي المحتلة. ورفض صلاح خلف (أبو إياد) اقتراحات الملك، على حين رأى فاروق القدومي أن إعلان الدولة الفلسطينية، هي التي ستدخل المفاوضات مع الأردن، وأكد ذلك ياسر عرفات، لكنه أشار إلى أن هذه الاقتراحات كانت محور مناقشة [١].

وتكررت زيارات عرفات للأردن ابتداء من التاسع من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ م، حيث أجرى خلالها محادثات مع الحكومة الأردنية اتفق خلالها على إنشاء لجنتين: أولاها للإشراف على القوات التابعة للمنظمة في الأردن، وثانيهما: لجنة اقتصادية لدراسة الأحوال الاقتصادية في الأراضي المحتلة. وبعد الزيارة الثالثة لعرفات في بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ م اتفق الطرفان على إنشاء لجنة عليا برئاسة عرفات ورئيس الوزراء الأردني مضر بدران لدراسة مسألتي الكونفدرالية بين فلسطين والأردن، وتأليف الفريق المفاوض الأردني – الفلسطيني المشترك. وبحث في هذا اللقاء ثلاث صيغ للوفد المفاوض المشترك هي: وفد أردني – فلسطيني مشترك يضم أعضاء من المنظمة، ووفد أردني فلسطيني مشترك يضم أعضاء من خارج المنظمة تختارهم هي، ووفد من الجامعة العربية يضم ممثلا للمنظمة [٢].

وهكذا ظل الحديث عن الكونفدرالية والوفد المشترك مع الأردن، محور المحادثات مع الأردن في تلك المرحلة، رغم وجود بعض المعارضة من داخل قيادة حركة فتح، ومن بعض الفصائل الفلسطينية الأخرى، ومن سوريا [٣].

وفي ظل هذه الأجواء، استقبل الملك حسين الفدائيين الفلسطينيين القادمين من بيروت في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٢ م وعددهم أربعمائة، [١] . ووجد هؤلاء في عمل الملك حسين دليلاً على

---

(١) صقر أبو فخر: ملامح مرحلة ما بعد بيروت، شؤون فلسطينية، عدد ١٣٢ ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ م، ص١٤١– ص١٤٢.

(٢) Emile f. Sahliyeh, The PLO after the Lebanon War, West View Special Studies on the Middle East (boulder, Colorado; West View Press 1986), p. 127.

(٣) يزيد الصايغ: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، ترجمة باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٢ م، ص٧٧٥.

توافر رغبة مشتركة في استثمار النصر السياسي الذي حققته المقاومة في بيروت، بحيث يؤدي في النهاية إلى نصر قومي فلسطيني وعربي [٢]، غير أن الحكومة الأردنية اشترطت عدم تدخل المقاتلين العائدين في الشؤون الأردنية، وشكلت لجنة ارتباط أردنية – فلسطينية بخصوص هؤلاء المقاتلين وعائلاتهم في الأردن. وهم أصلاً من حملة جوازات السفر الأردنية [٣].

وذكرت الأنباء آنذاك أن الملك الأردني سوف يصدر عفواً ملكياً عن أولئك الذين اشتركوا في حوادث أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٠ م لقلب نظام الحكم الهاشمي. وذلك من أجل تمكين كل المقاتلين الفلسطينيين من حملة الجوازات الأردنية من العودة إلى بلدهم [٤].

وظهرت ملامح إعادة العلاقات بين حركة فتح دون الفصائل الفلسطينية الأخرى مع الأردن، بانتقال خليل الوزير (أبو جهاد) وهاني الحسن للإقامة في الأردن، وموافقة الأردن على استقبال كتيبة القوة ١٧ من قوات حركة فتح المتمركزة سابقاً في اليمنين: الشمالي والجنوبي، كما سمح بنقل بعض نشاطات مؤسسة صامد إلى عمان [٥].

والواقع إن مبادرة ريجان في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ م أعطت دفعة إضافية لدور الأردن في حل القضية الفلسطينية، لأنها تضمنت عدة نقاط إيجابية توافقت مع التفصيلات السياسية للأردن، في مقدمتها الاعتراض على سيطرة إسرائيل الدائمة على الأراضي المحتلة أو ضمها إليها، وعلى إنشاء مستوطنات يهودية إضافية، وعدم تأييد إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومنح الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة عوضاً عن ذلك حكماً ذاتياً يرتبط بالأردن. ولقد ساهمت المبادرة في تشجيع الأردن والمنظمة على إيجاد طريقة مناسبة لحل القضية، خاصة بعد أن طرح وزير الدفاع الإسرائيلي أرئيل شارون فكرة جعل الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين وظهور شعار الأردن هو فلسطين [٦].

وبعد أن بدأ الحوار بين الجانبين في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ م، أنهى العاهل الأردني محادثاته مع منظمة التحرير في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٣ م. وحمل مجلس الوزراء

---

(١) الكتاب السنوي لعام ١٩٨٢ م: دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣ م، ص٧.

(٢) ناهدة صالح مقبل: فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية، مرجع سبق ذكره، ص٢٧.

(٣) وليام ب . كوانت: كامب ديفيد، بعد ١٠ سنوات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩ م، ص ٤١٦ .

(٤) ناهدة صالح مقبل: مرجع سبق ذكره، ص٢٧.

(٥) صقر أبو فخر: نقاط ساخنة في العلاقات الفلسطينية – العربية، شؤون فلسطينية، عدد ١٣٥ ، شباط/فبراير ١٩٨٣ م، ص ١٥٩.

(٦) عبد الرحيم الخلايلة: الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣١– ص٣٣٢.

الأردني في بيانه الجانب الفلسطيني مسؤولية فشل الحوار، وفشلت محاولة التوصل إلى صيغة أردنية– فلسطينية تمثل طريقة عمل مستقبلية مشتركة، وبالتالي تقلص العمل السياسي المشترك بين الأردن ومنظمة التحرير.

وقد أدى القرار الأردني بإنهاء المحادثات إلى فتور في العلاقات، دون أن يؤدي ذلك لعودة حالة المنافسة أو الخصومة بين الجانبين. وأعاد الملك حسين في هذه الفترة مجلس النواب إلى العمل، وأقر مناصفة عضويته بين الأردنيين والفلسطينيين. كما أكد استمرار اهتمامه بشؤون الضفة الغربية وعدم تخليه عن سكانها [١].

ويمكن إرجاع فشل الحوار بين الأردن ومنظمة التحرير إلى عدة اعتبارات. منها مثلا أن فكرة إقامة اتحاد فيدرالي بين الفلسطينيين والأردن، وتأليف وفد مشترك للتفاوض أثار جدلاً حاداً داخل منظمة التحرير الفلسطينية [٢]. واستنكرت الجماعات الفلسطينية المعارضة الموالية لسوريا الحوار استنكاراً مريراً. كما أن أفراد من حركة فتح لم يتوقعوا من استمرار المنظمة في الحوار أي فائدة جلية منهم صلاح خلف (أبو إياد) الذي كان معارضاً لاتحاد أردني – فلسطيني من أي نوع وفي أية مرحلة. وقد خشي هؤلاء من أن تؤدي مشاركتهم للأردن إلى مزيد من تفتيت صفوف الفلسطينيين [٣].

ولم يتمكن ياسر عرفات من إقناع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال اجتماعها في الكويت في ٥–٨ نيسان/أبريل ١٩٨٣ م، واللجنة المركزية لمنظمة التحرير في دمشق بتبني مسودة الاتفاق مع الأردن، بالرغم من أن المجلس الوطني الفلسطيني كان قد وافق على التعاون مع الأردن مؤكداً على العلاقة المتميزة بين الشعبين في اجتماعه الذي عقد قبل شهرين في الجزائر [٤].

ومن الجدير بالذكر أن البلدان العربية الراديكالية، عارضت، ولا سيما سوريا، بداية التنسيق الفلسطيني مع الأردن، وشككت سوريا علناً في حق عرفات في أن يتحدث باسم الشعب الفلسطيني، وأصبحت مصدراً لحملات شرسة على كل من الملك حسين وزعماء منظمة التحرير الفلسطينية غير المتحالفين معها. [٥] ويضاف إلى هذا أن الرئيس السوري حافظ الأسد سعى إلى

---

(١) يزيد الصايغ: الأردن وفلسطين، مرجع سبق ذكره، ص٧٣.

(٢) موشيه زاك: الحسين والسلام في العلاقات الأردنية، الإسرائيلية، ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر، دون سنة نشر، ص٣٨١.

(٣) يزيد الصايغ: الكفاح المسلح، مرجع سبق ذكره، ص٧٧٧.

(٤) عدنان أبو عودة: مرجع سبق ذكره، ص١٨٦.

(٥) وليام ب.كوانت: مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٠.

جعل إيران وليبيا تنخرطان في حملته على الأردن، وعلى التيار الرئيسي في منظمة التحرير، بل شجع التمرد الذي حدث في حركة فتح في أواخر عام ١٩٨٣ م. وبالتدخل السوري غابت وحدة القرار الفلسطيني . كما يتضح من التمرد الذي قاده بعض كبار ضباط حركة فتح الذين أسموا أنفسهم (فتح الانتفاضة) ومن انضمام الجبهة الشعبية القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل لهم. وقد انعكست بذور الانشقاق الفلسطيني هذه على العلاقة مع الأردن.

أما على الجانب الأردني فقد فضل قطع الحوار مع منظمة التحرير لشعوره بعدم جدية الولايات المتحدة فيما يخص الضغط على إسرائيل لحملها على المرونة والابتعاد عن التصلب. واتخذت السلطات الإسرائيلية مواقف ترفض فيها التخلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة، وترفض تجميد بناء المستوطنات، بل كانت تنشئ مستوطنات باندفاع كبير. ورفضت الحكومة الإسرائيلية القبول بخطة ريجان [١] كما واجه الملك حسين تحذيراً من القادة السوفييت والصين بعدم السير في المسلك الأمريكي المضر للمصالح الأردنية والعربية العامة، ولم يجد الأردن دعماً عربياً في مسعاه، كما أنه لم يتحرر من قيوده الإقليمية ليحسم أمره بشان عملية التسوية [٢].

ثانياً –التوافق الأردني الفلسطيني على التحرك المشترك في إطار اتفاق عمان ١١شباط/ فبراير ١٩٨٥ م:

من خلال الأوضاع التي مرت بها الخلافات الفلسطينية –الفلسطينية، والمسؤولية الملقاة على عاتق حركة فتح بسبب دورها القيادي في منظمة التحرير الفلسطينية، ظهرت مشكلة مكان انعقاد الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، ذلك أن سوريا حثت حلفاءها الفلسطينيين المعارضين لياسر عرفات على مقاطعة المجلس. وكان أمام المنظمة خيارين في مكان انعقاد الاجتماع، إما الأردن أو العراق. ومن هنا طلبت حركة فتح من الملك حسين حينما زار خالد الحسن عمان، السماح للمنظمة بعقد دورة المجلس الوطني في عمان، [٣] وأعرب الملك حسين عن موافقته على استضافة المجلس، وتقرر عقده في ٢٢ –٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ م. وتم ذلك بنجاح.

و ألقى الملك حسين في جلسة افتتاح المجلس خطاباً حث فيه الفلسطينيين المشاركين على أن يعتبروا الأراضي المحتلة دائرتهم الانتخابية الأولى، وناشدهم في التغلب على خلافاتهم

---

(١). Nigel Ashton: op. cit , p238

(٢) محمد شلبي: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٧٩ م-١٩٩٤ م)، دار كنوز المعرفة، العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧ م، ص ٢٦٦.

(٣) عدنان أبو عودة: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص١٨٦.

الداخلية والخروج بخطة تنقذ الضفة الغربية وقطاع غزة، وحثهم على قبول القرار ٢٤٢ الذي ينطوي على مبدأ مبادلة الأرض بالسلام، وعلى التعاون الوثيق مع حكومته لاسترداد السيادة العربية على الأراضي المحتلة [١].

وهكذا فتح الملك حسين الباب لمنظمة التحرير الفلسطينية لتناقش خيارين : الخيار الأول: انفراد منظمة التحرير بالتحرك السياسي، ويلتزم الأردن بمساندتها انطلاقاً من قرارات قمة الرباط ١٩٧٤ م، بوصفها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. الخيار الثاني: أن تقوم منظمة التحرير والأردن بتحرك مشترك بدعم عربي باتجاه عقد مؤتمر دولي تحضره المنظمة على قدم المساواة مع بقية أطراف النزاع [٢].

وقد حدد الاتفاق خطوطاً عامة لسياسة مشتركة، حيث "اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على مواصلة السير معاً نحو تحقيق تسوية سلمية لقضية الشرق الأوسط المتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية والفلسطينية والأردنية وفق الأسس والمبادئ التالية:

١- الأرض مقابل السلام كما ورد في قرارات مجلس الأمن.

٢- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في إطار اتحاد أردني – فلسطيني (فيدرالي).

٣- عقد مفاوضات في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وسائر أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وتكون المشاركة الأردنية – الفلسطينية على قدم المساواة بوفد مشترك.

٤- حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

وبعد عدة لقاءات بين قيادات منظمة التحرير الفلسطينية والقيادات الأردنية اتفق في نهايتها عن إبرام اتفاق عمان في ١١ من شباط/فبراير ١٩٨٥ م، بين الملك حسين وياسر عرفات للتحرك المشترك، وقد توافق صدور الاتفاق مع وجود الملك فهد، ملك المملكة العربية السعودية، في واشنطن، في زيارة رسمية، فبلغ بالاتفاق لطرحه على الأمريكيين. وقد نص الاتفاق على ما يلي [٣]:

---

(١) علي محافظة: عشرة أعوام من الكفاح والبناء، مرجع سبق ذك ره، ص٦٠٠.

(٢) خالد الحسن: مرجع سبق ذكره، ص١٢٩.

(٣) طلال الصافي: الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية، ١٩١٧ م –١٩٨٧ م، وكالة أبو عرفة، ج ١، القدس ١٩٨٧ م، ص ١٠٤.

"انطلاقا من روح قرارات قمة فاس المتفق عليها عربياً وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وتماشياً مع الشرعية الدولية وانطلاقا من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني. اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معاً نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وفق الأسس والمبادئ التالية: -

١-الأرض مقابل السلام، كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.

٢-حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق الانسحاب الإسرائيلي ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.

٣-حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

٤-حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

٥-على هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد عربي مشترك.

وقد لاقى اتفاق عمان معارضة شديدة من الفصائل الفلسطينية في دمشق، التي رأت فيه خسارة فلسطينية، وأن الأردن هو الرابح الوحيد على حساب مصالح الشعب الفلسطيني، وبالتالي فان الاتفاق يعد انحرافاً سياسياً.

وكانت الجبهة الشعبية قد تصدرت عاصفة الاحتجاجات على الاتفاق، وأسمت الفريق الفلسطيني الموقع بـ "اليمين المنحرف في منظمة التحرير الفلسطينية"، حيث وصفه أمينها العام، جورج حبش، في مؤتمر صحافي عقده في دمشق، بأنه انحراف عن الخط الوطني للثورة، ودعا إلى تشكيل جبهة وطنية عريضة لمواجهته، وإسقاط نهج الانحراف ورموزه، واستعادة الخط الوطني للمنظمة [١]. أما المنشقون (التحالف الوطني) فقد أعلنوا أنهم بصدد إنشاء قيادة مشتركة تهدف إلى إفشال الاتفاق والإطاحة بياسر عرفات، كما أدانت الجبهة الديموقراطية الاتفاق واعتبرته صياغة جديدة لمقترحات الولايات المتحدة الأمريكية، وجددت دعوتها لإسقاط اتفاق

---

(١) يوسف حسن: الوفد الأردني – الفلسطيني يشغل الجميع، شؤون فلسطينية عدد ١٤٧ ، مايو/ يونيو ١٩٨٥ م، ص١٣٠.

عمان، وطالب أمينها العام نايف حواتمة الرئيسين، الجزائري، الشاذلي بن جديد، واليمني، على ناصر محمد، بالتدخل لإلغاء اتفاق عمان [1].

ورداً على الانتقادات التي وجهت إلى اتفاق عمان، أكد خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أن الاتفاق مع الأردن كان ضرورة على المستويين المرحلي والاستراتيجي، فالوجود الحدودي لمنظمة التحرير في الأردن يعيد الحيوية للنضال الفلسطيني في مرحلة ما بعد بيروت، والعلاقة الثنائية الطبيعية بين المنظمة والأردن ستنعكس بشكل إيجابي على المصالح اليومية للفلسطينيين داخل وخارج الأردن، وكل ذلك كان بغرض التوصل إلى اتفاق، على تنظيم العمل مع الأردن، لأن عودة فوضى المنظمات إلى الساحة الأردنية كما كانت عليه في الفترة من ١٩٦٧ م– ١٩٧٠ م، لا يمكن أن يرضى عنها عقل أو منطق، ولا يمكن أن تتجاوب مع أي مصلحة للثورة الفلسطينية [2].

وخطا الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية أولى خطواتهما الفعلية في مسيرة التحرك المشترك بتوجيه وفودهما المشتركة إلى عواصم الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي لاطلاعها على الموقف المشترك بين الجانبين لتسوية أزمة الشرق الأوسط.

ومن ذلك توجه وفد مشترك برئاسة ياسر عرفات إلى الصين في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ م، لشرح أبعاد التحرك المشترك نحو السلام في الشرق الأوسط، استغرقت الزيارة خمسة أيام عاد بعدها إلى عمان. وذكر ياسر عرفات أن المسئولين الصينيين أكدوا موقف الصين الثابت من قضايا منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية [3].

وفي هذا المقام قام وزير خارجية أمريكا، جورج شولتز، بجولة في المنطقة، بدأها بزيارة الأردن في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٥ م، واجتمع مع الملك حسين في مدينة العقبة.

وبعد عودة ياسر عرفات من جولته في الصين، عرض عليه الملك مضمون المباحثات التي أجراها مع جورج شولتز [4] كما جرى تقييم نتائج زيارة الصين الشعبية وبحث خطوات التحرك المشترك على الساحتين، العربية والدولية.

وفي تلك الأثناء أعلن في عمان، أن وفد أردنياً – فلسطينياً مشتركاً يضم نائب رئيس الوزراء الأردني، عبد الوهاب المجالي، ووزير الخارجية، طاهر المصري، عن الجانب الأردني، وجويد الغصين، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وخالد الحسن، عضو اللجنة

(١) المرجع نفسه، ص١٣١.

(٢) خالد الحسن: مرجع سبق ذكره، ص١٣٤–١٣٥.

(٣) سميح شبيب: مرجع سبق ذكره، ص٨٣.

(٤) شؤون فلسطينية عدد ١٤٨ ، تموز/يوليو ١٩٨٥ م، ص ١١٢.

المركزية لحركة فتح رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، سيقومون بجولة أوروبية تشمل إيطاليا وفرنسا. وفي باريس استقبل رولان دوما، وزير العلاقات الخارجية الفرنسية، الوفد المشترك، وتمثل الاجتماع في تبادل مفيد لوجهات النظر وليس التفاوض [1]. أما إيطاليا فقد وعدت بصفتها رئيس مجموعة الدول الأوروبية آنذاك، بأن تضغط باتجاه طرح قضية الشرق الأوسط على مؤتمر المجموعة الذي سيعقد في ميلانو [2].

وفي اجتماع عقدته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في تونس، برئاسة ياسر عرفات، تم البحث بصورة خاصة، في كيفية إجراء الحوار التمهيدي الذي سيبدأه الوفد المشترك مع الإدارة الأمريكية، واعتمدت اللجنة التنفيذية المبادئ الخمسة التالية لتكون أساساً للحوار [3]:

١–الحوار الأمريكي – الأردني – الفلسطيني لا ينبغي أن يرفق بشروط مسبقة.

٢–منظمة التحرير الفلسطينية تعين، رسمياً وعلناً، الأعضاء الفلسطينيين في الوفد المشترك.

٣–الأعضاء الفلسطينيون والأردنيون، الذين يتألف منهم الوفد، يجب أن يكونوا متساوون بالعدد.

٤–نتائج الحوار لا تلزم، بشكل آلي منظمة التحرير الفلسطينية.

٥–الوفد المشترك ليس مخولاً التفاوض بشأن تسوية الشرق الأوسط، والحوار مع الإدارة الأمريكية لا يلزم الوفد المشترك بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل.

ثالثاً –وقف التنسيق الأردني – الفلسطيني:

أذاع الملك حسين فور مغادرة ياسر عرفات عمان، خطاباً شاملاً، عبر وسائل الإعلام الأردنية، في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦ م، بشأن التحرك الأردني – الفلسطيني، استعرض فيه تاريخ العلاقات الأردنية – الفلسطينية، مركزاً على مسيرة التحرك السياسي المشترك في ظل اتفاق عمان. وقال في نهاية خطابه "إنني وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وبعد تجربتين طويلتين، نعلن عن عدم تمكننا من مواصلة التنسيق، سياسياً، مع قيام منظمة التحرير الفلسطينية، حتى تكون للكلمة معناها، التزاماً ومصداقية وثباتاً" [4].

---

(١) شؤون فلسطينية، عدد ١٤٨ ، تموز/يوليو ١٩٨٥ م، ص ١٠١ . نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية في ١٩٨٥/٦/٢٧م.

(٢) فلسطين الثورة، ١٩٨٥/٧/٦م.

(٣) شؤون فلسطينية، عدد ١٤٨ ، تموز/يوليو ١٩٨٥ م، ص ١٠٢.

(٤) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦ م، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ١٩٨٧ م، ص٥٥٩– ص٥٦٩.

وهكذا وفي ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦ م أعلن الملك حسين تجميد الاتصالات الدبلوماسية بين الطرفين ووقف اتفاق عمان محملاً المنظمة المسؤولية بسبب رفضها للقرار ٢٤٢ ورفضها الفصل بين استعادة الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ م وبين حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ومسئولية تعطيل التحرك السياسي على الساحة الدولية (١).

وتتلخص الأسباب التي صدرت عن الأردن في شأن العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، والتي جاءت وليدة تراكم أحداث رئيسية متتابعة فيما يلي:

أولا: قيام اتفاق أردني – سوري على نحو مفاجئ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ م، بعد قطيعة بالغة بين البلدين منذ عام ١٩٨٠ م. وبعد الاتفاق الأردني – الفلسطيني، الذي ظلت سوريا ولا تزال تدينه وتطالب الأردن بإلغائه. وكان واضحاً أن الأردن يتجاوب فعلياً، (رغم إنكاره الرسمي)، مع المطلب السوري. ومن مظاهر ذلك أن البيان الذي أعلن في الاتفاق الأردني – السوري لم يأت فيه، أي ذكر للمنظمة باعتبارها ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، واكتفى بذكر فلسطين والفلسطينيين على نحو عام (٢).

ثانيا: الاتفاق غير المعلن الذي توصلت إليه الولايات المتحدة مع كل من إسرائيل والأردن على عقد مؤتمر دولي بمقر الأمم المتحدة في جنيف خلال الأيام الثلاثة فيما بين ٢٥ و٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ م، على أن تشارك فيه المنظمة إذا اعترفت بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، أو أن يشارك فيه فلسطينيون من خارج المنظمة، تقوم الأردن من خلال الاتفاق السوري، باختيارهم دون اعتراض إسرائيل أو أمريكا، وعلى أن يتحول المؤتمر الدولي بعد الأيام الثلاثة الأولى إلى لجان إقليمية على أساس التفاوض المباشر (٣).

وفي تلك الأثناء وقعت عدة حوادث أثرت سلبياً على جولة الوفد المشترك، حيث شن سلاح الجو الإسرائيلي في مطلع تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ م هجوماً مدمراً على مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في منطقة حمام الشط بتونس، فقتل ٧٠ فلسطينياً وتونسياً، (٤) كما تم اغتيال ثلاثة أعضاء في جهاز الموساد الإسرائيلي، وتبع ذلك قيام مجموعة فدائية تابعة لجبهة التحرير العربية (جناح أبو العباس) باختطاف الباخرة الإيطالية (أكيلي لاورو)، وأعدم في العملية

---

(١) أحمد شاهين: التنسيق الأردني – الفلسطيني انقطاع أم قطيعة؟، شؤون فلسطينية، عدد ١٥٦ ، آذار/مارس ١٩٨٦، ص١٢١.

(٢) لطفي الخولي: الظاهر والباطن في الأزمة الأردنية – الفلسطينية، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية بالقاهرة، قسم المعلومات والوثائق، ١٩٨٦ م، ص٢.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) رولان دالاس: مرجع سبق ذكره، ص٢١١.

سائح أمريكي. ومن ثم شنت الولايات المتحدة هجوماً دبلوماسياً واسعاً على منظمة التحرير أدى إلى إلغاء اللقاء الذي كان مقرراً بين الوفد المشترك ووزير الخارجية البريطانية، كما اعترض الأمريكيون الطائرة المصرية التي كانت تقل مختطفي الباخرة (أكيلي لاورو) وهي في طريقها إلى تونس، وأرغمت الطائرة على الهبوط في صقلية (١).

وقد ردت منظمة التحرير على خطاب الملك حسين بقولها إن قبولها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ دون اقترانه بحق تقرير المصير كأساس لمؤتمر دولي يعني أنها تكون قد قبلت بإلغاء القضية الفلسطينية من جدول أعمالها، وأعلنت في الوقت نفسه رفضها المفهوم الأمريكي للمؤتمر الدولي باعتباره مجرد مظلة دولية لمفاوضات مباشرة بين الأطراف الدولية (٢) وقد أصدرت اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية لحركة فتح بيانا رسمياً بشأن موافقتها إلغاء اتفاق عمان في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٦ م أي قبل يوم من افتتاح أعمال المجلس الوطني، مما أدى إلى تقارب القيادة الفلسطينية مع المعارضة والمتشددين الفلسطينيين المقيمين في سوريا (٣).

لقد أراد الطرفان: الأردني والفلسطيني، الحوار بينهما حتى يتوصلا إلى حل مع الكيان الإسرائيلي، لكن الملك حسين كان يريد تفويضاً فلسطينياً حتى يطلق يده للتفاوض مع الكيان الإسرائيلي بهدف الوصول إلى حل عن طريق التدخل الدولي والأمريكي. غير أن قيادة المنظمة وقيادة حركة فتح كانتا تريان أن وجودهما في الاتفاق، في ظل غياب استعداد طرف ثالث، هو الكيان الإسرائيلي، لن يؤدي إلى حلول إيجابية. ولقد استخدم ياسر عرفات اتفاق عمان، كمناورة تكتيكية لإنقاذ منظمة التحرير الفلسطينية (٤) إذ كان يناور أكثر من أن يحاول الوصول إلى حلول سياسية، وذلك للبحث عن طوق النجاة، والمناورة على المعارضين الموجودين في دمشق، لا التوجه الجاد للتعاون والمشاركة الأردنية – الفلسطينية في الحل السياسي (٥).

رابعاً –السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية أبان الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧ –١٩٩٠:

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ م، لتقلب الموازين وتغير المعطيات السائدة، وتدفع جميع المعنيين بأزمة الشرق الأوسط إلى إعادة النظر في مواقفهم وخياراتهم السياسية، وقدمت بدائل للحركة السياسية لم تتح من قبل لأي من الحكومات

---

(١) طارق العاص: دبلوماسية السلام الأردنية، مرجع سابق ص١٣٦.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٥٣.

(٣) ناصر طهبوب: السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام، مكتبة القبس، عمان، ١٩٩٤ م، ص٢٢٣.

(٤) ممدوح نوفل: الجزء العاشر " المنفى مجدد اً "حكاية ثورة، على قناة الجزيرة.

(٥) عدنان أبو عودة: الجزء العاشر " المنفى مجدداً "حكاية ثورة، نفس المرجع.

العربية المهتمة بقضية فلسطين. وكان الأردن وإسرائيل أبرز القوى التي تأثرت، مباشرة بفعل الانتفاضة، كل على اختلاف موقعه وسياسته. والتي قفزت بالقضية الفلسطينية من ذيل جدول الاهتمامات الدولية لتحتل موقع الصدارة فيه، وأصبحت مطروحة بإلحاح على أساس حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما ساقته من جملة متغيرات محلية وإقليمية ودولية.

١ –الموقف الأردني من الانتفاضة:

بادرت حكومة الأردن بجمع التبرعات لدعم صمود الأهالي في الأرض المحتلة واستمرت في دفع الرواتب للموظفين في المؤسسات الرسمية التي كانت تابعة للأردن قبل احتلال ١٩٦٧م، وتخصيص رواتب لأسر الشهداء وتقديم المعونات المالية لطلبة الجامعات وفتح أسواق الأردن للمنتوجات من الضفة الغربية وقطاع غزة (ضمن خطة التنمية الاقتصادية)، وبلغ مجموع التبرعات من عام ١٩٨٧ م حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ م ثمانية ملايين دينار أردني قدمها الأردن للأهالي في الأرض المحتلة [١] . وقد أسهمت المنظمة في تعزيز موقفها على المستوى العربي والدولي في نضالها من أجل اعتراف العالم بالدولة الفلسطينية المستقلة.

ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية قال الملك حسين: "باركنا انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي منذ ولادتها، هذه الانتفاضة التي جاءت رد فعل تلقائي على استمرار الاحتلال الإسرائيلي، فعكس تلاحم الشعب الفلسطيني وثباته على الحق وبقسمه على مواصلة النضال حتى يسترد حقوقه المغتصبة، وقدمنا في الأردن المزيد من الدعم المادي والمعنوي لتمكين هذه الانتفاضة من القيام بمهمتها التاريخية" [٢]. وقال عدنان أبو عودة الوزير السابق في البلاط الأردني: "إنه لأول مرة منذ عام ١٩٤٨ م، أصبح الفلسطينيون في الأراضي المحتلة هم المقاتلون، أخذوا الأمر بيدهم، فقد بقيت القضية الفلسطينية تعيش على حلم أن المنقذ سيأتي من الخارج، إما من الدول العربية، أو من الفدائيين، أو من كلاهما" [٣].

وفي هذا الإطار انعقدت القمة العربية الطارئة في الجزائر، في٧–٩ حزيران/يونيو– ١٩٨٨ في ظروف مختلفة عن تلك التي سادت في مؤتمر عمان، قبل سبعة أشهر، إذ انتقد المؤتمر مبادرة شولتز، وأدان الموقف الأمريكي المنحاز للكيان الصهيوني، وتعهد بدعم منظمة التحرير الفلسطينية بالمال وأشاد بالانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة [٤].

---

(١) سليمان عميش: تاريخ العلاقات الأردنية- الفلسطينية (١٩١٦ م- ١٩٨٨ م))، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧.

(٢) ناهده صالح مقبل: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤ ، نقلاً عن جريد الدستور: ١٩٨٨/١١/٣٠م.

(٣) عدنان أبو عودة: برنامج حكاية ثورة، قناة الجزيرة، مرجع سبق ذكره.

(٤) سليمان عميش: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٨.

وقد وصف الملك حسين الانتفاضة في خطابه أمام قمة الجزائر بأنها ثورة "ليست فقط بمقياس ما يلازمها من عنف وما يصاحبها من تضحيات من جانب الشعب الفلسطيني، وما يقابلها من قمع وتنكيل من جانب الاحتلال، بل إنها ثورة بمقياس ما تعبر عنه من إجماع الشعب الفلسطيني على رفض الاحتلال الإسرائيلي بسائر صوره وأبعاده، وإصراره على مقاومة المحتل ومخططاته حتى يبلغ غايته في إنهاء الاحتلال وممارسة حقوقه الوطنية المشروعة مهما عز الثمن وغلت التضحيات، وهي ثورة أيضاً بما أنجزته من إزالة كاملة للوهم الذي نشأ لدى إسرائيل من أن الشعب الفلسطيني قد روض نفسه على التعايش معها، بالرغم من كونها محتلة مستعمرة خلال فترة الأعوام العشرين التي سبقت الانتفاضة" (١).

وفي ظل الضغوط الأمريكية على الأردن والإهمال العربي لدوره تجاه القضية الفلسطينية وفي ظل شكوك الفلسطينيين بشأن العلاقة المستقبلية بين الأردن وفلسطين، أصبحت الفرصة ضئيلة أمام الأردن لقيادة عملية السلام والحفاظ على مصالحه الوطنية. وجاء خطاب الملك حسين حيث حدد بدقة ماهية الظروف، حيث قال في كلمته أمام تلك القمة: "نلتقي اليوم في قمة طارئة في الجزائر، كما التقينا قبل سبعة أشهر في قمة طارئة في عمان. ويفترض من الناحيتين العقلية والواقعية، أن حدثاً خطيراً قد وقع، بما يوجب هذا اللقاء العربي على مستوى القمة، بعد فترة قصيرة من قمة سابقتها، لقد وقع هذا الحدث ومازال مستمراً بالفعل، إنه انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني ... وإذا كانت قمة عمان قد ركزت على الواقع العربي، بقصد تجميع الصفوف وإحلال الوفاق بين أعضاء الأسرة العربية الواحدة، باعتبار ذلك متطلباً جوهرياً لمواجهة التحديات الخارجية، بجدية واقتدار، فلأن قمة الجزائر تنعقد بغرض التعامل المباشر مع هذه التحديات، وفي مقدمتها التحدي الصهيوني للأمة العربية" (٢).

ولكن الملك حسين، من جانب آخر، جد نفسه في موقف أشد صعوبة، حيث أعلنت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة تأييدها منذ البداية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهاجمت مفهوم وفكرة الوحدة بين ضفتي نهر الأردن، واتهمت النظام الأردني بالتعاون مع الحكومة الإسرائيلية في استمرار الاحتلال. ففي ١١ آذار/مارس ١٩٨٨م أصدرت القيادة الموحدة للانتفاضة، بيانها العاشر الذي ناشدت فيه الفلسطينيين بتصعيد الضغط الشعبي ضد جيش الاحتلال، وضد المستوطنين، وضد المتعاونين وأفراد النظام الأردني، وناشد ممثلو الضفة الغربية

---

(١) علي محافظة: عشرة اعوام من الكفاح والبناء، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٩-ص٢٤٨.

(٢) المرجع نفسه.

في البرلمان الأردني أن يقدموا الاستقالة وأن يقفوا إلى جانب الشعب [١] في انتفاضته ضد الاحتلال الإسرائيلي.

٢ –قرار فك ارتباط الضفة الغربية بالأردن ١٩٨٨ م

تعود الجذور التاريخية لقرار فك الارتباط إلى مؤتمر قمة الرباط عام ١٩٧٤ م، حيث كان من أبرز مقررات ذلك المؤتمر اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على الأرض التي يتم تحريرها. فالفترة ما بين ١٩٧٤ م–١٩٨٨ م كانت فترة تمهيدية لصدور قرار فك الارتباط، إذ كانت الرغبة الفلسطينية والرغبة العربية تؤكدان حق قرار الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واختيار شكل هذا المصير مستقلا عن الكيان الأردني، وتمكن منظمة التحرير من تمثيل الفلسطينيين وتطالب بحقوقهم الشرعية.

ويذكر طاهر المصري، وزير خارجية الأردن آنذاك، أن أحمد طالب الإبراهيمي، وزير خارجية الجزائر قد زار الأردن في شهر أيار/مايو ١٩٨٨ م، وقابل الملك حسين برفقة المصري. وقد أبلغ الإبراهيمي الملك حسين أن الجزائر ترغب في الدعوة إلى مؤتمر قمة عربي يعقد في الجزائر خلال شهر حزيران/يونيو من السنة نفسها. وظهر الغضب على وجه الملك حسين لأنه اعتبر الدعوة الجزائرية إضعافاً للموقف الأردني في وجه منظمة التحرير التي قوتها الانتفاضة كثيراً، وأن هذه الدعوة تستهدف سحب رئاسة الحسين للقمة العربية التي لم يمض عليها إلا سبعة أشهر، وأقر الحسين أن هذه الدعوة مؤامرة عليه دبرتها الدول العربية القريبة من المنظمة وتنفذها الجزائر. وكان الموقف الفلسطيني في اجتماعات وزراء الخارجية العرب ولجنة الصياغة مشاكساً قوياً للأردن، ونقلت هذه الأجواء إلى الملك حسين، واعتقد أن قوة الانتفاضة وزخمها وبعض الشعارات المعادية للأردن التي صدرت عنها وما لاقاه الملك في مؤتمر الجزائر من مواقف دعته إلى اتخاذ قرار فك الارتباط [٢].

وقد ظهر الخلاف بين المنظمة والحكومة الأردنية في هذا المؤتمر بشكل واضح. فقد طلب ياسر عرفات بأن يكون للمنظمة الإشراف التام على أموال الدعم والصمود المخصصة للضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. كما طالب بأن يكون لمنظمته حق تمثيل جميع الفلسطينيين (بما فيهم الفلسطينيون المقيمون في الأردن والذين يتمتعون بالجنسية الأردنية). ورد الملك حسين على ذلك بالدفاع عن وحدة الضفتين، وعدها: "نموذجاً حياً لوحدة أكبر، كان يتطلع إليها كل العرب في ذلك الوقت، ولم تكن احتلالا أردنياً لفلسطين". وأوضح العاهل الأردني أنه يحترم رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني "إذا كانت تقوم على الانفصال في هذه الآونة عن الأردن". وأكد

---

(١) نداء رقم (١٠)، لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة، القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، ١٩٨٨/٣/١٠.

(٢) على محافظة: الديموقراطية المقيدة، مرجع سبق ذكره، ص٤٢.

الحسين أن الأردن لم يمثل الشعب الفلسطيني نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية. ورد على من يتهم الأردن بأن دعمه لسكان الأرض المحتلة محاولة من جانبه للهيمنة على الأرض الفلسطينية والالتفاف على المنظمة [١] وقد استجاب مؤتمر القمة لمطالب المنظمة.

ومع اشتداد حدة الانتفاضة واتساع رقعتها عام ١٩٨٨ م، وتبني منظمة التحرير الفلسطينية للانتفاضة وارتباطها بها، تأكد للأردن بأن المشاركة مع فلسطيني الداخل أو حتى مع منظمة التحرير في ظل الواقع الجديد والحالة النفسية السيئة غير ممكن عملياً.

وفي ظل النزعة الفلسطينية المعبر عنها من خلال منظمة التحرير الفلسطينية لإبراز الهوية الفلسطينية وتمثيل الشعب الفلسطيني، اتخذ الأردن سلسلة من القرارات التي تتناسب مع رغبة الشعب الفلسطيني واستراتيجية الأردن الوطنية، منها قرار مجلس الوزراء الأردني، في ٢٨ تموز/يوليو ١٩٨٨ م، بإلغاء خطة التنمية في الأراضي المحتلة والتي ذكرت أسباب إلغائها سابقا وقرار فك الارتباط القانوني والإداري بين الضفتين في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨ م [٢].

وبرر الأردن قراره بأنه لمصلحة الطرفين. فهو من ناحية، يساهم في إزالة الشكوك عن الموقف الأردني تجاه القضية الفلسطينية، ومن ناحية ثانية يساهم في إبراز الهوية الفلسطينية، ومن ناحية ثالثة يمكين منظمة التحرير من الاضطلاع بمسؤولياتها بعيداً عن التدخل الأردني، كما أكد الأردن أن هذا الإجراء لن يؤثر أو يمس الوحدة الوطنية التي تربط مصالح الشعب الأردني بكل شرائحه بالشعب الفلسطيني، [٣] كما أن القرار الأردني بفك الارتباط، عكس في أحد أهم جوانبه خشية الملك حسين من تنامي اتجاه داخل الكيان الصهيوني يدعو إلى إنشاء وطن بديل للفلسطينيين في الضفة الشرقية لنهر الأردن، هذه الخشية عبر عنها الملك حسين في خطابه "فالأردن ليس فلسطين، والدولة الفلسطينية ستقوم على الأراضي الفلسطينية بمشيئة الله، وعليها تتجسد الهوية الفلسطينية" [٤].

وكان من الأسباب التي دفعت الحكومة الأردنية إلى اتخاذ هذه القرارات: استجابة مؤتمر القمة العربي في الجزائر لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية، واتهامات المنظمة للحكومة الأردنية بالتقاسم الوظيفي مع إسرائيل في الضفة الغربية المحتلة، وسعيها للحلول محل المنظمة في المساعي الدبلوماسية لحل النزاع العربي – الإسرائيلي، ورفض المنظمة وقيادات الضفة الغربية الموالية لها لخطة التنمية الاقتصادية، والضغوط الاقتصادية العربية على الأردن من أجل

---

(١) على محافظة: عشرة اعوام من الكفاح والبناء مرجع سبق ذكره.

(٢) ياسر نايف قطيشات: العلاقات السياسية الأردنية – العربية، مرجع سبق ذكره، ص٣٣٨.

(٣) ناصر طهبوب: السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٤.

(٤) المرجع نفسه.

الاستجابة للضغوط الأمريكية، والضغوط الداخلية الأردنية الرامية إلى التحلل من التفاوض نيابة عن المنظمة من أجل حل القضية الفلسطينية، وضرورة أن يكون القرار فلسطينياً مدعوماً من الأردن [١].

ولا شك أن قرار فك الارتباط الإداري والقانوني بين الضفتين كان له ردود فعل إيجابية وأخرى سلبية. تمثلت الإيجابية في الموافقة على الطرح السياسي الجديد بما يخدم القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير، وبما يخدم أيضاً بعض التوجهات التي مازالت تطالب بأن يكون الأردن للأردنيين. أما التيارات السياسية التي لها ارتباط مع منظمة التحرير الفلسطينية فكانت مساندة لهذه المواقف واعتبرت بأنه سيعكس المزيد من الاستقلالية لمنظمة التحرير والقرار الفلسطيني المستقل. أما الجهات التي كانت لها مواقف إيجابية ومساندة لهذا القرار من الطرف الأردني، فقد تمثلت، وكما هو معهود، بالأشخاص أنفسهم الذين كانت وما زالت لهم مواقف متلازمة ومتوافقة مع الملك، وتتشكل تلك الشخصيات عادة من زعماء العشائر والنخبة السياسية الحاكمة من مختلف المستويات. [٢] وتباينت المواقف في الأوساط الفلسطينية بين التأييد للقرار والمعارضة الشجاعة مثل أنور الخطيب أحد الزعماء الفلسطينيين الذي أعلن شجبه للانفصال ولم ينكر تضحيات الأردن، ولكن البعض فضل الصمت كي يتفادى الاتهامات [٣].

وأصدر المجلس المركزي الفلسطيني في ٣ أب/أغسطس ١٩٨٨ م بياناً أعلن فيه أن الأردن اتخذ إجراءاته دون مشاورات مع المنظمة أو علمها. في حين استمر الأردن باتخاذ الإجراءات في عملية فك الارتباط. فقرر مجلس الوزراء الأردني في ٤ أب/أغسطس إحالة جميع موظفي الحكومة في الضفة الغربية على التقاعد أو الاستيداع مع المحافظة على حقوق الجميع بين تقاعد أو تعويضات، واستثنى القرار موظفي دائرة الأوقاف ودائرة قاضي القضاة، [٤] حيث كان يدفع رواتب ٣٠٠ موظف في وزارة الشؤون الإدارية، كما أبقى على النشرة الجوية في التلفزيون الأردني لتغطية منطقة الضفة الغربية واستمرار العناية بالأماكن المقدسة والأوقاف الإسلامية الفلسطينية والقضاء الشرعي الفلسطيني لغاية عام ١٩٩٤ م. وفي ٦ أب/أغسطس ١٩٨٨ ألغت الحكومة الأردنية قانون شؤون الأرض المحتلة ووزارة شؤون الأرض المحتلة

---

(١) على محافظة: الديموقراطية المقيدة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.

(٢) سليمان الموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين) ١٩٥٨ م -١٩٩٥ م)، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٩٦ م، ص ٥٠٥.

(٣) الدستور: ٢ أب/أغسطس ١٩٨٨م.

(٤) سليمان موسى: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٣.

واستحدثت دائرة مستقلة تحت اسم دائرة الشؤون الفلسطينية ترتبط بوزير الخارجية، [١] وهكذا أصبحت الضفة الغربية تتبع لسلطة الفلسطينيين، باستثناء منطقة القدس العربية التي بقيت أوقافها الإسلامية مرتبطة بالأردن حسب ما جاء في اتفاقية السلام الأردنية–الإسرائيلية الموقعة عام ١٩٩٤ م، وذلك لحين تمكن الفلسطينيين من تحمل هذه المسؤولية، ثم أصدرت الحكومة الأردنية تعليمات إزاء الضفة الغربية تنظم قضايا السفر أهمها:

١–تيسيراً لمصالح الأخوة الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة تقرر منح جوازات سفر أردنية للراغبين منهم صالحة مدة سنتين [٢].

٢–يعد كل شخص مقيم في الضفة الغربية قبل تاريخ ٣١ /١٩٨٨/٧م مواطناً فلسطينياً وليس أردنياً.

٣–يعطي أبناء الضفة الغربية المحتلة جوازات سفر مؤقتة صالحة مدة سنتين بموجب الوثائق التي كانت معتمدة لدى الأحوال المدنية والجوازات العامة قبل قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية [٣].

٤–يستمر السماح باستيراد المنتجات الزراعية من الضفة الغربية وقطاع غزة في ضوء الحاجة.

٥–يتم استيراد المنتجات الصناعية حسب الحاجة وعلى الأسس نفسها المطبقة سابقاً.

٦–يسمح للهيئات في الضفة الغربية المحتلة مثل البلديات والنقابات والجمعيات ومركز الشباب والأندية بسحب أرصدتها في بنوك المملكة بموجب شيكات مصدقة من دائرة الشؤون الفلسطينية [٤].

٧-إذا اختارت مدارس الضفة الغربية الاستمرار بتدريس المناهج الأردنية، تقوم وزارة التربية والتعليم بوضع الترتيبات اللازمة لإجراء امتحانات الشهادات الثانوية(التوجيهي) في الضفة الغربية المحتلة ويتم تصحيح الأوراق في عمان.

٨–يستمر السماح لشاحنات الضفة الغربية بالدخول عبر الجسرين إلى المملكة على أن يطبق عليها أحكام الإدخال المؤقت للشاحنات [٥].

---

(١) رولان دالاس: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٢.

(٢) أسعد عبد الرحمن وهاني الخصاونة : مراحل تطور العلاقات الأردنية – الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٦ م، ص ٥٦.

(٣) الجريدة الرسمية الأردنية: العدد ٣٥٦٥، ١٦ أب/أغسطس ١٩٨٨ م.

(٤) أسعد عبد الرحمن وهاني الخصاونة: مرجع سبق ذكره، ص٥٨.

(٥) جريدة القدس، ١٩٨٨/٨/٢٠م.

وصرح ياسر عرفات في ٨ أب/أغسطس أن الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة يعتبر أن من إنجازاته حصر التمثيل الفلسطيني في منظمة التحرير. ورحبت قيادة الانتفاضة في الضفة الغربية بالإجراءات الأردنية كما جاء في بيانها في ٢٣ أب/أغسطس ١٩٨٨ م [١].

وأعرب صلاح خلف (أبو إياد) عن رأيه في القرار الأردني قائلا: "على الرغم من كل ما قيل فان الخطوة الأردنية بفك الارتباط مع الضفة الغربية كانت خطوة شجاعة، وكانت في مصلحة الشعب الفلسطيني ونضاله... أنها الخطوة التي حققت طلباً للشعب الفلسطيني، ودفعت بالأمور في الشرق الأوسط إلى منحنى جديد، وللمرة الأولى نرى اعترافاً أردنياً بالهوية الفلسطينية من قبل الملك حسين، واعترافاً بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني" [٢].

وترتب على قرار الأردن بفك الارتباط الإداري والسياسي بالضفة الغربية عدة نتائج إيجابية أهمها:

١ –برزت منظمة التحرير الفلسطينية في المحافل الدولية بشكل مستقل عن الأردن بعد مؤتمر قمة الجزائر في حزيران/يونيو ١٩٨٨ م، الذي دعا إلى إبراز الهوية الفلسطينية بشكل كامل في كل نشاط يتصل بالقضية الفلسطينية. فكان الموقف الأردني مؤيد اً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية.

٢ –إقامة السفارة الفلسطينية في الأردن إضافة إلى مكتب تمثيل للأردن في غزة بعد اتفاق أوسلو [٣].

٣ –بروز عدة خيارات أمام الشعب الفلسطيني لتحديد شكل العلاقة التي تربط الدولة الأردنية بالكيان الفلسطيني، فالخيارات المطروحة أمامهم متعددة ومنها: خيار العودة لإقامة الوحدة بين الأردن وفلسطين كما كان في الخمسينات، وخيار إقامة اتحاد كونفدرالي يضم دولتين هما الأردن وفلسطين، وخيار الاستقلال المنفرد للشعب الفلسطيني. على أن تحديد شكل العلاقة المستقبلية مرهونة باستعادة الشعب الفلسطيني أرضه واستكمال مؤسساته الدستورية التي تخوله تحديد جديد يربط الجارين بعضهما ببعض [٤].

٤ –تحول أكبر قسم من الدعم العربي والذي كان مخصصاً للأردن إلى المنظمة [٥].

---

(١) سليمان عميش: مرجع سبق ذكره، ص ١٨١.

(٢) صلاح خلف (أبو إياد(: فلسطيني بلا هوية، تحرير وتصويب فؤاد أبو خجلة، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٦، ص٢٥٥.

(٣) سليم صويص: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) ياسر نايف قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.

٥ –تخلص الأردن من الضغوط الدولية التي كانت تدفعه للدخول في مفاوضات مع الكيان الصهيوني على غرار كامب ديفيد.

٦ –عمل القرار على تنقية الأجواء العربية وفتح مسار علاقات أخوة وتضامن بين الأردن وعدد كبير من الدول العربية التي كانت تدعم القرار مثل سوريا، والسعودية، والمنظمة، ومصر، وليبيا، ودول الخليج العربي.

المبحث الثاني: الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية فيما بين مؤتمر مدريد وإعلان أوسلو (١٩٩١-١٩٩٣)

نشبت أزمة الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ م، وأحدثت تصدعاً في النظام الإقليمي العربي. وانقسم النظام العربي إلى معسكرين: أحدهما مؤيد للعراق وضم الأردن والجزائر واليمن والسودان وموريتانيا وفلسطين وليبيا وتونس، والآخر ضم دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا ومصر والمغرب ولبنان والصومال وجيبوتي. إضافة إلى إعادة تشكيل هياكل التحالفات والمحاور، فمن ناحية جمد مجلس التعاون العربي نتيجة اختلاف مواقف أعضائه تجاه الأزمة، فتحالفت مصر مع السعودية وسوريا، وتعرضت اليمن إلى مشكلات داخلية، وتعرض العراق لحصار دولي بعد الأزمة، أما الأردن فقد تعرض لحالة من العزلة السياسية نتيجة موقفه المؤيد والمساند للعراق فأصبح الأمر أشبه بمرحلة جديدة من الحرب العربية الباردة حيث أثرت التحولات الهيكلية الإقليمية والدولية على النظام العربي ككل وخاصة فيما يتعلق بتماسك واستمرار هذا النظام [1].

أولا: المساعي الدولية لعقد مؤتمر مدريد وأثرها على العلاقات الفلسطينية الأردنية:

بعد إجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت، وانتهاء حرب الخليج تقدمت الإدارة الأمريكية بتسوية للقضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي، بهدف قطف الثمار السياسية للانتصار العسكري الذي أحرزته واشنطن في تلك الحرب، وتنفيذاً للوعد الذي قطعته الإدارة الأمريكية للدول العربية (خاصةً لمصر وسوريا)، ثمن مشاركتهم في إخراج العراق من الكويت، حدد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في ٦ آذار/مارس ١٩٩١ م، توجهات بلاده السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وأعلن عن مبادرة سلام لحل الصراع العربي الإسرائيلي، تقوم على المبادئ التالية [2]:

١-مبدأ الأرض مقابل السلام.

٢-الاستناد على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨

٣-الاعتراف بإسرائيل.

---

(١) "الملك حسين فكر في التنازل عن العرش خلال أزمة حرب الخليج"، الشرق الأوسط، عدد١٠٥٦٦، ٢٠٠٧/١١/٢.

http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10566&article=443913

(٢) مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٧، صيف ١٩٩، ص١٨٥- ص١٨٦.

٤-ترتيب اتفاقات أمنية مشتركة.

٥-حفظ الحقوق السياسة الشرعية للفلسطينيين.

وبذلك أكد جورج بوش في خطابه على الركيزة الأساسية في الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على إيجاد تسوية سياسية للصراع العربي – الإسرائيلي. وأكد عزم بلاده على تقليص الفجوة بين العرب وإسرائيل. واعتبر العرب إعلان بوش واعترافه بالحق الشرعي الفلسطيني خطوة متقدمة، ونقطه تضاف لحساب الفلسطينيين، على اعتبار أن الولايات المتحدة لم تكن سابقاً تعترف بالحق السياسي المشروع للفلسطينيين بل بالحقوق المشروعة فقط [١] . وبعد خطاب بوش قام جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي بثماني جولات إلى الشرق الأوسط، على امتداد أكثر من سبعة أشهر شملت كافة الدول المعنية بالأزمة، شملت: إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن وسوريا ومصر والسعودية، حيث أجرى اتصالات ومفاوضات صعبة للتوصل مع الأطراف العربية وإسرائيل إلى اتفاق بشأن عملية السلام. وأعلنت بعض الدول العربية ترحيبها بعقد المؤتمر الدولي.

واتفق جيمس بيكر خلال لقائه بالجانب الإسرائيلي، على أن يتم التصدي للمسألة الفلسطينية على مرحلتين من المفاوضات، الأولى بشأن تحديد فترة انتقالية مدتها خمس سنوات من الحكم الذاتي الفلسطيني، والأخرى قبل بداية السنة الثالثة بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة [٢] . وقد اتفق جيمس بيكر مع الأطراف العربية وإسرائيل على أن تجري المفاوضات الثنائية على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، بما يعنيه كل منهما من تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، والتوصل إلى ذلك عبر مفاوضات متعددة الأطراف ترتكز على قضايا متنوعة في المستوى الإقليمي، مثل الرقابة على الأسلحة والأمن والمياه واللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية وغيرها من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. أي أن أمريكا تريد تجزئة الحل وفرز القضية الفلسطينية عن القضايا الأخرى والتي هي موضع الخلاف بين العرب وإسرائيل، كالاحتلال الإسرائيلي للجولان، ولجنوب لبنان [٣].

وحتى تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من جمع كل الأطراف المعنية بالصراع، بعثت إليهم برسائل ضمانات وتطمينات، بأساليب منفردة، وربما بمضامين متناقضة. وفي أواخر

---

(١) ياسر قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٩.

(٢) طاهر شاش: المواجهة والسلام في الشرق الأوسط" الطريق إلى غزة – أريحا"، مرجع سبق ذكره، ١٩٩٥ م ص٢٠٥.

(٣) سميح شبيب: السلام الأمريكي والتحرك الفلسطيني، شؤون فلسطينية، عدد ٢١٧ ، نيسان/إبريل ١٩٩١ م ، ص١١١.

أيلول/سبتمبر ١٩٩١ م، التقى وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بوزير خارجية الاتحاد السوفيتي بوريس بانكين في موسكو على هامش منتدى البعد الإنساني المنبثق عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، وفيه أكد الطرفان على ضرورة عقد المؤتمر في موعده [١].

ثانيا: السياق الخاص للمشاركة الأردنية في مؤتمر مدريد:

تجنب جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي متعمداً زيارة الأردن في أول جولتين له إلى المنطقة، وكان يهدف من ذلك توجيه رسالة إلى الأردن مفادها أنه غير راض عن موقف الأردن المؤيد للعراق. وأكثر من هذا أن الرئيس الأمريكي رفض عدة مرات طلب الملك حسين للالتقاء به. [٢] ولكن جيمس بيكر اجتمع مع طاهر المصري، وزير خارجية الأردن في جنيف، في ١٢ من نيسان/أبريل ١٩٩١ م، وبحثا الجهود الهادفة إلى تسوية أزمة المنطقة، وقال المصري بعد الاجتماع "إن عمان لا تزال تعتقد بأن عقد مؤتمر للسلام هو أفضل وسيلة لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، وأن الأردن يشدد على ضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، وإن أي تسوية يجب أن تقوم على أساس انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة" [٣] وكان الملك حسين، قد دعا أثناء زيارته لفرنسا، في أواخر آذار/مارس ١٩٩١م، "إلى القيام ببعض الأعمال كي يتحادث الفلسطينيون وإسرائيل... معلناً استعداده لمساعدتهم على المشاركة في تسوية سلمية" [٤].

وأدركت الإدارة الأمريكية أن عملية السلام لن تكون بدون المشاركة النشطة للأردن، ليس بصفته بديلاً للفلسطينيين، بل بصفته الشريك الأكثر تأهيلاً لعلاقته السياسية المميزة مع منظمة التحرير وحدوده المترامية مع إسرائيل، ولأنه كان قادراً على ممارسة دور لا غنى عنه في عملية التسوية، خصوصاً وأن أمريكا ترى أن الأردن الطرف الأكثر اعتدالا إزاء القضايا الساخنة بالمنطقة العربية، وساهمت برجماتية الملك حسين في دفع ياسر عرفات لاتخاذ موقفاً واقعياً تجاه إسرائيل في عملية التَسوية في فترات سابقا [٥] . ودور الأردن بالنسبة للولايات المتحدة مهم للغاية في إقناع الفلسطينيين بالمشاركة في المؤتمر المقترح عقده، وبدا جيمس بيكر مصمماً على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية والسماح لشخصيات معتدلة من الأراضي المحتلة بتمثيل

---

(١) التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢.

(٢) مرجع سبق ذكره ص١٢٥.

(٣) أحمد شاهين: أي سلام عربي؟، شؤون فلسطينية، عدد ٢١٧ ، نيسان/إبريل ١٩٩١ م، ص ١١٧.

(٤) مرجع سبق ذكره، ص ١١٧.

(٥) ياسر قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.

الفلسطينيين في المؤتمر. وكان الحل الأمثل هو مشاركة وفد أردني–فلسطيني، وذلك بطلب ملح من رئيس وزراء إسرائيل إسحاق شامير.

وعلى هذا بدأت سلسلة لقاءات بين الملك حسين وجيمس بيكر. وكان اللقاء الأول بينهما في العقبة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ م، وتبين لجيمس بيكر أن الملك حسين على استعداد كامل لفعل أي شيء في سبيل إنهاء عزلته السياسية واستعادة ثقة الولايات المتحدة فيه. حيث شرح الملك مطولاً لبيكر مبررات موقف الأردن خلال حرب الخليج، لكن بيكر أبلغه أن إصلاح علاقة الأردن مع الولايات المتحدة مهمة وعسيرة، [(١)] ووافق الملك على المشاركة في المؤتمر، حتى إذا لم تشترك سورية، رغم قلقه من اقتراح لجيمس بيكر من عقد مؤتمر دولي ترعاه قوة عظمى، تعقبه عملية قائمة على التفاوض في مسارين أحدهما بين إسرائيل والدول العربية، والثاني بين إسرائيل والفلسطينيين.

وفي اللقاء الثاني في عمان في ١٤ أيار/مايو ١٩٩١ م، قال الملك حسين لبيكر إنه على استعداد لتشكيل وفد مشترك مع الفلسطينيين للخوض في عملية السلام والمشاركة في المؤتمر، بشرط أن يطلب الجانب الفلسطيني ذلك [(٢)].

ولقد أثار استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من التشاور مع الجانب الأمريكي، مباشرة أو بالواسطة، بشأن مسألة عقد مؤتمر السلام، والتمثيل الفلسطيني فيه، الحديث مجدداً عن مسألة الاتحاد الكونفدرالي مع الأردن لتغطية التمثيل الفلسطيني في هذا المؤتمر.

ولقد أكد الملك حسين سابقاً "أن بلاده لن توافق على أن تكون بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات سلام مع إسرائيل... أما إذا طلب الزعماء الفلسطينيون من الأردن تشكيل وفد مشترك لمثل هذه المحادثات، فإنه سيدرس ذلك، حيث من المهم للغاية أن يشتركوا، وتكون لهم كلمتهم، ويساهموا بنصيبهم من أجل السلام، وحينئذ فقط يمكن أن ننعم بالسلام والاستقرار في المنطقة، وسوف نؤيد، ونساعد، بأي وسيلة في إمكاننا لبلوغ هذه الغاية" [(٣)].

ولقد تحمست الأردن لتصريحات قادة منظمة التحرير حول الكونفدرالية معها، ولا شك أن إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مستقبلاً متحد معها سوف يحقق للأردن مكاسب عدة أهمها:

١–إزالة أو تخفيف الهواجس الأمنية حيال النوايا الإسرائيلية.

---

(١) على محافظة: الديموقراطية المقيدة – حالة الأردن، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٥.

(٢) مرجع سبق ذكره، ص٢٧٧.

(٣) الشرق الاوسط ١٩٩١/٣/٣١.

٢-إضافة بعد اقتصادي جديد بدخول اقتصاديات الضفة وغزة ضمن البرنامج الاقتصادي الأردني، خصوصاً الصادرات عبر أراضيه إلى الدول الأخرى، إضافة إلى إمكانية تصدير منتجاته عبر موانئ البحر المتوسط.

٣-الأمل من خلال ذلك في إسهام الولايات المتحدة بتحسين الوضع الاقتصادي الأردني، وتخليصه من السلبيات الناجمة عن أزمة وحرب الخليج الثانية.

وفي تلك الأثناء حصل الأردن على رسالة تطمينات أمريكية تضمن المواقف الأمريكية التي قدمت لسوريا ولبنان، وأضافت مسائل أخرى منها ما يتعلق بالموقف الأردني وقضايا النزاع الأردني – الإسرائيلي، ومنها ما يتعلق بأسس تشكيل وعمل الوفد الأردني – الفلسطيني، المشترك وأبرز ما جاء فيه: (١)

١-إن الولايات المتحدة تعتبر المشاركة الأردنية في المؤتمر الثنائي والمتعدد خطوة هأمة في عملية البحث عن السلام.

٢-الأردن كان في مقدمة الأطراف التي عملت من أجل مفاوضات سلمية. وله اهتمامات تاريخية بالنزاع العربي–الإسرائيلي.

٣-الترحيب بقبول الأردن المشاركة في المفاوضات في إطار وفد أردني – فلسطيني مشترك.

٤-الأردن سيتفاوض مباشرة مع إسرائيل في المواضيع الثنائية، وسيناقش مع الفلسطينيين في المسائل التي تهم الأراضي المحتلة. وكلا الجانبين لهما الحق في إعطاء تصريحات خلال المفاوضات.

٥-الولايات المتحدة ترى أن هناك فرصة تاريخية لعمل أردني–أمريكي مشترك لدفع العملية إلى الأمام، باتجاه مؤتمر السلام وباتجاه الوصول إلى السلام الشامل الذي ينشده الطرفان أما في المسائل ذات الصلة بالموضوع الفلسطيني وبالمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، فقد حاول الأردن انتزاع أفضل الصيغ الممكنة لعمل الوفد المشترك.

وخلال مرحلة صياغة رسالة الدعوة والتطمينات حاول الأردن التنسيق مع المنظمة، إلا أن قيادة المنظمة لم تتحمس لذلك، وحرصت على إبقاء التنسيق في أدنى مستوياته، فهاجس التمثيل الفلسطيني للأردن كان طاغياً على تفكير ياسر عرفات ومعظم أعضاء القيادة للمنظمة المتشككة بالأردن. فعلى امتداد ثمان جولات لبيكر في المنطقة عدا الاتصالات شبه اليومية مع القنصلية الأمريكية في القدس ومع الخارجية في واشنطن، ركز ياسر عرفات والفريق المصغر التابع للمنظمة، كل الجهود باتجاه انتزاع موقف أمريكي بوقف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية

---

(١) ممدوح نوفل: مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.

وقطاع غزة، وتحسين صيغة التمثيل الفلسطيني لجهة إشراك المنظمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المفاوضات، وباستقلالية الوفد الفلسطيني عن الأردن.

ولقد زادت صيغة الوفد المشترك من قلق منظمة التحرير في ذلك الحين، والتي تعمدت أكثر من مرة إفهام الأردن بصورة غير مباشرة، بأنها لا ترغب في قيام أية صلات بين الوفد الفلسطيني والسلطات الأردنية. وأنها تصر على شكلية العلاقة بين الوفدين الأردني والفلسطيني. فياسر عرفات وعدد كبير من أعضاء المنظمة كانوا واقعين تحت هاجسين كبيرين: هاجس القيادة البديلة في الداخل، وهاجس الحل عبر الخيار الأردني الذي صار يتبناه رئيس حكومة إسرائيل إسحاق شامير، [١] وكانوا يرون في صيغة الوفد المشترك صيغة هدفها شطب للمنظمة وشطب للاستقلال الوطني.

وعلى ضوء المتغيرات التي كانت تحيط بمنظمة التحرير والتنازلات التي أجبرت عليها، [٢] بدأت اللقاءات بينها وبين الحكومة الأردنية من نيسان/إبريل ١٩٩١ م، حتى انعقاد المؤتمر، وذلك للتحاور حول تشكيل الوفد المشترك. وذكرت وكالة وفا الفلسطينية، أنه تم الاتفاق بين ياسر عرفات والملك حسين خلال اجتماعهما في عمان على تنسيق المواقف المشتركة، وتكثيف اللقاءات بينهما لمواكبة التطورات الجارية، وتشكيل الوفد المشترك لحضور مؤتمر السلام [٣]. وذكر محمود عباس أن قيادة المنظمة في تونس هي التي وضعت اللمسات الأخيرة، وأنه رغم حرص الإدارة الأمريكية وإدراكها لضرورة الالتزامات والتعهدات من المنظمة ذاتها فقد فرضت عليها أن تكون في الظل بينما وفد الأراضي المحتلة المكون من فيصل الحسيني وحنان عشراوي وزكريا الأغا في دائرة الضوء أثناء وضع اللمسات النهائية للاتفاق الأردني – الفلسطيني [٤].

وعلى أية حال، لقد توصلت منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ م، (حيث كان جيمس بيكر في الأردن) إلى صيغة اتفاق رسمي حول العلاقة بين الطرفين وحول المشاركة في عملية السلام، وعرض الاتفاق على اللجنة المركزية للمنظمة التي صادقت عليه. وتوصل الأردن في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ م، إلى اتفاق متكامل مع المنظمة يحدد أسس العلاقة والعمل المشترك في إطار عملية السلام [٥].

---

(١) ربعي المدهون: نعم مشروط باتفاق خطي، شؤون فلسطينية، عدد ٢٢٢ ، أيلول/سبتمبر ١٩٩١ م، ص ١٤٤.

(٢) (محمود عباس) أبو ما زن: طريق أوسلو، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٢.

(٣) وكالة وفا الفلسطينية :١٩٩١/٨/٣.

(٤) محمود عباس: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٣.

(٥) مرجع سبق ذكره، ص١٣٨-١٣٩.

وتم الإعلان عن الوفد المشترك في مؤتمر السلام، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ م، والمكون من ٢٨ عضوا، يكون فيه كامل أبو جابر وزير خارجية الأردن رئيساً للوفد الأردني الفلسطيني المشترك، ويرأس الوفد الأردني عبد السلام المجالي، ويرأس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي. ويضم الوفد المشترك مجموعة من النخبة المثقفة من أطباء ومهنيين وأساتذة جامعيين ورؤساء بلديات وغيرهم [١].

افتتح مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ م، على مستوى وزراء الخارجية (عدا إسبانيا وإسرائيل اللتان مثل كلاً منهما رئيس الوزراء)، برعاية كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة كمراقب، وشاركت وفود من كل أطراف النزاع.

كان للأردن هدفان أساسيان في المؤتمر، هما: أولاً – بدء التفاوض بغرض التوصل إلى حل بشأن نزاعه مع إسرائيل، وثانياً – تمكين الفلسطينيين من إجراء مفاوضات منفصلة مع إسرائيل بشأن مستقبل الأراضي المحتلة، وبمعنى آخر، كان الأردن يريد أن يتوصل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي إلى تسوية النزاع بينهما ولكن ليس على حسابه [٢] . وجاء واضحاً في اليوم الثاني للمؤتمر، في كلمة رئيس الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، كامل أبو جابر أمام المؤتمر "أن الأردن يهدف من المشاركة في المؤتمر إلى التفاوض بغرض التوصل إلى سلام دائم قائم على أساس الشرعية الدولية" [٣] ، وركز على قرارات مجلس الأمن التي تجسد مبدأ عدم الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وانتقد الاستيطان واغتصاب الأراضي المخالف لنصوص القانون الدولي. واعتبر القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ هما أساس السلام، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فوق أرض أجداده. وطالب بضرورة بسط السيادة العربية على القدس العربية. كما طالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية وفق قرار مجلس الأمن ٤٢٥.

أما إسحاق شامير فقد ألقى كلمة عكست نظرته الضيقة والمحدودة للنزاع العربي– الإسرائيلي وصور إسرائيل كضحية لعدوان العرب رافضاً الاعتراف بحدوث أي تطور في موقف الفلسطينيين تجاه إسرائيل [٤].

---

(١) ابراهيم أبو السعود: يوميات مؤتمر السلام، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠٧ ، يناير ١٩٩١ م، ص ١٣٤.

(٢) مرجع سبق ذكره.

(٣) السياسة الدولية، عدد ١٠٧ ، يناير ١٩٩٢، ص١١٦– ص١١٨.

(٤) للمزيد من التفاصيل حول كلمة إسحاق شامير، نفسه، ص١١٥–ص١١٦.

وألقى رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي خطاباً مؤثراً، دعا إلى سلام عادل لا يتجاهل الحقائق أو يزيف التاريخ. وأشار إلى استبعاد القدس أرض السلام من مؤتمر السلام، حيث قال: "فالقدس العربية الفلسطينية هي عاصمة وطننا ودولتنا المستقبلية، وهي التي تجسد هويتنا الفلسطينية"، وأضاف قائلا: "جئناكم من أرض معذبة، وقد طلب منا التفاوض مع المحتلين، وقد تركنا خلفنا أطفال الانتفاضة وشعباً تحت الاحتلال والأحكام العرفية، وقد أوصانا بعدم الاستسلام أو النسيان" (١).

وكان أهم نجاح حققه رئيس الوفد الفلسطيني الدكتور حيدر عبد الشافي، إلى جانب أدائه المتميز في المؤتمر، أنه تمكن مع قرب انتهاء المؤتمر من وضع خط فاصل جعل الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك وفدين مستقلين. ورغم أن الملك حسين حاول تطعيم الوفد الأردني بعناصر فلسطينية، منهم الدكتور وليد الخالدي رغبة في استبقاء الخيار الأردني مطروحاً ولو بالرمز، فإن تمايز الوفدين أصبح قرب نهاية المؤتمر حقيقة سياسية واقعة (٢).

اعتمدت جلسات المفاوضات الثنائية بين الوفود العربية وإسرائيل كل على حده تمشياً مع وجهة النظر الإسرائيلية في التفاوض مع الدول العربية حيث يتم التفاوض مع كل وفد بمعزل عن الوفود الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تفسخ الموقف العربي في مواجهة الوفود الإسرائيلية، وتمكين إسرائيل من تحقيق مكاسب في مفاوضاتها جراء خوف الوفود العربية تحقيق تسارع في باقي المسارات.

وعقد الوفد الأردني–الفلسطيني المشترك جولته التفاوضية الأولى في مدريد في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ م، وأثار الوفد الفلسطيني موضوع المسار الفلسطيني الذي يتولى مناقشة المسائل الفلسطينية، مشيرا إلى ما تضمنه كتاب الدعوة إلى المؤتمر، ومؤكداً أنه لا يقبل أن يكون لجنة فرعية داخل الوفد المشترك. (٣) وقد رد إلياكيم روبنشتاين رئيس الوفد الإسرائيلي مؤيداً وجود مسارين في المفاوضات، ولكنه ذكر أن الوفد المشترك ضروري للاتفاق على المرحلة الانتقالية حيث أن هناك مسائل مشتركة مثل عبور الجسور وجوازات السفر الأردنية (٤).

لم تحرز الجولة الثانية أي تقدم في المفاوضات الثنائية، إذ كان الوفد الإسرائيلي لا يملك صلاحية مناقشة أية مسائل جوهرية، ومن ثم أثار المشكلات الشكلية مع الأطراف العربية. وأصر الوفد الفلسطيني على أن يعامل كبقية وفود المفاوضات على أساس الهوية الفلسطينية

---

(١) المرجع نفسه، ص١١٩–١٢٠.

(٢) محمد حسنين هيكل: سلام الأوهام" أوسلو ما قبلها وما بعدها"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤١.

(٣) طاهر شاش: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٣.

(٤) المرجع نفسه.

المستقلة، أي تكون المفاوضات فلسطينية – إسرائيلية وليس من خلال الوفد المشترك. [١] وهذا ما عارضه الوفد الإسرائيلي تمام اً رغبة في عدم نزع استقلالية الوفد الفلسطيني عن الأردني، ورفض التأكيد على الهوية المميزة لكل منهما، معتبراً أن الفلسطينيين هم جزء من الأردن، وأن الأردن هو الدولة الفلسطينية نفسها [٢].

وتقدمت إسرائيل باقتراح مفاده تشكيل فريق عمل للتفاوض على القضايا الإسرائيلية – الأردنية يرأسه أردني ويضم مفاوضين فلسطينيين، وفريقاً للتفاوض على الترتيبات الانتقالية للحكومة الذاتية في الأراضي المحتلة يرأسه فلسطيني ويضم أردنيين [٣] إلا أن الجانبين الأردني والفلسطيني أصرا على أن يتفاوض الوفد الإسرائيلي مع كل وفد على حده. وبعد فشل التوصل لحل حول طريقة التفاوض بين الوفدين الإسرائيلي والأردني – الفلسطيني المشترك، ظهر ما سمى بمفاوضات الأروقة بين رؤساء الوفود الثلاثة والتي استحوذت على وقت من العملية التفاوضية، دون تحقيق أي تقدم يذكر [٤].

وعلى هذا تدخلت وزارة الخارجية الأمريكية، وأمكن التوصل إلى صيغة حل وسط يبقى بها الوفد الأردني – الفلسطيني وفداً مشتركاً، وفي نفس الوقت يظهر هناك أمر واقع لوفد فلسطيني مستقل، كان ذلك الترتيب يقضي بأنه إذا اجتمعت الوفود لقضية أردنية يضم الوفد اثنين من الفلسطينيين بجانب عشرة أردنيين. أما إذا كان الموضوع يتعلق بمسألة فلسطينية فإن الوفد يضم اثنين من الأردنيين بجانب عشرة فلسطينيين.

وقد جرت المفاوضات العربية– الإسرائيلية في تسع جولات، تميزت الجولات الخمس الأولى منها التي بدأت بعد المؤتمر وانتهت في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٢ م، بجمود الموقف الذي كان مبعثه التصلب الإسرائيلي بقيادة حزب الليكود الرافض تقديم أية تنازلات، بل وحتى التلويح بها، ولم تحرز المفاوضات أي تقدم على مستوى جميع المسالك باستثناء المسلك الأردني– الإسرائيلي وهو الأقل أهمية وتعقيداً، وحاول الطرفان التكتم على ما توصلا إليه، وكان الملك حسين حريصاً على أن يكون آخر من يوقع أي اتفاق، حتى يجنبه ثقل أخطار الانفراد بأي عمل يجلب إليه مشاكل قد تكون غير متوقعة، وقد اكتفي الوفد الأردني بذكر التوصل إلى جداول أعمال، ولكنه توصل فعلاً إلى اتفاقية إطار حرص على عدم الإفصاح عنها. ولم يكن

(١) جواد الحمد: عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقها على المسارين الفلسطيني الأردني، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، مارس ١٩٩٦ م، ص ٢

(٢) التسوية السياسية للص ا رع العربي – الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤.

(٣) طاهر شاش: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٤

(٤) التسوية السياسية للنزاع العربي – الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤.

مستغرباً أن يشهد المسار الأردني–الإسرائيلي هذا التقدم مقارنة بالمسارات الأخرى، لأن المشكلات الموجودة بينهما أقل شأناً ووزنا من نظيراتها في الأخرى، بالإضافة إلى توفر تراث من الاتصالات السرية بين المسئولين الأردنيين والإسرائيليين.

ولقد استفاد الوفد الأردني أكثر من الوفد الفلسطيني في الجولة الثانية من المفاوضات بواشنطن وكانت بوادر فصل المسارين عن بعضهما لصالح الأردن أكثر من الفلسطينيين، فقد كانت الأمور جاهزة لأن تتحرك وتسير؛ ذلك أنه عندما خرجت القضية الفلسطينية من اختصاص الوفد الأردني، وبعدما انقسم الوفد المشترك إلى وفدين مستقلين كان الباقي أمام الوفد الأردني مسألة إجراءات وترتيبات لقضايا للتراضي بيسر ومرونة، حيث كان ممكناً الوصول إلى اتفاق أردني – إسرائيلي في الجولة الأولى من المفاوضات في مدريد. لكن الملك حسين وفقاً لما يقوله عبد السلام المجالي، كان قد أعطى تعليمات إلى وفده مؤداها أنه "كلما توصلتم مع الإسرائيليين إلى شيء ضعوه على الرف؛ حتى تتجمع المسائل كلها وتتضح في المسارات الأخرى لأننا نريد أن نكون آخر من يوقع" (١).

أما على المسار الفلسطيني فقد كان الوفد غير متوافق فيما بين أعضائه، إذ كان التوتر دائماً وشديداً، والمشاكل معقدة والوفد منقسم على نفسه إلى درجه أن الدكتور حيدر عبد الشافي قال أمام الوفد الأردني "نحن وفد منقسم على نفسه، وفي الحقيقة فنحن أربعة عشر وفداً فلسطينياً، وكل عضو فينا وفد مستقل، وكل واحد يمثل نفسه وله اتصالاته، وله ميادينه". ولعل أكثر ما يضايق الوفد الأردني هو ما وجدوه من حساسيات بين أعضاء الوفد الفلسطيني مبعثها كما قدروا المنافسة الشديدة على الأضواء بين أعضائه، وشيئاً فشيئاً بدأ يستقر في يقين الوفد الأردني أن محادثات واشنطن لن تسفر عن شيء له قيمة بسبب الفوضى السائدة في الوفد الفلسطيني (٢).

وفي حقيقة الأمر كان الوفد الفلسطيني يواجه القضايا الأساسية في الصراع العربي–الإسرائيلي، وأصعبها من بين الوفود الأخرى. وكانت أمام هذا الوفد سدود شبه مستحيلة تمثلها مسائل من حجم: قضية الاعتراف بوجود شعب فلسطيني له حق تقرير المصير، ومشاكل الهجرة والاستيطان، وأهم مشكلة وهي مسألة مصير القدس.

وجاءت الجولة السادسة في أجواء مغايرة وفي ظل معطيات جديدة، فقد فاز حزب العمل بالانتخابات وشكل حكومة برئاسة إسحاق ا ربين في تموز/يوليو ١٩٩٢ م، وأعلن رابين أنه سيعطي تسوية الصراع مع الفلسطينيين أولوية في مأموريته، وحاول إظهار حكومته على أنها

---

(١) محمد هيكل: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٥.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٤٨.

حكومة سلام، فأعلن وقف المستوطنات، ورحب الرئيس بوش بهذه الخطوة، وتعهد بتقديم ضمانات إلى إسرائيل، كما أطلق سراح ٨٠٠ سجين فلسطيني أمضوا ثلثي عقوبتهم وكان ذلك عشية افتتاح الجولة السادسة للمفاوضات [١].

لقد قرر العرب مشاركتهم في مفاوضات الجولة السادسة على أثر اجتماع وزراء خارجية سوريا ولبنان وفلسطين في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٩٢ م بدمشق. وقد بدأت تلك المفاوضات في المسارات الأربعة، حيث قدم الوفد السوري للوفد الإسرائيلي وثيقة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ م تتضمن انسحاب إسرائيل من الجولان لقاء إمكانية توقيع سوريا معاهدة سلام معها، وسلم الوفد الإسرائيلي وفد سوريا وثيقة لم يذكر فيها الانسحاب. وأكد الوفد الأردني أن مشروع جدول الأعمال الذي اقترحه الوفد الإسرائيلي يشكل في جوهره انطلاقة جديدة. ورفضت إسرائيل على المسار اللبناني–الإسرائيلي الانسحاب من الأراضي اللبنانية متذرعة بالقضايا الأمنية. وكانت الاقتراحات التي قدمها الوفد الإسرائيلي للوفد الفلسطيني بعيدةً جداً عن اقتراحات هذه الأخير [٢].

وانتهت الجولات التسع من المفاوضات الثنائية دون نتائج تذكر، ولا حتى في مجال إجراءات بناء الثقة التي كان بإمكانها أن تدفع عمليات التفاوض إلى الأمام، وهكذا علقت المفاوضات التي ترتبت على مؤتمر مدريد في جميع المسارات. ولم تسجل المفاوضات المتعددة الأطراف بدورها نتائج ملموسة، حيث وجدت إسرائيل فيها ملاذا للتهرب من ضغط المفاوضات الثنائية، ووسيلة لتطبيع علاقتها مع البلدان العربية دون أن تقدم تنازلات مقابلة [٣].

وما يمكن ملاحظته على تلك المفاوضات السابقة وإجراءاتها وأهداف أطرافها، هو تضارب التكتيكات وتعارض الاستراتيجيات التفاوضية بين العرب والإسرائيليين، حيث كان الطرف الإسرائيلي يسعى إلى تطويل عمر المفاوضات، والإصرار على طابعها الثنائي المباشر والنأي بها عن أي إطار دولي، والتملص من أية مرجعية قانونية تقيد المفاوضات، فقد رفض المفاوض الإسرائيلي الاحتكام إلى قرارات الأمم المتحدة، وحتى عندما قبل مرجعية القرار ٢٤٢، فانه تشبث بحق كل طرف في تفسيره الخاص به.

(١) محمد شلبي: مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٣.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) عمر مصالحة: السلام الموعود" الفلسطينيون من الن ا زع إلى التسوية"، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤ م، ص٧٠.

الفصل الرابع

اتفاق وادي عربة وأثره على مواقف الأطراف المعنية

المبحث الأول: المتغيرات السياسية التي مهدت لاتفاق وادي عربة:

المبحث الثاني: قراءة سياسية للنصوص المتعلقة بالقضية الفلسطينية في اتفاق وادي عربة

المبحث الثالث: الموقفان: الفلسطيني والعربي من اتفاق وادي عربة

المبحث الرابع: الضغوط الإسرائيلية على الخطاب السياسي الأردني في ضوء معاهدة وادي عربة

المبحث الأول: المتغيرات السياسية التي مهدت لاتفاق وادي عربة:

يمكن الوقوف على عدد من المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي مهدت السبيل أمام الأردن للدخول في المفاوضات التي انتهت بتوقيع اتفاق وادي عربة، وذلك على النحو التالي:

أولاً – مستجدات الوضع السياسي الداخلي:

السلام في نظر الأردن يعني استمرار وجود الأردن وليس استرداد أرض محتلة، كما هو الحال بالنسبة لغيره من الدول العربية. ويرى الملك أن البديل عن السلام، وفق نتائج حرب الخليج، هو استمرار الأمر الواقع الذي تعيش في ظله سائر أطراف النزاع. وهو ليس من النوع الساكن ولكنه من النوع المتغير المتحول باستمرار نحو الأسوأ إذ قال: "ما علينا إلا أن نرسم منحنى بفرص السلام الضائعة لنتبين أن الحقائق على الأرض اليوم – على حد قوله – أكثر إيلاماً من الحقائق التي كانت قائمة عند كل فرصة سلام ضاعت في الماضي، إن الحقائق على الأرض مؤلمة ولابد من رؤيتها كما هي، ولا يمكن أن نواصل إغماض العيون عن هذا الواقع الذي نحن جزء منه، ولن ينفيه رفع أصواتنا منكرة له، أو شحذ خيالات لتصور خطر ذلك، بل لابد من التعامل معه بعيون مفتوحة وعقول منفتحة، حيث نصل إلى وضع أفضل وإن كان أقل ما نرجو فتلك قوانين الحياة" [١].

ويمكن للباحث في هذا الإطار أن يشير إلى بعض المتغيرات السياسية التي أثرت على الموقف السياسي الأردني ودفعته إلى التفاوض تمهيداً لاتفاق وادي عربة، ومن أهمها:

- أن الأردن لم يعد مسؤولاً عن تحرير الضفة الغربية بعد فك الارتباط كما سبق بيانه
- أنه شعر بحرج موقفه بعد توقيع الفلسطينيين لاتفاق إعلان المبادئ المنفرد.
- أنه كان معنياً باتفاق يلزم إسرائيل بالتخلي عن طروحات التوطين ومقولات الوطن البديل.
- أنه كان يريد أن يعزز قدراته في مجال استثماره لموارده المائية الشحيحة في إطار تسوية متوازنة تضمن له السيطرة على الحد الأدنى من تلك الموارد.
- أنه خشي من التعرض للعزلة السياسية في ظل انطلاق المفاوضات متعددة الأطراف وفي ظل الضغوط الدولية التي تتحكم في كثير من موارده الخارجية التي تأتي عن طريق المسعدات الدول المانحة وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي.

---

(١) قاسم صالح وقاسم الدروع: مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧

ولا يمكن أن نتجاهل ما أحدثته الانتفاضة الفلسطينية الأولى سنة ١٩٨٧، من تغيرات في الدبلوماسية العربية والأمريكية والدولية إلى الصراع في المنطقة . إذ جاء مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١، بدفع من الولايات المتحدة الأمريكية وتشجيعها . وقد تيسرت للأردن وإسرائيل الفرصة السانحة للجلوس على طاولة المفاوضات، والتوصل إلى معاهدة للسلام . ومما شجع الأردن على ذلك، توصل الفلسطينيين والإسرائيليين في مؤتمر أوسلو بالنرويج سنة ١٩٩٣ إلى اتفاق إعلان المبادئ. وقد يكون من المناسب هنا الإشارة إلى حقيقة مهمة هي أن الأردن قد غضب من القيادة الفلسطينية لانفرادها ودخولها في مفاوضات سرية مع إسرائيل في أوسلو، مع أن ما حدث أزال من أمام الأردن حاجزا نفسيا وسياسيا، ساعده فيما بعد على الدخول في مفاوضات مباشرة مع الطرف الإسرائيلي وبدون أية إجراءات محرجة. ولم يلبث الأردن أن وقع ما سمي بـ: (جدول الأعمال الأردني الإسرائيلي المشترك) سنة ١٩٩٣، وخلال أقل من سنة بدأت المفاوضات الأردنية الإسرائيلية في وادي عربة ، وخلال أسابيع قليلة انتهت المفاوضات بتوقيع ما سمي فيما بعد بمعاهدة السلام الأردنية والإسرائيلية أو باتفاق وادي عربة، سنة ١٩٩٤ [١].

ثانياً –متغيرات الوضع السياسي العربي:

فتحت أزمة الخليج، وما انتهت إليه من نتائج، الطريق لاحتمالات تسوية سياسية وإن لم تكن بالضرورة تسوية عادلة. فقد كان لدى الأطراف العربية عقب الأزمة من المبررات ما يدفعها إلى المشاركة في التسوية بغض النظر عن نتائجها أو ما تنتهي إليه، إذ تبين أن مخاطر عدم الانخراط في التسوية قد تكون أكثر من المخاطر التي قد تترتب على عدم عدالتها النهائية. فالمعسكر العربي الذي وقف ضد التدخل الدولي، وجد في دعمه للعملية السلمية ضرورة لإعادة الدمج في شبكة العلاقات والمصالح الجديدة الناتجة عن الأزمة (مثل الأردن)، أو استعادة ولملمة لمواقفه التنازلية السابقة على الأزمة التي قد تذهب هباءً دون أي مقابل (مثل منظمة التحرير الفلسطينية).

وعلى صعيد النتائج الإيجابية لأزمة الخليج الثانية على عملية التسوية، كشفت الأزمة بجلاء عن الارتباط الوثيق بين قضايا المنطقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. ولذلك فإن انتهاء للأزمة بخروج العراق من الكويت والاتفاق بشأن بعض الترتيبات الأمنية لم يكن يمثل ضماناً للاستقرار في المنطقة طالما بقيت القضية الفلسطينية دون حل عادل وشامل [٢].

---

(١) عبد الحكيم سليمان وادي: دراسة، النظام الدبلوماسي العربي– التفاعلات الإقليمية، ٢٠١٣.
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/12/17/314832.html

(٢) حسنين توفيق إبراهيم: المشكلات العربية البينية واحتمالات تطورها، شؤون عربية، عدد ٩٨، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ص ١١٩.

وكانت الإدارة الأمريكية تنظر إلى الفلسطينيين والأردنيين، الذين جرتهم عواطفهم إلى جانب خيار صدام حسين، على أنهم في وضعية سيئة فقدوا خلالها تأييد نظم عربية مهمة، وأن الزمن لا يعمل لصالحهم، وهم يشعرون بضعف من المتوقع أن يدفعهم إلى قبول أية مبادرة دبلوماسية جادة.

وكان الأردن، آنذاك، يمر بأحلك الأوقات وأصعب الظروف، حيث بدأت الولايات المتحدة تشير إليه باعتباره طرفاً متهماً بمساندة غزو الكويت والتحالف مع العراق. ورغم إدانة الأردن لاحتلال أراضي الغير بالقوة، فإنه بقي متهماً من قبل أمريكا ودول الخليج بأنه أيد احتلال العراق للكويت، ومن ثم ظلت تتعامل معه باعتباره طرفاً رفض التجاوب مع السياسة الأمريكية تجاه العراق، ورفض فتح أراضيه للتحالف الدولي الذي أقامته أمريكا ضد العراق [١].

وكانت الآثار السلبية الكبيرة لحرب الخليج بادية في الاقتصاد الأردني، فقد أشار تقرير صدر عن الأمم المتحدة إلى أن خسارة الأردن نتيجة أزمة الخليج كانت ١،٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ م، بلغت ٣،١ مليار دولار عام ١٩٩١ م [٢] فقد تضررت مختلف القطاعات الاقتصادية كقطاع النقل والسياحة والصناعة والزراعة، وقدرت خسائره من صادراته السلعية بحوالي ٢٢٩ مليون دولار، وذلك بسبب فقدانه سوقي العراق والكويت اللذان كانا يستوعبان حوالي ٢٦ % من إجمالي صادرات الأردن. وبلغت كلفة المحروقات المستوردة مبلغا ضخماً، لأن الأردن كان يحصل على احتياجاته النفطية بأسعار رمزية من العراق بالدرجة الأولى وبعض بلدان الخليج، وخصوصاً من السعودية. وبلغت خسائر السياحة لمدة سنة واحدة حوالي ٥٨٠ مليون دولار [٣] إضافة إلى تعطل برامج الإصلاح الاقتصادية الذي شرع فيها الأردن في نهاية الثمانينيات للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها. وقدرت مديونية الأردن الخارجية بثمانية مليارات دولار [٤].

وكان لفرض العقوبات من مجلس الأمن على العراق بالقرار ٦٦١ آثار مدمرة بالنسبة للأردن. ذلك أن تطبيق قرارات مجلس الأمن بفرض الحصار على العراق، أدى إلى فرض

---

(١) ممدوح نوفل: الانقلاب، أسرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في مدريد وواشنطن، عمان (الأردن)، ط ١، دار الشروق، عمان، ١٩٩٦ م، ص ٢٨.

(٢) الشرق الأوسط، عدد ١٠٥٦، ٢٠٠٧/١١/٤ م.

http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10568&article=444116

(٣) حسن العايد: أثار وانعكاسات حرب الخليج على الإنسان الأردني، دار الإبداع للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٢ م، ص ١٦.

(٤) أسامة عيسى تليلان: السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، ط ١، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤.

الحصار على خليج العقبة من جانب القوات الأمريكية [١] وعلاوة على كل المشاكل الأخرى، كان الأردن قد استقبل حوالي ثلاثمائة ألف من اللاجئين الفلسطينيين – الأردنيين بالإضافة إلى عرب آخرين تم طردهم من الكويت عقب الغزو العراقي [٢].

وهكذا، جعلت الأوضاع، التي مرت بها المنطقة أثناء أزمة الخليج، الأردن يعيد حساباته للمتطلبات الدولية. وهو ما عبر عنه الملك حسين بقوله: إن الأردن أكبر المتضررين من أزمة الخليج بعد العراق والكويت، وهو يشعر "بأنه إذا كان هناك دور أردني مطلوب في الحل أو حتى كغطاء للحضور الفلسطيني الذي صمم الإسرائيليون على أن يكون تمثيله ضمن وفد أردني فلسطيني فإن الأردن لا يحق له أن يتردد خصوصاً بعد كل ما تعرض له أثناء أزمة الخليج واذا كان الآخرون يطلبون دوره، فإن عليه أن يكون أول من يطلب هذا الدور لنفسه ما دامت هناك فرصة أو مناسبة"، [٣] فالملاحظ أن نتائج حرب الخليج كانت كارثية حتى على نفسية صاحب القرار، وأن العرب جميعاً عانوا من تلك الآثار، وهنا يبرز الأثر الكبير للمتغيرات الدولية على السياسة الخارجية الأردنية، حيث ظهرت قناعة لدى الملك حسين بأن العالم الجديد له نظام يمسك بخيوطه كاملة وأنه "يجب على الدول العربية أن تبحث عن مكان في هذه الدنيا التي حرمها النظام العالمي القديم منه، بينما أرهقها النظام الجديد حتى لم يبق في جسدها شبراً إلا وفيه طعنة غادرة" [٤]. وفي إطار تحديده للدروس التي يمكن استخلاصها في ظل التعقيدات الدولية، أكد الملك بأن لكل دولة الحق بالتطلع لتحقيق أهدافها، وإذا أرادت ذلك فيجب أن يكون من خلال الحوار والتعاون والعمل، وأن من الأفضل للعرب أن يتعاملوا مع النظام العالمي الجديد مجتمعين متوافقين لا متفرقين، وأنه يؤمن بذلك ويدعو العرب معاً لفتح صفحة جديدة بمنأى عن الأحقاد والأحكام المسبقة، وأن التجربة الإنسانية التراكمية أفضت إلى عدد من المفاهيم والمبادئ المشتركة التي يحتاج إليها أو يناضل من أجلها كل شعب [٥]

وبعد الوضع الذي وصل إليه النظام العربي من تهميش عالمي وضعف وهشاشة، بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ م، وبعد عقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ م، وتوقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣ م، بحث الأردن عن مصلحته الوطنية، بما

---

(١) جريدة الدستور: ١٩٩٤/٣/٣١م.

(٢) Curtis R Ryan, Jordan first: Jordan,s inter-arab relations and foreign policy under king Abdullah 11. Arab Studies Guarterly, 2004, vol. 26, issue 3. p46.

(٣) قاسم جميل الثبيتات: أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٢.

(٤) خطاب الملك في خريجي جامعة مؤتة العسكرية في ١٩٩٢/٥/٢.

(٥) خطاب الملك بمناسبة تخريج فوج من كلية الحرب الملكية، جريدة ال أ ري، أيار ١٩٩١ م.

ينسجم مع المصالح القومية عبر اتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤ م، لينهي حالة اللاحرب واللاسلم بينه وبين إسرائيل، وليزيل أكبر قدر ممكن من القيد الإسرائيلي على قراره القومي الخارجي [١].

وبناء عليه يتضح أن الملك، وخصوصاً بعد أحداث الخليج الثانية، استجاب بشكل كبير لطبيعة التحولات، بعد ما تعرض الأردن إلى ضغوط دولية شديدة لا قدرة له بتحملها جعلته يجتهد بشكل دؤوب للخروج من هذا المأزق. وقد أدرك الملك على خلفية تلك الأحداث أنه إذا عمل بجد ربما تعرض إلى ضغوط لا يستطيع النظام نفسه أن يكون بمأمن عنها.

واعترف الملك حسين نفسه بعمق تأثير أحداث ومتغيرات الأنساق الدولية التي مر بها العالم فقال: "كان لي فهم تلك الأحداث وأهدافها بنظرة قد تتجاوز الماضي من أجل خدمة شعوب المنطقة والعمل على تعزيز التعاون من أجل إقامة السلام" [٢].

ثالثاً – محددات الموقف الإسرائيلي تجاه اتفاق وادي عربة:

تشكل إسرائيل أحد أهم المتغيرات التي يدركها صانع القرار الأردني والمؤثر في سياسته الخارجية، لأن حدود إسرائيل مع الأردن التي لا تقل عن ٣٨٥ كيلو متر، والهجرة اليهودية المتزايدة إلى فلسطين تزيد من احتمالات هجرة الفلسطينيين القسرية إلى الأردن [٣].

ويبدو أثر هذا المتغير في سياسة الأردن الخارجية تجاه النظام العربي بالغ الوضوح، فإلى جانب دور الصراع العربي–الإسرائيلي في الضغط على سياسة الأردن الخارجية لرسم سياسة عربية موحدة تواجه الخطر الصهيوني في المنطقة، والحد من حرية الأردن للدخول في تحالفات عربية تزيد من قدرته على التكيف مع الخطر اليهودي، اضطر الأردن إلى زيادة قدراته العسكرية والتحالف مع الدول الكبرى الغربية والدخول في دهاليز الاستدانة المالية لموازنة قوته العسكرية على حساب تنميته الاقتصادية في سبيل مواجهة العدوان الإسرائيلي المتكرر على أرضه لفترات زمنية طويلة وللحد قدر الإمكان من ضغوط إسرائيل العسكرية ومن محاولاتها لدفع الأردن للتسوية المنفردة، كما فعلت مصر؛ في محاولة لتصفية القضية الفلسطينية [٤].

---

(١) ياسر نايف قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣.

(٢) قاسم جميل الثبيتات: مرجع سبق ذكره، ص ١٩١.

(٣) معركة السلام، المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية، وثائقها وأبعادها الاستراتيجية، منشورات دائرة المطبوعات، والنشر، عمان، العدد ٢٠، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ م، ص ٩.

(٤) عبد المجيد عزام: عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، وزارة الثقافة الأردنية، عمان، ١٩٩٨ م، ص ١٣٦.

ومهما يكن من أمر، فإنه يمكن رصد محددات المتغير الإسرائيلي في سياسة الأردن الخارجية قبل توقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٤ م، على النحو التالي: (١)

١-عدم استثارة إسرائيل من خلال عدم السماح لأية تنظيمات فلسطينية أو ثورية عربية بالعمل على الساحة الوطنية الأردنية ضد إسرائيل كما حدث في فترات الستينات والسبعينات من جانب فصائل منظمة التحرير الفلسطينية كونه يهدد الأمن الوطني، ويثير إسرائيل ضد الأردن كما حدث في حرب عام ١٩٦٧ م. وهذا طبعاً في ظل غياب خطة عربية عسكرية مشتركة.

٢-عدم الإسهام في الإخلال بتوازن القوى بين إسرائيل والدول العربية لصالح الدول العربية دون أخذ الاحتياطات والاستعدادات اللازمة، وفي تقدير إسرائيل أن حالة اللاتوازن قد تنشأ عن توفر صيغة وحدوية بين الأردن وإحدى الدول العربية المجاورة. فعند قيام مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩ م، سعت وسائل الإعلام الأردنية إلى وصف الأهداف من المجلس بأنها اقتصادية.

٣-عدم المساس بحصص إسرائيل المائية التي تثبتت بالأمر الواقع، وهذا أعطى إسرائيل فرصة نهب الثروات المائية العربية، والمزيد من التهديد للأمن القومي الأردني.

إن التهديد الإسرائيلي المستمر للأمن الأردني، قد دفع الأردن لتوطيد علاقاته السياسية والاقتصادية والعسكرية مع العراق خصوصاً، من أجل حماية أمنه من جهة، ولإلغاء فكرة الوطن البديل التي كانت سائدة منذ السبعينات حتى توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤ م من جهة أخرى.

وقد شكل موضوع الوطن البديل للفلسطينيين في الأردن هاجساً في سياسة الأردن الداخلية والخارجية، وعند استعادة ذاكرة الأحداث السياسية على طول الفترة الممتدة منذ إنشاء ما يعرف بدولة إسرائيل وحتى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، سعى الزعماء الإسرائيليون لتأكيد هذه المقولة، فبعد ثلاثة أيام من انعقاد مؤتمر مدريد صرح إسحاق شامير: "بأن الأراضي المحتلة ستبقى إلى الأبد تحت السيادة الإسرائيلية، وأن نهر الأردن سيكون الحدود الشرقية لإسرائيل" (٢).

وحاولت إسرائيل الاستفادة من الاوضاع التي كان يشهدها الشرق الاوسط ومنها الحرب العراقية – الايرانية ، واستمرارها طيلة ثماني سنوات ١٩٨٠–١٩٨٨ واستنزافها لإمكانات العراق العسكرية والاقتصادية، وتمهيدها لخروجه من حلبة الصراع العربي – الإسرائيلي ، إذ سعت

---

(١) عدنان أبو عودة: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص٢٠–ص٢١.

(٢) سليمان الموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨٧.

إسرائيل للوصول إلى هذا الهدف الحيوي الذي تحقق بعد ذلك باحتلال الأمريكيين والبريطانيين للعراق وإسقاطهم لنظامه السابق في التاسع من نيسان سنة ٢٠٠٣.

لقد طرح إيغال آلون، وكان نائبا لرئيس الوزراء الإسرائيلي مشروع (Allon Plan) الذي يقضي بعقد معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل. والتقى الملك حسين (١٩٥٣ .١٩٩٩) معه، وقال له نحن في الأردن، مستعدون للدخول في اتفاقية سلام مع إسرائيل على أساس الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ وعودة القدس الشرقية والقبول بمبدأ تبادل الأراضي. ولكن الأمور ظلت على حالها فإسرائيل تمسكت بموقفها الرافض لعودة اللاجئين ولتحديد الحدود والأردن ظل يؤكد على أن استراتيجيته إزاء الصراع العربي –الإسرائيلي تقوم على أساس القبول بتطبيق الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة الداعية إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧ [١].

رابعاً: متغيرات الموقف السياسي الفلسطيني:

١ – إعلان الفلسطينيين لقيام دولة فلسطين بعد فك الارتباط وانقطاع الصلة الدستورية والقانونية بين الضفتين

تلخص الموقف الأردني من إعلان دولة فلسطين بعد فك الارتباط بتصريح رئيس مجلس الأعيان قال فيه:" إن قرار فك الارتباط منسجم مع الرغبة الفلسطينية وهو استجابة أردنية لمطلب منظمة التحرير الفلسطينية، ولإعلان مجلسها الوطني قيام الدولة الفلسطينية. فقرار فك الارتباط خطة موضوعية تتفق مع التوجه العربي الفلسطيني، والعربي والدولي.,فمن دلائل اعتراف الأردن بحقوق الشعب الفلسطيني إقامة السفارة الفلسطينية في الأردن، إضافة إلى فتح مكتب تمثيل الحكم الذاتي، فموقف الأردن ثابت تجاه القضية الفلسطينية [٢].

٢ – انفصال الوفدين الفلسطيني والأردني وتوقيع الفلسطينيين لاتفاق أوسلو:

سبقت الإشارة إلى حقيقة مهمة هي أن الأردنيين غضبوا من القيادة الفلسطينية لانفرادها ودخولها مفاوضات سرية مع إسرائيل في أوسلو لكن ما حدث أزال من أمامهم حاجزا نفسيا وسياسيا ساعدهم فيما بعد على الدخول في مفاوضات مباشرة مع الطرف الإسرائيلي وبدون أية إحراجات.

---

(١) حسن البراري: العلاقات الأردنية –الإسرائيلية: تقييم لعشر سنوات ونظرة على المستقبل، مجلة قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد للدراسات، العدد ٣٧ .٣٨، أيار . حزيران / مايو . يونيو، ص٢١

(٢) هالة السعودي: سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية منذ اتفاقيتي كامب ديفيد ١٩٧٨ م وحتى مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١ م، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٤٠ ، ابريل ١٩٩٢ م، ص ٢٦.

ولكن المنظمة والوفد الفلسطيني والقيادة السياسية، فضلت من باب استقلالية قرارها أن تحتفظ لنفسها بحق الإعلان عن التوصل لاتفاق، لترسل إلى الأردن إشارات مباشرة مفادها أن القضية الفلسطينية وإقامة الدولة والتمثيل مسؤولية كاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها السياسة جملة وتفصيلا ولم يعد لأي طرف عربي حق الوصاية على الفلسطينيين بعد اليوم.

وقد قال محمود عباس، في أكتوبر ١٩٩٣، "بدأنا نشعر بالحرج لعدم إبلاغنا الأردن، وخصوصاً جلالة الملك حسين، بهذا التطور، لقد كانت الأردن شريكنا في المفاوضات الرسمية، ومنحتنا تغطية قانونية للذهاب إلى مدريد وساعدتنا في مفاوضات الدهاليز في جلسات واشنطن لفصل المسار الأردني عن المسار الفلسطيني"، ثم تابع قائلا : "لهذه الأسباب المهمة، ارتعدنا حتى من التفكير في عواقب غضب الملك حسين إذا توصلنا إلى اتفاق مع الإسرائيليين من دون إبلاغه مسبقاً" (١).

وحاول محمود عباس ثلاث مرات التحدث مع الملك حسين بشكل خاص لكنه فشل، الأمر الذي اضطره للتوجه إلى عمان في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ م، لتوضيح حقيقة الأمر للملك. وقد قال حول لقائه مع الملك حسين لتوضيح ما جرى: "لا أعرف إذا كان الملك حسين قد قبل الأعذار أم لم يقبل، ولكن كان له كل الحق في لهجة اللوم والمعاتبة التي أبداها" (٢).

وكان ياسر عرفات قد طلب أيضاً لقاءاً عاجلاً مع الملك حسين في أواخر أغسطس/آب لإبلاغه بأن منظمة التحرير توصلت إلى اتفاق سلام مؤقت مع إسرائيل، وهو خبر أثار قلقاً وإحباطاً لدى الملك حسين، الذي لم يكن أصلا يثق بعرفات، إلا أن أسوأ الشكوك لديه قد تأكدت إثر علمه بأمر الاتفاق. لقد انتقد الأردن تلك الاتفاقات ورأى فيها عملا انفرادياً تمكن فيه الصهاينة من الإيقاع بالفلسطينيين وحملوها أعباء صفقة خاسرة ولكن بأثمان باهظة، إلا أن الملك حسين واجه ضغوطاً أمريكية دفعته إلى التراجع عن نبرته الحادة وحاول بعد ذلك طمأنة الرئيس عرفات بعدم معارضته تلك الاتفاقات (٣).

وأدرك المسئولون الأردنيون أن نجاح تطبيق تلك الاتفاقات يمكن أن يكون في خدمة مصالح الأردن، وفي هذا قال الملك حسين: "ومن أجل ذلك دعمنا موقف الشعب الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ووفرنا المظلة الشرعية لوفدها المفاوض... وقد قامت منظمة

---

(١) رولان دالاس: الحسين حياة على الحافة، تاريخ ملك ومملكة، ترجمة جولي صليبا، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٩ م، ص ٢٤١ – ص٢٤٢.

(٢) "بعد حرب الخليج بدأت العوارض الصحية، وتغير مزاج الملك حسين"، مرجع سبق ذكره.

(٣) محمد هيكل: مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٥.

التحرير الفلسطينية بكامل حريتها...وعقدت اتفاق إعلان المبادئ مع إسرائيل، واعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا عن الشعب الفلسطيني... كما اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل وتصافح أعداء الأمس... وانطلاقة من التزامنا بضرورة احترام القرار الفلسطيني، فإننا ندعم منظمة التحرير الفلسطينية ونحترم قرارها لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني وقضيته المركزية ضمن أقصى قدراتنا وإمكاناتنا" [١].

لم يكن لدى الملك حسين، إذن، بديل آخر سوى القبول بالاتفاق، فقد سبق أن قبل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا وحيداً وشرعيا للشعب الفلسطيني ولم يعد بإمكانه بعد ذلك الاعتراض على الاتفاق الذي توصلت إليه مع الحكومة الإسرائيلية، الجانب الإيجابي للاتفاق بين المنظمة وإسرائيل تمثل في تمهيد الطريق لتحقيق تقدم على المسار الأردني-الإسرائيلي، فعرفات كان قد كسر مسبقاً حاجز التوصل إلى سلام مع إسرائيل، وهو واحد من المحرمات العربية، وبات بوسع الملك حسين الآن المضي قدماً في هذا الطريق بصورة علنية.

لقد كانت استجابة الأردن للضغوط الأمريكية من أجل تأييد تلك الاتفاقات على غير رغبة المسئولين الأردنيين، الذين فاجأتهم تلك الاتفاقات ولم يكونوا شركاء في صناعتها، وهي بذلك قد فوتت عليهم مكاسب كانوا يتطلعون إليها. وظلت قضايا تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي قارباً جيداً يتفنن الأردن في استخدامه للوصول إلى الدوائر الغربية والأمريكية منها خصوصاً، والحصول على مساعدتها المالية والعسكرية، وكان المسئولون الأمريكيون يشترطون على الأردن الانخراط في عملية التسوية، إذا كان يرغب حقاً في تحقيق مآربه. وكان الأردن يسعى جهده، وفي حدود إمكاناته، إلى دفع عملية التسوية قدماً شريطة ألا تثير القوى الإقليمية فتنعكس سلباً على أمن الأردن وبقائه واستقراره. كما كان الأردن يستخدم القضية الفلسطينية للحصول على الدعم العربي والمساعدات المالية العربية، وما أن تم اتفاق أوسلو وبعيداً عن الهندسة الأردنية، أدركت القيادة الأردنية أن ورقة معتبرة للمساومة سحبت منها. بل لقد أدركت الأردن أن اتفاق أوسلو يعكس آثاراً جانبيه عليه ، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

١- كان لسرية وانفراد المنظمة الفلسطينية في التفاوض مع إسرائيل خارج إطار مدريد، وعدم إطلاع القيادة الأردنية على التفاصيل، عاملا في إحداث هزة نسبية في العلاقات بين الشعبين الأردني والفلسطيني [٢] إلا أنه أثار من جديد أزمة الثقة بين الطرفين، لا سيما من الجانب الفلسطيني.

---

(١) طارق العاص: مرجع سبق ذكره: ص ٢١٠.

(٢) أسعد عبد الرحمن: العلاقات الفلسطينية–الأردنية بعد إعلان المبادئ الفلسطيني–الإسرائيلي، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، أيار ١٩٩٤ م، ص١٧–ص١٩.

٢-دفع الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي الأردن للإسراع في توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل بعد أن فقد الأردن إحدى أوراقه السياسية التي تعزز موقفه التفاوضي مع إسرائيل، وخشي أن يكون الاتفاق على حساب المصلحة الوطنية الأردنية [١].

٣-تخلص الأردن من تبعات مسؤوليات أي تنازل عن الحقوق الفلسطينية فيما لو تم الاتفاق تحت المظلة الأردنية.

٤-أصبحت فكرة ارتباط تبعات الكيان الفلسطيني القادم بالأردن بالشكل الذي تتم الموافقة عليه، أكثر قبولا لدى الشعب الفلسطيني والقيادة السياسة بعد أن ثبت استحالة قيام دولة فلسطينية مستقلة ضمن المفهوم الفلسطيني لها قبل عقود خلت.

٥-خشي الأردن أن يكون للاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي تأثيراً سلبياً على الاقتصاد الأردني، حيث إن وجود كيان فلسطيني ملازم لإسرائيل يعني روابط اقتصادية قوية بين الطرفين على حساب علاقاته الاقتصادية مع الأردن، وبخاصة بعد توقيع اتفاق اقتصادي مع إسرائيل [٢].

المبحث الثاني -قراءة سياسية للنصوص المتعلقة بالقضية الفلسطينية في اتفاق وادي عربة:

يمكن القول إن الجولة السابعة بالتحديد، والتي جرت بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ م، من الجولات التسع من المفاوضات الثنائية هي الجولة التي اتفق فيها الطرفان الأردني والإسرائيلي على صيغة مشتركة لجدول الأعمال، لكن الجانب الأردني رفض التوقيع على أي اتفاق قبل وصول الأطراف العربية الأخرى إلى مسودة اتفاق أو تحقيق تقدم على المسارات الأخرى [٣].

كان الأردن قد وقع جدول أعمال مشتركاً مع الإدارة الصهيونية في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ م، وكانت وجهة نظر الأردن هي تركيز اهتمامه على قضاياه الخاصة، بعد أن قامت منظمة التحرير الفلسطينية باتخاذ قرارها دون أن تحيط أية دولة عربية علماً بها. وفي هذا قال الملك حسين: "لقد وقعنا جدول الأعمال الأردني-الإسرائيلي بعد أربع وعشرين ساعة من اللقاء الفلسطيني-الإسرائيلي في واشنطن، لأننا لم نقبل أن نوقعه قبل أن نشهد تقدماً واضحاً وملموساً

(١) سليمان الموسى: مرجع سبق ذكره، ص ٥٩٢.

(٢) طاهر كنعان: الأبعاد الاقتصادية لإعلان مبادئ الحكم الذاتي، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ١٧، شتاء ١٩٩٤ م، ص ١٢٣.

(٣) محمد وجيه جارب: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٩.

على الصعيد الفلسطيني الإسرائيلي، وقد وقعنا جدول أعمالنا تعبيراً عن موقفنا المؤيد والداعم للاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتصديقاً لما اتفقوا عليه في وثيقة إعلان المبادئ والخروج في تطبيق خطتهم للسلام..." [١].

وفيما بعد قال رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي: "لقد سبق أن توصل الفلسطينيون إلى اتفاق خاص بهم في أوسلو ثم في القاهرة، والمفاوضات السورية الإسرائيلية ما تزال تتحرك، وليس معقولاً أن يبقى الأردن مكتوف الأيدي إلى أن تنتهي الأطراف الأخرى من ترتيب أمورها وتوقيع اتفاقياتها، ففي تلك الحالة لا يوجد ضمان بأن الأردن سيحصل على شيء، الحل المتزامن أصبح غير وارد، بعد أن توصل الطرف الفلسطيني إلى اتفاق منفرد دون تشاور أو تنسيق" [٢].

ويمكن إجمال الأسباب التي دفعت الأردن للإسراع في توقيع جدول الأعمال مع الطرف الإسرائيلي فيما يلي: [٣]

١-الخشية من وجود صفقات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تعقد على حساب أجندته.

٢-خشية الأردن من أن يفقد دوره السياسي والمحوري في المنطقة إذا اختار الانتظار حتى يتفق السوريون واللبنانيون والإسرائيليون على جدول لأعمالهم.

٣-الضغوط الأمريكية على الأردن المتمثلة بفرض حصار على ميناء العقبة، ومشكلة الديون، وانخفاض المساعدات التي يتلقاها.

وبعد أقل من عام، أي في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٤ م، وقع الملك حسين وإسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي إعلان واشنطن ووقعه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون باعتباره شاهداً، وكان ذلك بحديقة الورود في البيت الأبيض، وتضمن الإعلان المبادئ الخمسة التي تحكم الفهم المشترك لجدول الأعمال الأردني–الإسرائيلي وهي: [٤]

١-السعي لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل.

---

(١) طارق العاص: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٠.

(٢) دانا خليل إسماعيل صوبر: عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية (١٩٨٠ م–٢٠٠٥ م)، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤.

(٣) أحمد سامح الخالدي وحسن آغا: حكومة الليكود، بعض الخصائص المميزة على المسار الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٨، خريف ١٩٩٦ م، ص ١٠.

(٤) معركة السلام، وثائق أردنية، المسار الأردني–الإسرائيلي من مؤتمر مدريد إلى إعلان واشنطن، عمان، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٩٤ م، ص٨٣ – ص٨٤.

٢-مواصلة المفاوضات للوصول إلى حل سلام على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ .

٣-احترام إسرائيل لدور الأردن في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس.

٤-الاعتراف المتبادل بين الجانبين بالسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي.

٥-تطوير علاقات حسن الجوار، وتحقيق الأمن الدائم، وتفادي التهديدات واستخدام القوة.

ثم وقع رئيس وزراء الأردن عبد السلام المجالي ورئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية ووقعها كذلك الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وكان ذلك في يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ م بوادي عربة شمال مدينة العقبة الأردنية [١].

واحتوت المعاهدة ثلاثين مادة وخمسة ملاحق، حيث نصت تلك المواد على إقامة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، وأنهما يعترفان ويحترمان سيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، ويعترفان بحق كل منهما بالعيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وتحدد الحدود الدولية بينهما وفقا لخرائط الانتداب البريطاني، كما نصت المعاهدة على التفاهم والتعاون المشترك بين طرفيها في القضايا الأمنية، حيث تعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد بالقوة واستعمالها، وضمان ألا تكون أراضي أي منهما مصدراً أو معبراً أو مأوى لأية أعمال عدائية أو تجمعات أو منظمات تعادي الطرف الآخر، ومكافحة التسلل عبر الحدود، واتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب من أن تشن من أراضي أي منهما ضد الطرف الآخر، كما نصت المعاهدة على إقامة علاقات دبلوماسي وقنصلية بينهما [٢].

ويمكن تلخيص أبرز الملفات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ١٠ تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٩٤ م في النقاط التالية:

١- النازحون واللاجئون

- اعتبار النازحين مشكلة إنسانية سببها النزاع في الشرق الأوسط، تشكل لجنة رباعية تضم كل من مصر والفلسطينيين والأردن وإسرائيل لبحثها. أما اللاجئون فإن حلها يتم عبر المفاوضات في إطار ثنائي أو غير ذلك ضمن إطار يتفق عليه وتكون مقترنة ومتزامنة مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للمناطق، والمساعدة على توطينهم من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة.

---

(١) محمد شلبي: مرجع سبق ذكره، ص ٣١٨.

(٢) المرجع نفسه.

❖ دعوة كل من حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إنشاء لجنة دائمة تقرر بالاتفاق أشكال دخول النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ م للحيلولة دون وقوع الاضطراب والفوضى.

ويتضح من خلال هذين البندين أن الأردن وإسرائيل تعهدا بتسوية 'المشاكل الانسانية الكبيرة التي يسببها النزاع في الشرق الاوسط بالنسبة للطرفين من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها، وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين، بما في ذلك المساعدة على توطينهم. ولم يرد في النص كلمة "العودة" بل التسوية بكافة الأشكال بما في ذلك التوطين.

ويرى د. أنيس فوزي قاسم الخبير في القانون الدولي: "أن اتفاقية وادي عربة حوّلت – بل مسخت قضية اللاجئين–، من قضية سياسية إلى قضية إنسانية تتساوى فيها المملكة الأردنية الهاشمية مع دولة المستوطنين". إن نص المادة الثامنة من اتفاقية وادي عربة في الواقع ساوت بين هجرة اليهود العرب إلى إسرائيل وتهجير عرب فلسطين إلى الدول العربية المجاورة، ولاسيما الأردن، في حين أن الفارق بينهما كبير، فالأولى كانت لتجميع اليهود وخلق شعب لكي يتمكن من ممارسة حق تقرير المصير، بينما الثانية كانت لتفتيت الشعب الفلسطيني وحرمانه من حق تقرير المصير. وفي هذه المساواة بين الأردن ودولة المستوطنين انتقاص من الأعباء التي فرضت على الأردن وهو بلد شحيح الموارد أصلاً، وتغطية كذلك على الفوائد الكبيرة التي جناها المشروع الاستيطاني من جلب اليهود العرب لفلسطين [١].

كما لم يرد في النص من المادة الثامنة كلمة "العودة" بل التسوية بكافة الأشكال بما في ذلك "التوطين". ومرة أخرى، تساوي المادة الثامنة في هذا الجزء منها بين الأردن وما يتحمله من أعباء التوطين وبين دولة المستوطنين التي يكون توطين اللاجئين اليهود فيها هو الانتصار الأكبر والهدف الأسمى للصهيونية، وبخاصة أن توطين يتم على أرض الفلسطينيين وعلى حسابهم وحساب الأردن [٢].

---

(١) أنيس فوزي القاسم: هموم الدكتور معروف البخيت ورحلات جون كيري، القدس العربي، ٢٠١٤/٢/١٧.
http://www.alquds.co.uk/?p=134691.

(٢) المرجع نفسه.

٢-القدس:

وقد تناولت المعاهدة في المادة التاسعة القدس تحت عنوان "الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية وحوار الأديان" كما يلي: [١]

- سيمنح كل طرف للطرف الآخر حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.
- وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.
- وهذا نص مقتصر أولا: على الدور الأردني في المقدسات الإسلامية، ولم يرد ذكر للمقدسات المسيحية التي هي جزء أصيل في التراث العربي الإسلامي، اعتباراً من العهدة العمرية، على الأقل.
- ثم إن النص جاء ثانياً: يفترض إن الولاية الأصلية والأصيلة هي لدولة المستوطنين التي سوف تعطي الأردن أولوية، والذي يعطي ويمنح هو 'صاحب الحق.
- سيقوم الطرفان بالعمل سوياً لتعزيز حوار الأديان بين الأديان السماوية الثلاث بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني والالتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام.
- ضمان حرية الوصول لكل طرف للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية، كذلك تحتفظ إسرائيل للأردن خاص في الأماكن المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين يوضع أولوية كبرى للدور التاريخي الأردني في هذه الأماكن.

ويرى الباحث خالد الحباشنة المختص في العلاقات الأردنية الإسرائيلية أن إخضاع مدينة القدس للإدارة المدنية بدلا من العسكرية الإسرائيلية؛ بحسب الفقرة الثانية من ذات المادة التي تنص على اعتبار الحدود، كما هي محددة في (١/أ) الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها بين الأردن و"إسرائيل" سيمكن المفاوض الإسرائيلي من المراوغة فيما يتعلق بمدينة القدس عند البدء في مفاوضات الوضع النهائي مع السلطة الوطنية الفلسطينية [٢].

---

(١) وزارة الأعلام الأردنية: معركة السلام، المعاهدة الأردنية–الإسرائيلية، وثائقها وأبعادها، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان، الجزء لثاني، ١٩٩٤ م، ص ٩.

(٢) خالد الحباشنة: اتفاقية وادي عربة (٤)، العدد السادس عشر ١–١٥ كانون الأول ٢٠١٢.

٣-المياه:

- يتفق الطرفان على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما من مياه نهري الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادي عربة.
- والتعاون في ميدان المياه لتنمية الموارد المائية ودراسة حقوق كل طرف والاستخدام المنصف لها لتنفيذها خلال الفترة الانتقالية.

ويتضح أنه بموجب هذه البنود تم منح إسرائيل حق استثمار مياه نهري الأردن واليرموك والمياه الجوفية في وادي عربه ، ولما كانت القوات الإسرائيلية قد احتلت الجولان السورية عام ١٩٦٧، فقد سيطرت على منابع نهر الأردن ، وبهذا سيطرت على مياه النهر من منابعه حتى التقائه بنهر اليرموك، وتقوم سلطات الاحتلال بتحويل مياه النهر إلى بحيرة طبريا مقابل منح الأردن كمية من الماء لا تكفي للشرب أو للري، ويعتقد الموقعون على المعاهدة أنهم حققوا نصرا في هذا الجانب، بدعوى تأمين احتياجات الأردن من الماء، ولكن الحقائق على الأرض تقول غير ذلك، كما أن الاتفاقية تتجاهل الحقوق الفلسطينية وحقوق الدول الأخرى من المياه [(١)].

٤-الحدود:

- تحدد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود في زمن الانتداب البريطاني كما هي محددة بدون المساس بوضع أي أرض تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧ م.

لقد تناولت المادة رقم (٣) من معاهدة وادي عربة موضوع الحدود الدولية، وجاءت تفصيلات ذلك من خلال الملحق رقم (١/أ،ب،ج)، وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة على تحديد الحدود الدولية بين الأردن و"إسرائيل" على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب كما هو مبين في الملحق (١/أ).

أما الفقرة الثانية من ذات المادة فنصت على اعتبار الحدود، كما هي محددة في (١/أ) الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها بين الأردن وإسرائيل دون المساس بوضع أي أراضي وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الصهيوني عام ١٩٦٧.

وهنا يمكن تسجيل جملة من الملاحظات على هذه النصوص:

---

(١) حسن محمد طوالبة: اتفاقية وادي عربة، أن الاوان لإلغائها، الحوار المتمدن، العدد: ٣٦٧٢، ٢٠١٢/٩/١٣.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=299728

أولا: كان من الأجدى الإشارة إلى تلك المناطق الخاضعة لسيطرة الحكم العسكري الصهيوني بعبارة (الأراضي المحتلة).

ثانيا: إخضاع مدينة القدس للإدارة المدنية بدلا من العسكرية الصهيونية؛ سيمكن المفاوض الإسرائيلي من المراوغة فيما يتعلق بمدينة القدس عند البدء في مفاوضات الوضع النهائي مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

ثالثا: عدم أشار النصوص السابقة إلى شمول تلك المناطق بقرار مجلس الأمن الدولي (٢٤٢)، وهذا يمثل نقل الصراع العربي–الصهيوني من نطاقه الدولي إلى النطاق الثنائي.

رابعا: اعتماد الحدود زمن الانتداب البريطاني في رسم الحدود بين الطرفين وليس على أساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢، ٣٣٨) اللذين تدعي المعاهدة الاستناد اليهماء في مقدمتها، يمثل خروجا عن المرجعية الشرعية للمعاهدة [١].

ويلاحظ من خلال هذه النقاط أن معظم هذه القضايا مؤجلة على مسار المفاوضات الإسرائيلية والفلسطينية إلى ما بعد مرحلة الفترة الانتقالية ومدتها خمس سنوات، بينما تم تحديدها على المسار الأردني الإسرائيلي مما يرشحها لتكون مسار لخلافات أردنية فلسطينية.

كما أخرجت المعاهدة القدس وحق اللاجئين من العمل العربي المشترك، وجعلت المعاهدة، قضية الصراع العربي –الإسرائيلي، صراعا محصورا بين الفلسطينيين والإسرائيليين فقط ما أفقد قضية فلسطين جزءاً من زخمها العربي والإسلامي والدولي. وأوكل الأمر كله بيد الولايات المتحدة واللجنة الرباعية.

وبالتالي تكون إسرائيل قد وضعت نفسها قيمة على القدس العربية المحتلة ومنحت الأردن الدور الذي يخدم مصالحها ويحقق أطماعها مما يرسخ الاغتصاب اليهودي للقدس العربية بشطريها المحتلين، ويكرس الاحتلال كمرجعية للأردن والسلطة الفلسطينية مما يؤدي للتنافس والصراع بينهما لأن إسرائيل بذلك أصبحت صاحبة الصلاحية في إقرار الوضع النهائي لمدينة القدس كعاصمة موحدة وأبدية للكيان الصهيوني.

ويرى الكثيرون أن الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية (وادي عربة) أدت لتوجه منظمة التحرير الفلسطينية بعد الاتفاق لعمق عربي آخر له مقومات الإسناد، مثلت فيه مصر القوة الرئيسة.

---

(١) خالد الحباشنة: اتفاقية وادي عربة (٤)، مرجع سابق.

ولم تؤد المعاهدة إلى الرخاء الاقتصادي والاستقرار الأمني بل زادت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحريات العامة سوءاً بعد عام من توقيع الاتفاقية. وأخذ الكيان الصهيوني يغذي الخلافات والتنافس والصراع بين السلطة الوطنية الفلسطينية والسلطات الأردنية بما يخدم تفتيت الدول في المنطقة وإعادة الهيمنة الصهيونية عليها من خلال مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تبناه شمعون بيرس [١].

---

(١) جمال أبو لاشين: العلاقات الأردنية الفلسطينية بين السيادة والوصاية، الحوار المتمدن، العدد: ٤٣٢٩، ٢٠١٤/١/٨.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=394832.

المبحث الثالث –الموقفان: الفلسطيني والعربي من اتفاق وادي عربة:

شكل اتفاق أوسلو وما تلاه من توقيع اتفاق وادي عربة تغيرا جذريا في الموقف الأردني تجاه القضية الفلسطينية. فبعد التوقيع على إعلان المبادئ بين الأردن وإسرائيل في واشنطن أنهى اتفاق أوسلو الخيط الرفيع الذى كان يربط الوفد الفلسطيني بالأردن والذى عبر عنه بالوفد المشترك والمظلة الأردنية. ولو استمر الأردن في لعب نفس الدور الذى كان يلعبه في المحادثات الأردنية – الفلسطينية مع إسرائيل في واشنطن، لكان من الممكن أن يوقع على الاتفاقيات مع الإسرائيليين باسم الأردنيين والفلسطينيين معا، ولأضفى ذلك دورا معنويا وسياسيا مهما للأردن في الساحة الدولية، ولاستطاع الحصول على مساعدات مالية لا بأس بها من المساعدات التي حصل عليها الفلسطينيون، وأن يكون له نصيب فيها. ويضاف إلى أن الأردن خشي من أن يحقق الكيان الفلسطيني الجديد روابط اقتصادية قوية مع إسرائيل على حساب علاقاته مع الأردن، حيث تقدر العائدات السنوية للأردن من خلال إدخال البضائع الأردنية إلى الضفة الغربية المحتلة بـ – ١٠ ملايين دولار في عام ١٩٩٢، بينما بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى الضفة الغربية وغزة من نفس العام ١١٠٤ مليون دولار [١].

وكما ذكر سابقاً، كان سرعة توجه الأردن في اليوم الثاني لإعلان اتفاق أوسلو كان مدفوعاً بخشية أن يكون الاتفاق على حسابه، لهذا انفرد في توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل دون أن يقيم وزناً للجانب الفلسطيني الذي سبق وأن تجاهله في السابق، بل إن الأردن لم يوجه دعوة للفلسطينيين لحضور احتفالات التوقيع على المعاهدة التي جرت فوق الأراضي الأردنية وبمشاركة وفود عربية وأجنبية عديدة [٢].

وعلى الرغم من الأجواء التي سادت العلاقات الأردنية–الفلسطينية في تلك الفترة، فإن الفلسطينيين لم ينتقدوا الموقف الأردني، رغم انزعاجهم وتحفظهم بعض الشيء في بداية الأمر، ذلك أن رد فعل الجانب الفلسطيني كان متشابها مع رد الفعل الأردني سابقاً، حيث رحب بالاتفاق وبارك جهود الملك حسين في مسيرة السلام، رغم انزعاجهم وانتقادهم لتجاهل دعوتهم لحضور الاحتفالات الضخمة التي جرت في وادي عربة [٣].

---

(١) طاهر كنعان: مرجع سابق.

(٢) ياسر نايف قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٥.

(٣) أحمد نوفل وذياب مخادمة: مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

أولا: نقاط الخلاف الأردنية الفلسطينية في معاهدة وادي عربة:

عند تحليل معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية من خلال النصوص المتعلقة بالقضية الفلسطينية يتضح أن المعاهدة والخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية قد أظهر خلافاً أردنياً فلسطينياً حول قضايا اللاجئين والنازحين، القدس، والمياه، والحدود. وهو مؤشر على تردي العلاقات الثنائية بين الأردن وفلسطين لصالح إسرائيل كطرف ثالث في معادلة التسوية السلمية الإسرائيلية–الفلسطينية والأردنية، حيث إن ثمة علاقات متشابكة أردنية–إسرائيلية فلسطينية بحكم الجغرافيا وتاريخ الصراع، وعلى ذلك يصعب الفصل بين مضمون المعاهدة الأردنية–الإسرائيلية والالتزامات الناشئة عنها، وبين مضمون اتفاقية أوسلو والالتزامات الناشئة عنها، فالعلاقات بين الأطراف الثلاث تخضع لعاملي التأثير والتأثر، وهذا ما يتضح من خلال مضامين الاتفاقيات، حيث أن مسألة اللاجئين وحلها في إطار ثنائي أو لجنة متعددة الأطراف بين الأردن وإسرائيل ومصر والفلسطينيين، قد تظهر خطورة هذه المسألة من ناحيتين في التأثير على العلاقات الأردنية الفلسطينية:

١-إصرار الأردن على التفاوض عن موضوع النازحين واللاجئين على أرضه باعتبارهم مواطنين أردنيين سواء في مسألة العودة أو التعويضات.

٢-بعد قيام دولة فلسطينية مستقلة أو فشل المفاوضات قد يشكل هؤلاء النازحون واللاجئون أداة ضغط سياسي على الدولة الأردنية.

بيد أن أكثر ما أثار الخلافات من بين الأردن والفلسطينيين حيال الاتفاقية، هو موضوع القدس، إذ إن مبادئ إعلان واشنطن الذي وقعه الأردن وإسرائيل والولايات المتحدة في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٤ م أدى إلى رد فعل سلبي من جانب السلطة الفلسطينية بشأن المادة الثالثة منه والتي نصت على احترام إسرائيل للدور الخاص للأردن في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وأن يكون للأردن دوراً رئيسياً في هذا الصدد في المفاوضات النهائية لاعتبارات الدور التاريخي للهاشميين إزاء المقدسات والقدس إجمالا. وتطرق الملك حسين عند التوقيع على إعلان واشنطن، إلى الأماكن المقدسة مشيراً إلى أن "عقيدتنا الدينية تستوجب أن تكون السيادة على الأماكن المقدسة لله ولله وحده، وأن الحوار بين الأديان ينبغي أن يعزز لكي تؤول السيادة الدينية إلى جميع المؤمنين من أتباع الديانات الإبراهيمية سواء بسواء" (١).

لقد ظهرت مصطلحات جديدة بالنسبة للقدس في الموقف الأردني، تتمثل في "السيادة لله وحده" و"السيادة الدينية"، الأمر الذي أثار قلقاً في صفوف الفلسطينيين باعتبار أن هناك سيادة

---

(١) احمد نوفل وذياب مخادمة، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤.

واحدة على الأرض وهي السيادة المتنازع عليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين وباعتبار أن القدس جزء من الأراضي العربية التي احتلت في حرب ١٩٦٧ م وأنها مشمولة بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، وأن السيادة الإلهية هي على كل الكون وعلى كل الأماكن المقدسة في العالم، وليس فقط على القدس والأماكن المقدسة في فلسطين، ثم إن السيادة الدينية مصطلح ليس له وجود في علم السياسة ولا في القانون الدولي، علاوة على ذلك فإن إثارة مسألة السيادة الدينية سوف يفتح الباب على الأديان الأخرى لتطالب بالمثل، فالجهات المسيحية وجدت مدخلا في ذلك للمطالبة بالإشراف الديني على المقدسات المسيحية شأنها شأن الجهات الإسلامية، وقد صرح بذلك بطريرك القدس لطائفة اللاتين "كاثوليك" ميشال صباح، بأن "مستقبل القدس موضع مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، ولكنه يعني أطرافاً ثلاثة أخرى هي الديانات المسيحية واليهودية والإسلامية التي تتخطى الطرفين المفاوضين" [١] . ولم تخف وزارة الخارجية الروسية اهتمامها بالأماكن المقدسة في القدس، حيث صرح أحد مسئوليها "بأن روسيا بوصفها مركزاً للأرثوذكسية العالمية يجب أن يكون لها صوت مسموع عند تقرير مصير القدس والأماكن المقدسة" [٢].

ثانيا: رد الفعل الفلسطيني تجاه نقاط الخلاف في المعاهدة:

ولم تلبث السلطة الوطنية الفلسطينية بعد موجة ردود العل الآنية، أن احتجت على توقيع المعاهدة، فأصدرت بياناً رسمياً في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ م جاء فيه أن ما نشر عن المعاهدة يعتبر خرقاً فاضحاً لاتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، والرسائل المتبادلة بين الطرفين حول مدينة القدس، بل إن المنظمة قامت بنقل الخلاف إلى الأمم المتحدة، حيث طالب المراقب الفلسطيني الدائم لدى الأمم المتحدة بتدخل الأمين العام ورئيس مجلس الأمن وراعي السلام في الأزمة مع الأردن بسبب ما تنطوي عليه المعاهدة من إشارة إلى ولاية الأردن على الأماكن المقدسة في القدس، وطالب المراقب الفلسطيني بضرورة تقويم الوضع من فوره لتصحيحه من خلال فرض الامتثال للاتفاق بين إسرائيل والمنظمة [٣].

وقد هاجم ياسر عرفات الموقف الأردني، وأظهر عدم تدخل الأردن في الشؤون الفلسطينية وخاصة القدس، وقال "إن القاعدين في عمان يعطون آلاف الأوامر للتدخل في شؤوننا، إن الشعب الفلسطيني بما فيه حماس والجهاد الإسلامي وفتح والجبهتين الشعبية والديموقراطية وجبهة النضال الشعبي لا تتلقى الأوامر إلا من الشعب الفلسطيني" [٤].

---

(١) مشيل صباح، بطري رك القدس لطائفة اللاتين، جريدة الحياة، ١٩٩٤/١١/٢١.

(٢) جريدة الأسواق الأردنية، ١٩٩٤/١١/٣.

(٣) عماد جاد: مرجع سبق ذكره، ص ٣٨–ص٣٩.

(٤) خطاب للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، جريدة القدس العربية: ١٩٩٤/١٠/٢٦

وكان الرد الفلسطيني فيما يتعلق بالقدس، أنه ليس من حق إسرائيل إعطاء أي دور في القدس لأي طرف، فإسرائيل دولة احتلال لا يجوز لها التصرف طبقاً لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، وأن هذا التصرف يعتبر انتهاك اً للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي الذي يقضي ببحث الوضع النهائي لمدينة القدس ومقدساتها في المرحلة النهائية من المفاوضات، وأشار الفلسطينيون إلى أن هذا التصرف من قبل إسرائيل والأردن يحدد مسبقاً مصير القدس ويحصره في دوره في الأماكن المقدسة الإسلامية، ويتجاهل أن قضية القدس هي قضية فلسطينية عربية إسلامية مسيحية، وهي في النهاية قضية أرض محتلة. بل إن القرار رقم ٩٠٤ الصادر من مجلس الأمن في أيار/مايو ١٩٩٣ م عقب مجزرة الحرم الإبراهيمي أكد على أن القدس جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبذلك يتضح مدى التوتر الذي وصلت إليه العلاقات الأردنية–الفلسطينية، مما دفع الكثيرين، حتى من الإسرائيليين أنفسهم، إلى القول بأن إسرائيل تعمدت إضافة بعض البنود في مفاوضاتها مع الأردن بهدف إشعال المزيد من الصراعات بين الأردن والسلطة الفلسطينية (١).

ولقد استند الموقف الفلسطيني بشأن الخطاب السياسي الأردني تجاه القدس، إلى المحاور الآتية:

١ -إن اعتراف إسرائيل بدور أردني في رعاية الأماكن المقدسة، بشكل غير مباشر، يعني اعتراف الأردن بالسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، الأمر الذي سيؤدي إلى إضعاف الموقف التفاوضي الفلسطيني.

٢ -رفض مبدأ تقسيم قضية القدس إلى شقين، سياسي وديني، وهو التقسيم الذي أشار إليه إسحاق رابين، في يوليه ١٩٩٤ م، حين قال: "هناك فصل في اتفاق واشنطن بين المشكلة السياسية والمشكلة الدينية، الخاصة بالأماكن المقدسة، وأن الإقرار للأردن بالولاية الدينية، فيه تدعيم لاستراتيجية الفصل الإسرائيلية (٢).

٣ -تأكيد أن القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية، وهي عاصمة الدولة الفلسطينية في المستقبل، ومعاملتها تخضع للقرار ٢٤٢، على أساس أنها أرض محتلة.

٤ -استحداث السلطة الوطنية الفلسطينية، لوزارة فلسطينية، تعني بشؤون الأوقاف والمقدسات الإسلامية في أراضي الحكم الذاتي، بما فيها القدس، كما عين الشيخ عكرمة صبري مفتياً

---

(١) عماد جاد: أبعاد وانعكاسات السلام بين الأردن وإسرائيل، أوراق الشرق الأوسط، العدد ١٣، مارس ١٩٩٥م، ص٣٥–ص٣٧.

(٢) Nigel Ashton: op. cit, p302

للقدس، بدلا من الشيخ المتوفي سليمان الجعبري، وكان الأردن هو الذي يتولى التعيين في هذا المنصب [١].

أما مسألة الحدود المثارة في معاهدة السلام الأردنية –الإسرائيلية من حيث ترسيمها مستقبلاً بين الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية في حال انسحاب إسرائيل إلى مواقع خلف هذه الحدود سيعامل معاملة الانسحاب من أريحا وغزة، ولا يؤثر على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية عندما يتم الدخول في المفاوضات النهائية ومن ضمنها الحدود الفلسطينية.

وقد جاءت هذه الاتفاقية معتبرة الحدود بين الأردن وإسرائيل هي الحدود التي رسمت في عهد الانتداب البريطاني، حيث جاء في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الاتفاقية، بأنها تعتبر الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها بين الأردن وإسرائيل، هي التي كانت موجودة في زمن الانتداب البريطاني، دون المساس بوضع الأراضي التي وقعت تحت سيطرة إسرائيل عام ١٩٦٧، أي دون المساس بأراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية [٢].

وقد فسر الموقف الفلسطيني ذلك بأنه اعتراف أردني بالحدود مع إسرائيل على حساب الحقوق الفلسطينية [٣]. وهنا يجب التنويه إلى أنه في اتفاقية رودس قد تنازل الملك عبد الله عن أراضٍ فلسطينية، ولم يتم التطرق إليها في أي معاهدة بين الطرفين، إذن جاءت اتفاقية وادي عربة مثبتة الحدود بين الطرفين أي أن كل ما يقع شرق الحدود الدولية يتبع الأردن، وأن كل ما يقع في غرب الحدود يتبع إسرائيل بما في ذلك الضفة الغربية، وفي هذه الحالة لو تم تطبيق ذلك سيكون نقطة خلاف بين السلطة الفلسطينية، والتي تعتبر نفسها مسؤولة عن ترسيم الحدود بين الضفة الغربية والأردن في مفاوضات الوضع النهائي [٤].

وتبقى قضية استكمال ترسيم الحدود من العناصر الأساسية الباقية لاستكمال الدولة الفلسطينية، فالحدود كلها بحاجة إلى ترسيم مع الأردن وإسرائيل خصوصا، فهي تقع في مثلث لطالما وصف بأنه الأكثر تأزما في المنطقة، ولكن الترسيم مع إسرائيل فيه إشكالية لأن الضمانات التي تشترط إسرائيل توفرها في وادي الأردن قد لا تحل باتفاق أردني – فلسطيني عليها، فالدولة الفلسطينية لها حدود على النهر والبحر، والأردن ضروري للمفاوض الفلسطيني

---

(١) Ibid, p306.

(٢) أحمد نوفل وسعيد مخادمة، مرجع سابق، ع١٣٦، ص٥٤.

(٣) أحمد نوفل وسعيد مخادمة، نفس المرجع.

(٤) محمد صقر (وآخرون): المعاهدة الأردنية–الفلسطينية: دراسة وتحليل، ط١، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤.

في هذا المجال، بشرط أن يعترف للمفاوض الفلسطيني بهذا الدور في مفاوضات الحل النهائي [١].

أما مسألة المياه فقد تولد نزاعاً أردنياً فلسطينياً حول مياه نهر الأردن ونزاعاُ أردنياً سوريا حول مياه نهر اليرموك، أما الجانب الرسمي الأردني فقد حرص على عدم إقحامه حصص الأطراف العربية في نهر اليرموك أو في نهر الأردن حتى لا تتخذ وسيلة لتأجيل حصول الأردن على حصته العادلة والقانونية من مياه النهرين، لذا فإن الحصة الفلسطينية في نهر الأردن والموجودة لدى إسرائيل حالياً تبلغ ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً ويجب تسويتها بشكل مباشر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي [٢].

ثالثا: الرد الأردني على الاعتراضات الفلسطينية:

تقدمت السلطة الوطنية الفلسطينية بطلب إلى مجلس الجامعة العربية من أجل عقد اجتماع طارئ للمجلس لتأكيد حق الفلسطينيين وحدهم في التفاوض بشأن مستقبل القدس السياسي. وعلى الفور سارعت الحكومة الأردنية لإيضاح موقفها، فأصدرت تصريحاً رسمياً بعد أيام توضح فيه "أن ما جاء في إعلان واشنطن لا يعدو أن يكون اعترافاً وتأكيداً لدور قام به الأردن، وهو مقرر لحق الهاشميين في هذه الرعاية وليس منشئ لحق جديد". [٣] وبرر الأردن موقفه السابق بأنه لم يكن يريد أن ينشأ فراغ ديني في هذه المدينة قبل المفاوضات النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الأمر الذي قد يدفع بالإسرائيليين إلى ملئ الفراغ إذا ما تخلى الأردن عن مسئوليته التاريخية في هذا الجانب [٤].

كما أكد الأردن مراراً أن دوره في القدس لا يتعدى الرعاية الدينية للمقدسات، وهو دور تاريخي رمزي ولا يؤثر على حق السلطة الوطنية في السيادة السياسية على القدس مستقبلاً، حيث أكد الأردن على لسان مسئوليه أنه لا يمكنه ترك المسؤولية الدينية على الأماكن المقدسة رسمياً لإسرائيل وعندما يتفق الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في المفاوضات النهائية على وضع القدس فإن الولاية الدينية على المقدسات ستعود للفلسطينيين [٥].

---

(١) جواد العناني: العلاقة الأردنية–الفلسطينية في ضوء احتمالات قيام الدولة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية ع٢٩، ١٩٩٧، ص٣٠-٣١.

(٢) جواد الحمد: مستقبل السلام في الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٤م، ص ١٣١.

(٣) أحمد الخلايلة: الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥٢.

(٤) أحمد نوفل وذياب مخادمة: مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.

(٥) وزارة الأعلام الأردنية: معركة السلام، مؤتمر صحفي لولي العهد الأردني الأمير حسن بن طلال في ١٩٩٤/١١/١، عقب اختتام قمة الدار البيضاء الاقتصادية، ص ٢٢٤.

ومع ذلك فقد لجأت الحكومة الأردنية، منعاً لزيادة الخلاف مع السلطة الفلسطينية، إلى التنازل عن حق الأردن في الرعاية الدينية للأماكن المقدسة والأوقاف والمحاكم الشرعية في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، باستثناء القدس التي ما ا زلت تحت السيطرة الأردنية [١].

ونخلص من هذا إلى أن خصوصية العلاقة لم تغير من الشعور بسلبية اتفاق وادي عربة على مجمل الثوابت الفلسطينية المتعلقة بالحدود والمياه وغيرها من القضايا وذلك لأسباب كثيرة منها:

١- أن تفاهمات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين لم تصل إلى حلول نهائية لكافة قضايا النزاع كمشكلة اللاجئين والنازحين في الأردن كما أن الاتفاق الأردني-الإسرائيلي ترك دوراً للأردن، في القدس وقضايا الحدود والمياه مما قد يشكل دوراً غير مباشر للأردن في المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية.

٢- أن تفاهمات أوسلو التي رسخت مساراُ تفاوضياً فلسطينياً -إسرائيلياً مستقلا عن مظلة الوفد الأردني الفلسطيني في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ م لم تصل إلى حد تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.

٣- أن محاولة تطبيق الحل الكونفدرالي قبل قيام دولة فلسطينية مستقلة قد يكون محاولة للخروج من مأزق استحقاق الدولة الفلسطينية ذات السيادة مما يعيد الخيار الأردني كأحد الحلول للقضية الفلسطينية، لأي التحاق لهذه الدولة التي هي في طور النشوء سيؤدي إلى ظهور أخطار على الدولة والكيان في الأردن.

٤- أن البعد الفلسطيني في الواقع الأردني قد يكون مثار خلاف بين الفلسطينيين والأردن وقد تتحول العقد في العلاقة إلى مشاكل وأزمات في أجواء الحل النهائي وبتحرك إسرائيلي يسعى لإثارة الخلافات بين الطرفين حول مسألة القدس واللاجئين والمياه.

وهكذا يمكن القول إن العلاقة بين الأردن وفلسطين قد دخلت مرحلة الأزمة قبل أن تستقل الدولة. وبما أن العلاقات الأردنية الفلسطينية قد شهدت طيلة العقود الماضية أزمة ثقة بين الطرفين، وأن السبب الجوهري في ذلك هو الخلاف حول مسألة الكيانية الفلسطينية، وأحقية تمثيل الشعب الفلسطيني فإننا اليوم وبعد التوقيع على اتفاقيات التسوية مع إسرائيل، أمام متغيرات واضحة لابد أن تنعكس على هذه العلاقات ومستقبلها، لأن أسباب الخلافات تراجعت، وأن مسألة الكيانية الفلسطينية ومسئولية تمثيلها أصبح بإقرار الجميع بيد الجانب الفلسطيني وأن التخوفات المضادة على هذا الكيان أو ذلك من قبل كلا الطرفين قد انتهت هي الأخرى. فلا الوطن البديل ولا فكرة الضم والإلحاق أصبحتا واردتين في الخطاب السياسي لكليهما، كما أن الاهتمام بالتنمية

---

(١) سليمان الموسى: مرجع سبق ذكره، ص ٦١٩.

الذاتية والعمل على لعب دور إقليمي هو هاجس الطرفين، والخشية من استحواذ الجانب الإسرائيلي على دور كبير في المنطقة على حساب الأطراف الأخرى هو الآخر هاجس الطرفين، والرغبة في العيش ضمن كيان آمن ومستقر يحميه القانون والأسرة الدولية والرغبة في ازدهار الحياة واستقرارها، كل هذا يدفع باتجاه إقامة علاقات تعاون ودية في المستقبل بين الكيانين الأردني والفلسطيني. وعلى الرغم من وجود بعض سلبيات الماضي، التي من الممكن أن تؤثر على مستقبل هذه العلاقات، فإنه يُعتقد أنها ستتراجع تدريجيا خلال السنوات القليلة القادمة، إذا صدقت النوايا وتلاشت الشكوك وحلت بدلا منها الثقة المتبادلة، في ظل توجه دولي وعربي ومحلى في إقامة دولة كونفدرالية بين الكيانين الأردني والفلسطيني؛ بناء على رغبة شعبية مشتركة، تسود فيها المساواة بين الجميع أن ذلك لا يعنى أن الخلافات أو التوترات أو الحساسيات سوف تزول كلها، ويُعتقد أن الوضوح في العلاقات التي تؤسسها الاتفاقيات من شأنه أن يحد أو يقلل من مثل هذه الخلافات مستقبلا [١].

ومن جهة ثانية، يلاحظ بأن أزمة الثقة القائمة بين القيادتين الأردنية والفلسطينية، كانت مبنية على الشكوك في موقفي الطرفين، والتي كانت هي السمة الرئيسة التي طغت على العلاقات الأردنية – الفلسطينية، أكثر مما كانت قائمة على الحقائق. وعلى الرغم من حاجة كل طرف للطرف الآخر وكون كل طرف يعتقد بأن الطرف الآخر يعمل ضده ويريد أن يلغى دوره في أحقية تمثيل الشعب الفلسطيني، من أجل إضعافه، مما انعكس على أداء كل منهما نحو القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من خصوصية العلاقة التي تربط بين الكيانين الأردني والفلسطيني، وارتباط قيادتي البلدين بالقضية الفلسطينية ارتباطا كبيرا، فإنه كان من الممكن التوصل إلى سياسة مشتركة بين الطرفين تخدم العلاقات بينهما وتعود بالفائدة بطريقة أفضل على الشعبين الأردني والفلسطيني [٢].

وبعد أن وقع الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقيات مع إسرائيل واتضحت مواقف ومواقع كل فريق، فإن من المفروض ألا تبقى العلاقات بينهما عرضة للتقلبات كما كانت في سنوات الصراع مع إسرائيل وأن تهدأ الشكوك بينهما ويحل مكانها التعاون والتنسيق، لأنه لا الأردن ولا الدولة الفلسطينية القادمة تستطيع أن تعيش في المنطقة لوحدها من دون وجود هذا التعاون حتى لا تستغل إسرائيل في زمن السلام ما كانت تفعله وقت الصراع في سياستها الرامية

---

[١] احمد سعد الدين: اتجاهات العلاقات الأردنية –الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع إسرائيل، السياسة الدولية، ١أبريل ١٩٩٩.

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219483&eid=6473

(٢) احمد سعد الدين: مرجع سابق.

إلى الإبقاء على تدخلها من أجل استمرار التوتر والخلافات بين الأردن وفلسطين. فمثلا من الممكن أن تشعل إسرائيل الفتنة بينهما عند البحث في القضايا الرئيسية التي أجل البحث فيها إلى المرحلة النهائية من المفاوضات مع السلطة الوطنية الفلسطينية، كقضايا القدس واللاجئين والمياه وترسيم الحدود.

ومع هذا، ما تزال الساحة الأردنية تعاني من المخاوف والتوترات، مع انطلاق مفاوضات الحل النهائي التي شرعت بها السلطة بوساطة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، حيث المطالبة الفورية بسحب الجنسية الأردنية من الفلسطينيين الذين اكتسبوها بعد فك الارتباط، والتهديد من تعريض السلم الاجتماعي في الوطن إلى خلل كبير سيؤدي بالنهاية إلى حصول "حرب أهلية"، وبالإشارة إلى تصريحات المهندس عبد الهادي المجالي الذي يقول فيها أن المستقبل يبنيه الأردنيون والفلسطينيون معاً [١].

وفي ٢٠١٤/٢/٣ ألقى رئيس الوزراء السابق الدكتور معروف البخيت محاضرة في ملتقى السلط الثقافي، أعاد فيها تأكيده على أن قيام دولة فلسطينية على التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف هي مصلحة استراتيجية عليا للأردن، وأشار إلى أن جميع قضايا الوضع النهائي تهم الأردن وله فيها مصلحة مباشرة، مثل قضية القدس واللاجئين والحدود، وخلص إلى أنه من الضروري متابعة قضايا الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وان المتابعة لا تكون حقيقية وفعّالة إلا بمشاركة الأردن، وذلك لضمان المصالح الأردنية ولدعم حقوق الفلسطينيين، وطالب بوجود أردني في غرفة المفاوضات، حتى لا يدفع الأردن فاتورة التصور الإسرائيلي الأمريكي للحل. وانتهى الدكتور البخيت إلى القول بأن قبول الطرف الفلسطيني تحت الضغط بتنازلات على صعيد ملف اللاجئين الفلسطينيين يعني خلق أزمة داخلية كبيرة في الأردن، وتفريطاً بمصالح الدولة الأردنية ومواطنيها من اللاجئين الفلسطينيين [٢].

رابعا: رد الفعل العربي على معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية:

خرج الأردن وبشكل نهائي من معادلة الصراع العسكري العربي-الإسرائيلي عبر توقيعه على المعاهدة مع إسرائيل، ويعد هذا كفيلا بإحداث شرخ جديد في الجدار العربي-الإسلامي يمكن أن تنفذ منه إسرائيل إلى المنطقة، مما يجعل الأردن بوابة المشروع الإسرائيلي الكبير في المنطقة. وسيؤدي خروج الأردن بهذه الطريقة إلى إضعاف الأطراف العربية الأخرى في

---

(١) وطن نيوز: ٢٠١٤/٢/١٠.

(٢) القدس العربي، ٢٠١٤/٢/١٧.

مفاوضاتها مع إسرائيل وبخاصة الطرفان الفلسطيني والسوري، عبر تضييق هامش مناورة هذه الأطراف في المفاوضات الثنائية.

ولقد تفاوتت ردود الفعل العربية على المعاهدة رسمياً وشعبياً، بل لقد تفاوتت المواقف الرسمية بين التأييد أو التحفظ أو الرفض. لكن في كل الأحوال لم تكن المعارضة السياسية ضد المعاهدة الأردنية –الإسرائيلية كتلك التي كانت ضد المعاهدة المصرية–الإسرائيلية، وذلك لأسباب عدة يمكن إجمالها في النقاط التالية: [١]

١- أخذت معاهدة السلام المصرية –الإسرائيلية الطابع الفردي، أي أن ذهاب مصر للتفاوض مع إسرائيل لم يكن من خلال إجماع أو دعم عربي.
٢- اختلاف الواقع السياسي العربي في تلك الفترة عن تلك التي ذهب فيها العرب إلى مؤتمر السلام في مدريد.
٣- لم تكن الظروف الدولية مهيأة كمثل تلك الفترة التي أجمعت فيها الدول العربية على التفاوض مع إسرائيل. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد السوفيتي كان من أشد الداعمين للدول العربية الرافضة للمعاهدة خصوصاً العراق وسوريا وليبيا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية.
٤- انهيار العمق الاستراتيجي العربي بعد انهيار قوة العراق العسكرية وتطبيق الحصار الدولي.
٥- ظهور مصطلحات جديدة في القاموس السياسي دفعتها التحولات السياسية الجديدة في العالم خصوصاً بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وتفرد الولايات المتحدة كقطب وحيد لا يوجد من يقابله على الساحة الدولية.
٦- على المستوى الجماهيري، كانت العقلية والمنهج الثوري لدى أغلبية الجمهور رافضة لأية حلول لا تجيز حلا عادلا للقضية العربية والقضية الفلسطينية خاصة.
٧- انحسار الدعم المادي والمعنوي عن دول المواجهة (الأردن، وسوريا، ولبنان، ومنظمة التحرير الفلسطينية) الأمر الذي دفع تلك الدول إلى تغيير نهجها السياسي باتجاه إيجاد بدائل أخرى لكي تتفاعل مع الواقع السياسي الجديد.

ولم تتوان الدول العربية في إعلان موقفها من المعاهدة. فعلى مستوى دول الخليج العربي، أبدت دول مجلس التعاون الخليجي في بيانها الختامي في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ م، دعما لموقف الأردن السلمي والخطوات التي قطعتها المفاوضات الأردنية–الإسرائيلية

(١) صالح القرعان: الرؤية الأردنية لتسوية الصراع العربي– الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص١٩٤.

التي قادت في النهاية إلى توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل. كما أن الخطوات التي خطتها المملكة العربية السعودية المتمثلة بإلغاء المقاطعة الاقتصادية من الدرجة الثانية والثالثة، وتعهدها بدعم أي توجه داخل الجامعة العربية لإلغاء المقاطعة من الدرجة الأولى مع إسرائيل، كان خير دليل على تبدل الموقف تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، (١) على الرغم من أن عودة العلاقات الأردنية الخليجية استغرقت عدة سنوات بعد أزمة الخليج الثانية، إذ أستأنف الأردن علاقته السابقة مع قطر عام ١٩٩٤ م، ومع السعودية عام ١٩٩٥ م (٢).

أما الدول العربية الأخرى (دول المغرب) فلم تكن بأحسن حالاً من دول الخليج العربي، فقد أيدت دول المغرب باستثناء ليبيا المعاهدة. أما باقي دول المغرب العربي وخصوصاً المغرب وتونس فقد قامت بفتح مكاتب ارتباط مع إسرائيل، وقام المغرب بافتتاح مكتب تمثيل له في إسرائيل وفتح مكتب تمثيل لإسرائيل بالدار البيضاء في ٣١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ م، وقامت تونس على أثر ذلك بفتح مكتبين للتمثيل التجاري في كل منهما في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ م، كما قامت جيبوتي في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ م بتطبيع العلاقات بينهما، كما قادت موريتانيا التطورات لإقامة علاقات مع إسرائيل في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ م. (٣) .

أما مواقف بقية الدول العربية الأخرى (سوريا ودول الخليج) فكانت متباينة، ففي الوقت الذي انتقد فيه المسؤولون السوريون التوجهات الأردنية الجديدة، ووصفوا التطبيع بأنه تنازل عن الأرض بدون مقابل، وجاءت تصريحات الرئيس السوري حافظ الأسد بأنه لا يعترض هذا السبيل، وأنه يؤيد قيام سلام في المنطقة، وهو يؤمن بالحل الشامل، ويؤمن بضرورة وصول العرب إلى حقوقهم (٤).

وظل الأردن، على أية حال، يسعى لدفع الدول العربية الأخرى للوصول إلى اتفاقيات مماثلة مع إسرائيل. وكما شجع الجانب الفلسطيني لتفعيل لقاءاته بالإسرائيليين ودراسة إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام شامل ودائم مع إسرائيل. ومن ذلك نجاحه في عقد لقاء ثلاثي أردني فلسطيني إسرائيلي في كل من رام الله وتل أبيب ولكن ثمة عوامل عديدة أدت إلى تراجع

---

(١) صالح القرعان: الرؤية الأردنية لتسوية الصراع العربي–الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤.

(٢) Curts R Ryan: op. cit, p55

(٣) بدأت الاتصالات بين موريتانيا وإسرائيل نهاية التسعينيات في ظروف خاصة بدأ فيها الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، انظر تحليلات- موريتانيا ، ٢٠٠٦/٥/١٧، الجزيرة.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/90AC3531-FF23-4BBF-AA40 F2A7C6E5ED38.htm

(٤) صالح القرعان: مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤

العلاقات الأردنية الإسرائيلية، ومنها العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان ونشوب انتفاضة الأقصى الثانية وفشل مفاوضات الوضع النهائي والتي رعتها الولايات المتحدة الأمريكية في كامب ديفيد. وكان من نتائج ذلك انخفاض مستوى التعاون على المستوى الحكومي بين الأردن وإسرائيل [١].

(١) المرجع نفسه.

المبحث الرابع: الضغوط الإسرائيلية على الخطاب السياسي الأردني في ضوء اتفاق وادي عربة

إن التحدي الإسرائيلي بتخويف الأردن بتقويض كيانه لم يتوقف حتى رغم مواصلة الأطراف العربية في مؤتمر السلام في مدريد اجتماعاتها برعاية الولايات المتحدة وروسيا. وقد استمرت الضغوط الاقتصادية الإسرائيلية على الأردن باعتبارها وسيلة سياسية لجعل الأردن دائماً أمام مقايضة كبرى فإما استقرار سياسي أو تجويع اقتصادي. [١]

وشكلت الخروقات الإسرائيلية للاتفاق أحد أوجه التحدي. وقد جاء أول خرق إسرائيلي للمعاهدة بعد ثلاثة أشهر من توقيعها عند مصادقة الكنيست عليها بإضافة بند اعتبره الأردن نقضاً للمادة ١١ منها والتي تنص على "إلغاء كافة الإشارات المضادة والتمييزية والتعبيرات العدائية في تشريعاتهما"، والتي كان يفترض أن تحمي اللاجئين الأردنيين ممن يحملون الجنسية الفلسطينية من قانون "أملاك الغائبين" الإسرائيلي الذي ينص على السيطرة على أملاك الفلسطينيين الذين هجّروا من بلادهم بعد النكبة. ونص البند الذي أقره الكنيست على أن يقتصر عدم تطبيق القانون على الأردنيين فقط على الفترة التي تلي المعاهدة وهو ما يعني تجريد الأردنيين من اللاجئين الفلسطينيين من حقهم في أراضيهم التي فقدوها في إسرائيل. واحتج الأردن على الخرق من خلال مذكرة وجهها السفير المعشر في ذلك العام إلاّ أن الجانب الإسرائيلي لم يرد على المذكرة حتى اليوم.

ولم يمض عامان على توقيع المعاهدة حتى دخل عميلان للموساد الإسرائيلي الأردن بجوازات سفر كندية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ووضعا السم لرئيس المكتب السياسي في حركة حماس خالد مشعل. ويومها هدد الملك حسين بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إن لم تحضر الترياق المضاد للسم. وقيل يومها إن إسرائيل استجابت للطلب الأردني وأحضرت الترياق إلاّ أن روايات أخرى تشير إلى أن مدير المخابرات الأردنية آنذاك سميح البطيخي حصل على اسم الترياق من العميلين الموقوفين وأحضره من الصيدليات الأردنية. انتهت الأزمة بين عمّان وتل أبيب آنذاك بإطلاق سراح العشرات من الأردنيين والفلسطينيين من المعتقلات الإسرائيلية بمن فيهم الزعيم الروحي لحماس الشيخ أحمد ياسين.

واستمرت الخروقات الإسرائيلية للمعاهدة، خصوصاً البند الذي ينص على أن "تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في

---

(١) الدستور: ١٩٩٣/١/٣٠.

القدس"، إذ تستمر إسرائيل في إجراءات تهجير السكان العرب من القدس عبر مواصلة البناء الاستيطاني وتغيير معالم المدينة. [١]

ومع كل ذلك تمحورت التصورات الصهيونية لحل القضية الفلسطينية حول تصورين استراتيجيين:

أ-الحل الذي اقترحه حزب العمل بإعادة أكبر قدر ممكن من الضفة الغربية للأردن مع البقاء على نهر الأردن وتوسيع الحد الفاصل بين الضفة وأراضي ١٩٤٨، والدافع الرئيسي وراء هذا الحل هو الهروب من احتمال دولة ثنائية القومية في حال استمرار إسرائيل في إخضاع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة لسلطتها.

ب-رفض الليكود الحل الذي كان يدعو لضم أقل قدر من أراضي الضفة وأقل قدر من السكان ومنحهم حكما ذاتيا، على اعتبار أن ذلك يفقد إسرائيل العمق الاستراتيجي الكافي من وجهة نظر دفاعية أمنية.

وقد شكل هذا التصور الاستراتيجي الأساس لعدد من الخطط الإسرائيلية تجاه الأردن، جرى الترويج لها عبر قنوات دبلوماسية مباشرة أو غير مباشرة، ومن خلال الوضوح أحياناً والمواربة في أحايين عديدة [٢].

ويعني ذلك أن الحل من وجهة نظر إسرائيل في البداية كان بين خيارين: أولهما ضمان عمق استراتيجي ولو على حساب الهوية "القومية" للدولة، والثاني التضحية بالعمق الاستراتيجي لحساب النقاء العرقي أو القومي للدولة [٣] كما يعني أن إسرائيل تطالب الأردن بأن يقود خطاباً سياسياً لا يتعارض مع رؤيته السياسية ولا مع تطلعاته الاستراتيجية. ومن الواضح أن خروج مصر من الصراع العربي الصهيوني واضطراب المشهد الفلسطيني الداخلي، أفسح المجال للفكر الصهيوني لاستثمار "رخاوة" البيئة الإقليمية، فبدأ وضع سيناريوهات تقوم على أساس البحث عن حل يضمن عمقا استراتيجيا من ناحية ونقاء عرقيا من ناحية أخرى وقبولا من غالبية الناخبين الإسرائيليين من ناحية ثالثة، ويتمثل هذا الحل في البحث عن وطن بديل للفلسطينيين فيتحقق العمق الاستراتيجي، والتأكيد على الاعتراف العربي والفلسطيني بيهودية الدولة فيتحقق النقاء العرقي، وهو حل ستكون قاعدة التأييد له واسعة في جمهور الناخبين الإسرائيليين.

---

[١] لمياء الساحلي: الحياة اللندنية، بيروت، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٣

http://alhayat.com/Details/565457

[٢] وليد عبد الحي: الحسابات الإسرائيلية والفاتورة الأردنية، مركز الجزيرة للدراسات،٤ يونيو ٢٠١١.

[٣] وليد عبد الحي: المرجع نفسه.

إن أهم ما يميز الأردن عن الدول الأخرى أن هناك تحديات تواجه كيانه كدولة مستقلة ذات سيادة مما يحتم عليه الدفاع عن هذا الوجود وتثبيته إزاء مختلف الهزات وهو يشكل أولوية أولى على جميع التحديات خاصة المتعلقة بالتطور والتنمية. ولعل أهم التحديات التي تواجه الأردن حاليا وفي المستقبل هو التحدي الصهيوني وتهديداته المستمرة في حل القضية الفلسطينية على حسابه من خلال فكرة الوطن البديل التي يطرحها الإسرائيليين دائماً.

وإن استمرار رفض "إسرائيل"، تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ م، مع استمرار الضغط العالمي عليها لإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية وما تمثله من وضع لا يمكن أن تتحمله إسرائيل على المدى الطويل بأي شكل من الأشكال، قد يؤدي "بإسرائيل" إلى إتباع سياسة الهجوم المضاد واتخاذ إجراءات لا تعتمد فقط على الدفاع عن وجودها وتبرير احتلال الأراضي العربية بل إلى صرف انتباه العالم عن هذا الاحتلال إلى قضايا ليس من الصعب عليها اختلاقها.

وإذا فشلت جهود التسوية في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، فإن من المحتمل أن تقوم إسرائيل بالتغطية على ذلك بإثارة المتاعب للأردن أو على طول حدوده والعمل على تدهور الأوضاع بواسطة عدة وسائل.

وخلاصة القول إنه يمكن إجمال المطالب الإسرائيلية من الجانب الأردني فيما يلي:

- أرادت "إسرائيل" من الأردن أن يقود خطاباً سياسياً لا يتعارض مع رؤيته السياسية ولا مع تطلعاته الاستراتيجية.
- توظيف الأردن في إيجاد حل يضمن عمقا استراتيجيا من ناحية ونقاء عرقيا من ناحية أخرى وقبولا من غالبية الناخبين الإسرائيليين، من جهة ثالثة.
- البحث عن وطن بديل للفلسطينيين لتحقيق العمق الاستراتيجي، والتأكيد على الاعتراف العربي والفلسطيني بيهودية الدولة لتحقيق النقاء العرقي.
- تجريد "الأردنيين" من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن من حقهم في أراضيهم التي فقدوها في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

الفصل الخامس

الخطاب السياسي الأردني الرسمي تجاه القضية الفلسطينية في أعقاب اتفاق وادي عربة:

- **المبحث الأول:** موقف الحكومة الأردنية من القضايا الأساسية للقضية الفلسطينية:
- **المبحث الثاني:** رؤية الحكومة الأردنية لمستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية:

المبحث الأول: موقف الحكومة الأردنية من القضايا الأساسية للقضية الفلسطينية:

تتميز العلاقات الأردنية الفلسطينية، بطبيعة خاصة، تختلف في مكوناتها وأدواتها وظروفها عن العلاقات الأخرى التي تربط عادة بين الدول والشعوب، وإلى حد ما، عن تلك العلاقات التي تربط الدول العربية مع بعضها . وقد تداخلت في بنهائها عوامل داخلية وإقليمية ودولية، وأبعاد جيوبوليتكية، وتحولات تاريخية قديمة بدأت منذ مطلع القرن الماضي وساهمت في خلق الكيانات العربية الحديثة، وتبلور العلاقات فيما بينها.

ويبحث هذا الفصل الموقف الأردني الرسمي من القضية الفلسطينية على ضوء معاهدة وادي عربة، من خلال تحليل اتجاهات العلاقات الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية، أو السلطة الوطنية حيث تمحورت المواقف الرسمية الأردنية بين التناقض أو عدم الثقة والصدام أحياناً، والتعاون والانسجام أحياناً أخرى، تجاه القضايا الأساسية للقضية الفلسطينية (قضايا القدس والاستيطان والمياه الفلسطينية ومطلب الدولة الفلسطينية) ورؤية الحكومة الأردنية لمستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية بأبعادها السياسية والاستراتيجية.

أولاً –المكاسب الأردنية من توقيع وادي عربة في الخطاب الرسمي الأردني:

شكلت اتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية والموقعة في (٢٦/تشرين الأول/١٩٩٤) منفذ رئيس لإسرائيل للاستحواذ على مصادر الطاقة والمياه والأسواق

وبرر الملك حسين في خطابه أمام المؤتمر الوطني الأردني والمنعقد في (١٢/تشرين الأول/١٩٩١)، توجهات حكومته للدخول في المفاوضات مع إسرائيل قائلاً: "إن خسارة الأردن من مشاركتها في عملية التسوية الجارية مع إسرائيل، أقل من خسارتها، فيما لو لم تشارك [(١)]، وأضاف قائلاً: "إن الخط البياني للقضية الفلسطينية في انحدار مستمر، وإن كل فرصة أتيحت للسلام عبر مسار القضية، كان ما تحقق منها أقل مما إتاحته هذه الفرصة". حتى وصل الأمر إلى ما هو عليه الآن ... إسرائيل هي المنتفع من حالة اللاحرب واللإسلام ... كما أن انهيار الشيوعية، وما نجم عن ذلك، ضمن رؤيا منفردة للنظام الدولي ... وكذلك تحولات النظام العربي واختلال موازين القوى في المنطقة، نتيجة أزمة الخليج، وما نتج عنها من تحالفات جديدة وتوجه

(١) دائرة المطبوعات الأردنية – معركة السلام – وثائق ومنشورات أردنية – عمان ١٩٩٤، ص٨.

نحو القطرية ... ويضاف إلى ذلك أن الفلسطينيين والأردنيين محاصرون وهم المتضررون مباشرة من استمرار الأمر الواقع في النزاع العربي الإسرائيلي [١].

ومع ذلك لا بد من القول إن للقوى السياسية وأقطاب المعارضة الأردنية، طروحاتهم وتقويمهم الخاص لهذا الطرح والمبررات التي أدت لعقد اتفاقيات الصلح مع إسرائيل.

وعلى الرغم من ذلك فإن النظام الأردني برر في توقيعه الاتفاقية وادي عربه بقوله "...كون البنود السرية لمفاوضات – أوسلو– تتضمن إقامة الوطن البديل، والمخاوف من الأطماع السورية باجتزاء مساحات من شمال الأردن وخاصة بعد ما اتضح للحكومة الأردنية من المسار التفاوضي السري بين سورية والكيان الصهيوني ... حيث يقول الملك حسين" ... خايفين كل الناس تناور" [٢].

ورداً على طروحات الأحزاب السياسية المعارضة في الأردن، والانتقادات التي وجهت إلى الحكومة الأردنية، لما نجم عن توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، برر رئيس وفد الأردن للمفاوضات مع إسرائيل فائز الطراونة ذلك بقوله :"إن قطعة الأرض الواقعة في الجنوب ومساحتها –١٣٠٠– دونماً، وإن آلت ملكيتها إلى إسرائيل، فهي تحت السيادة الأردنية من الناحية الحقوقية. وكما هو واقع حال مساحة الأرض في الشمال في منطقة الناقورة، وبمساحة (٨٣٠) دونما ، فقد ثبت أنها مباعة إلى إسرائيليين منذ وقت طويل، وتؤكد ذلك سجل دائرة الأراضي في شرق الأردن [٣].

وكذلك وصف الدكتور منذر حدادين رئيس الجانب الأردني في لجنة تنظيم شروط استغلال المياه مع إسرائيل، قائلاً:" الأردن استعاد حقوقه في الأرض والمياه، واستطاع إنهاء تصريح بلفور، الذي لا يحدد لدولة إسرائيل حدوداً"، ثم استطرد:" إن اتفاقية وادي عربة وأدت فكرة الوطن البديل، وأنهت حلم إسرائيل الكبرى ... والأردن وإن تخلى عن بضعة آلاف من الدونمات، فإنه قد كبر في المساحة"[٤].

ولاحقا وضع صانع القرار الأردني ثقله خلف عملية واشنطن الجديدة على أمل تغيير المعادلات القائمة في المنطقة بحيث تستطيع المملكة الأردنية الهاشمية التخلص أولا من "صداع" غربي النهر، وثانيا التفرغ لمصالحها وقضاياها المعلقة وهي بالعشرات وعلى رأسها الإصلاح والديمقراطية وقانون الانتخاب والجدل الديمغرافي. ولذلك ارتبط موقف الأردن بعبارة أردنية ثلاثية

---

(١) مصدر سابق، "ص١٣–ص١٥".

(٢) خطاب الملك حسين في إحدى تشكيلات الجيش الأردني، تموز/١٩٩٤، ص٤٢.

(٣) مجلة الأسبوع العربي، الصادرة بتاريخ "٣١/تشرين الأول/١٩٩٤"، ص ٢٤–ص٢٥.

(٤) المصدر نفسه.

الأفكار وحاسمة كررها الملك عبد الله الثاني على شاشة القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي ومحورها: لا لأي دور أردني في الضفة الغربية في ظل الوضع القائم حاليا، ولا أمن لإسرائيل بدون عملية سلام، وعمان تعتبر الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة منجزا مرتبطا بمصالحها العليا.

هذه المعادلة الثلاثية حكمت دوما في السنوات العشر الأخيرة وتحديدا في العهد الجديد الخطاب والأدبيات السياسية الأردنية على أمل ضرب عدة عصافير بحجر واحد في الوقت نفسه، من بينها تيقن الإسرائيليين بأن المملكة ليست بصدد قبول دور بصيغة إسرائيلية أو حتى أمريكية في الضفة الغربية فذلك أقرب إلى عملية 'انتحار' سياسي كما وصفت في اجتماع مهم لأركان الدولة الأردنية (١).

وقد أصر وزير الخارجية الأردني الأسبق ناصر جودة على تكرار عبارة قال فيها: عندما نقول دولة فلسطينية بالنسبة لنا في الأردن نقصد: ذات سيادة... تملك مقومات الحياة والديمومة... فيها تواصل جغرافي. الأهم عاصمتها القدس الشرقية على الأقل.

بهذا المعنى نشطت المؤسسة الأردنية لتخليص النخبة الفلسطينية وحتى بعض الأردنية من الوهم القائل بأن الأردن لا مصلحه له بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وأن عمان تدعم ذلك لفظيا لكنها تقف ضده واقعيا.

وحتى يقتنع الفلسطينيون تماما بأن الدولة الفلسطينية أصبحت استراتيجية سياسية أردنية مصلحية بدأ المسؤولون الأردنيون يربطون الأمر بالمصلحة العليا للدولة الأردنية في تثبيت واضح ومباشر حقق الاسترخاء وسط النخبة العاملة مع الرئيس محمود عباس كما قال الدكتور صائب عريقات لسياسيين أردنيين بينهم الوزير جودة، نفسه.

ومن الواضح أن الاستراتيجية الأردنية العاملة لصالح تخليص الفلسطينيين من أوهام 'الأطماع الأردنية' بالضفة الغربية وبالأرض الفلسطينية قصدت وضع الأرشيف الرسمي الأردني في 'سلة أدوات التفاوض' هذا الأرشيف، وكما قال رئيس الوزراء والمفاوض الأردني الأسبق معروف البخيت، لم يخرج من خزنته الأردنية طوال الأعوام الماضية. حتى عند مفاوضات توقيع اتفاقية وادي عربة استعمل المفاوض الأردني الوثائق والخرائط المتعلقة بشرقي نهر الأردن فقط وتقصَّد إبقاء بقية الخرائط العسكرية والمدنية في خزنتها في مؤسسة أردنية سيادية معنية بالاحتفاظ بوثائق الدولة.

---

(١) القدس العربي، 1/9/2010.

http://www.palpeople.org/atemplate.php?id=3398

ورغم أن مسؤولي السلطة هم الذين كشفوا سر هذا الأرشيف الذي تم تسليمه لفريق عباس المفاوض للاستعانة به إلا أن عمان الرسمية لم تعترض أو تنفي. ويتضمن هذا الأرشيف الخرائط والوثائق المتعلقة بمسائل حساسة ومهمة جدا وعلى رأسها ملكيات وعقارات النازحين واللاجئين بكل تفصيلاتها وخرائط الحدود للضفة الغربية الخالية من حدود دولية معترف بها عمليا مما يعني بأن الوثائق الوحيدة المعتمدة دوليا هي خرائط الأردن، فيما يخص الضفة الغربية إضافة لكل الملفات الجيوفيزيائية والجغرافية الخاصة بالبنية التحتية في الضفة [١].

ثانياً -الخطاب الرسمي الأردني من قضية القدس:

كان تحسس منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن حاضرا في مشاريع السلام العربية وقد بدا هذا الخلاف واضحا حين جاء إعلان واشنطن بين (إسرائيل) والأردن بعد يوم واحد من إعلان أوسلو حيث وقع الأول في ١٩٩٣/٩/١٤ ووقع الثاني في ١٩٩٣/٩/١٣ وبعد نحو سنة وقعت اتفاقيات وادي عربة للسلام التي تركت وضع الضفة بما فيها القدس لاتفاقيات أوسلو باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[٢] واكتفت بالحديث عن الأهمية التاريخية والدينية والدور الأردني الخاص على هذه الأماكن، حيث جاء ذلك في الاتفاقية بما نصه تحت البند التاسع (الأماكن التاريخية والدينية) :"سيمنح كل طرف لمواطني الطرف الأخر حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية، وفي هذا المجال تحترم "إسرائيل" الدور الحالي للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي "إسرائيل" أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن"[٣].

ومع أن موضوع القدس كان محددا في الجوانب المشار إليها بالنص في اتفاقيات وادي عربة إلا أنه أثار تحسس منظمة التحرير، وترتب عليه خلاف حاد أثار حفيظة المنظمة في بيان نصه: "يعتبر هذا البند انتهاكا صريحا من قبل "إسرائيل" وليس من حقها إعطاء أي تعهد أو التزام بشأن أراض متنازع عليها ومؤجلة لمرحلة التفاوض النهائي، وإن من شأن ذلك أن يضعف من الموقف التفاوضي الفلسطيني خلال المفاوضات المتوقعة حول الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة" .

---

(١) القدس العربي،1/9/2010 .

(٢) مقررات القمم العربية، وزارة الخارجية الأردنية، عمان.

(٣) معاهدة السلام الأردنية -(الإسرائيلية)، وزارة الخارجية الأردنية، عمان.

وقد رد الأردن على ذلك في بيان رسمي في ١٩٩٤/٧/٢٨ جاء فيه ما نصه : "لم تر الحكومة الأردنية أي تناقض بين استرجاع السيادة السياسية على القدس العربية من خلال المفاوضات "الإسرائيلية" وبين استمرار الأردن القيام بدوره في ممارسته لولايته الدينية على المقدسات الإسلامية في القدس"[١] . ولكن تحولا كبيرا قد طرأ على الموقف الأردني من قضية القدس عقب توقيع السلطة الفلسطينية ممثلة بالرئيس محمود عباس مع الملك الأردني عبد الله الثاني على اتفاق الوصاية الأردنية على القدس فيما عرف باتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات في مارس٢٠١٣ وتنص المادة الثانية منها على: ٢-١ يعمل جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين بصفته صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس على بذل الجهود الممكنة لرعاية والحفاظ على الأماكن المقدسة في القدس وبشكل خاص الحرم القدسي الشريف (المعرف في البند (ج) من مقدمة هذه الاتفاقية) وتمثيل مصالحها في سبيل:

(أ) تأكيد احترام الأماكن المقدسة في القدس؛ (ب) تأكيد حرية جميع المسلمين في الانتقال إلى الأماكن المقدسة الإسلامية ومنها وأداء العبادة فيها بما يتفق وحرية العبادة؛ (ج) إدارة الأماكن المقدسة الإسلامية وصيانتها بهدف:

(١) احترام مكانتها وأهميتها الدينية والمحافظة عليهما؛ (٢) تأكيد الهوية الإسلامية الصحيحة والمحافظة على الطابع المقدس للأماكن المقدسة؛ (٣) احترام أهميتها التاريخية والثقافية والمعمارية وكيانها المادي والمحافظة على ذلك كله.

(د) متابعة مصالح الأماكن المقدسة وقضاياها في المحافل الدولية ولدى المنظمات الدولية المختصة بالوسائل القانونية المتاحة، (هـ) الإشراف على مؤسسة الوقف في القدس وممتلكاتها وإدارتها وفقا لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية.

٢-٢ يستمر ملك المملكة الأردنية الهاشمية، بصفته صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس ببذل المساعي للتوصل إلى تنفيذ المهام المشار إليها في المادة ٢-١ من هذه الاتفاقية.

٢-٣ تعترف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بدور ملك المملكة الأردنية الهاشمية المبين في الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة الثانية وتلتزمان باحترامه [٢].

---

(١) ذياب مخادمة، قضية القدس، ١٩٩٩، الجامعة الأردنية، عمان، ص١٢٠.

(٢) وكالة وفا، وقع رئيس دولة فلسطين محمود عباس، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات، ٢٠١٣/٣/٣١.

http://wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=151002

ويعكس الخطاب الرسمي الأردني مسئوليته تجاه ما تتعرض له مدينة القدس من تهويد. وقد أشار الملك عبد الله الثاني في خطاب له إلى أنه لا يزال النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يجري على قدم وساق مخالفاً لكل قانون دولي، ومعانداً لكل احتجاج دولي ضده قائلاً: نرى النشاط الاستيطاني قائماً في القدس مع أن هذه واحدة من قضايا الوضع النهائي التي لا يمكن التوصل إلى حل لها إلا من خلال المفاوضات، ويشكل ذلك مصدر قلق دولي.

وأضاف: "اقتبس عن جدي هنا قوله إن هناك رابطاً مقدساً يربط المسلمين في كافة أنحاء الأرض بهذه المدينة المقدسة ولا تسعفني الكلمات في وصف الأزمة التي يمكن أن تنتج عن الضرر الذي قد يقع على الأماكن المقدسة بالنسبة لأي دين أو عن الجهود الهادفة إلى محق الهوية العربية للقدس الشرقية".

ثم حذر الملك من "أنه لا يمكن أن نُعلّم الجيل القادم احترام القانون وتقبل الآخر، إذا ما رأى القانون والتفاهم يخفقان المرة تلو المرة" [١].

ونفى الأردن رسمياً وجود أبعاد سياسية لاتفاق الوصاية على القدس. فقد رفض وزير الدولة الأردني لشئون الاعلام ووزير الشئون السياسية والبرلمانية الدكتور محمد المومني تفسير الاتفاقية التي وقعت للدفاع عن القدس والمقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية في القدس على أساس أنها تمهد لكونفدرالية بين الأردن وفلسطين. وقال المومني: لا يمكن فهم ذلك ضمن هذا السياق"، مؤكداً أن الهدف من الاتفاقية التي وقعها العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس "أبو مازن" تكرس وبشكل واضح السيادة الفلسطينية على القدس، مشيرا إلى أن الاتفاقية تتحدث فقط عن المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية.

وأضاف المومني " إن ما يتم التطرق اليه حول ربط الاتفاقية بالكونفدرالية بين الأردن وفلسطين غير صحيح لا من قريب ولا من بعيد"، معتبراً أن أي حديث غير الذي جاء في إطار نصوص الاتفاقية والأهداف التي أعلن عنها يأتي في غير سياقه[٢].

ثالثاً –الخطاب الرسمي الأردني من المطالب الفلسطينية الأخرى:

نصت المادة الثامنة من اتفاقية وادي عربة على أن مشكلة اللاجئين والنازحين هي مشكلة إنسانية ومصدر للمعاناة الإنسانية، وأن الطرفين سيسعيان إلى تحقيق المزيد من التخفيف من حدة المشكلات على الصعيد الثنائي، وعلى تسويتها بشكل كامل في المحافل والمنابر الدولية

(١) صحيفة الرأي الأردنية ٢٠١١/٩/٢٥.

(٢) الوفد، وزير أردني: الاتفاقية على المقدسات لا تمهد لكونفدرالية مع فلسطين ، ٠٣ أبريل ٢٠١٣.
http://www.alwafd.org

وبمقتضى أحكام القانون الدولي، ومن خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة، وذلك ضمن إطار اللجنة الرباعية المشتركة مع مصر والفلسطينيين والمجموعة متعددة الأطراف الخاصة باللاجئين، وقد جاء في السياق ما يلي [١]:

١- أن النص الموجود والمصطلحات المستعملة تستند بشكل واضح إلى قرار ٢٤٢، الذي اعتبر المشكلة ذات أبعاد إنسانية متجاهلا مسبباتها السياسية(تاريخيا).
٢- أن إسرائيل هي مجرد طرف في حل هذه المشكلة الإنسانية، وبالتالي تم تبرئة ساحتها من التسبب فيها عبر عدوانه على الشعب الفلسطيني، وتحملها لتبعات حلها.
٣- أجلت المعاهدة أي حسم للكيفية التي ستتم بها معالجة موضوع اللاجئين والنازحين.
٤- نصت المادة الثامنة البند (ب) الفقرة (٣)، نصا صريحا يدعو بشكل واضح إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن حيث ورد النص" من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها، بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطينهم.
٥- وقد صدر بعد توقيع اتفاقية وادي عربة مجموعة من القرارات بشأن الموقف الأردني تجاه اللاجئين الفلسطينيين، منها ما صدرت عن مدير دائرة الشؤون الفلسطينية في الأردن عاصم غوشى ، والتي نصت على الاتي:

١- الأردن سيخير اللاجئين والنازحين الفلسطينيين بين العودة والبقاء في الأردن.
٢- الأردن سيسعى لعودة متدرجة لمن يختارون العودة وليس العودة الجماعية للنازحين واللاجئين المقيمين لديه وذلك لأن العودة الجماعية إن حصلت ستحدث اختلالات في الوضع الديموغرافي.
٣- العودة المتدرجة ستكون حسب وجهة النظر الأردنية على النحو التالي:
   أ- عودة المغتربين المقيمين في الأردن أولا.
   ب- ثم عودة المبعدين.
   ت-يلي ذلك عودة الأسر المشمولة بجمع الشمل.
٤- من يعودون ستسحب منهم جوازات السفر الأردنية، وستبقى هذه الجوازات مع من يبقى بالأردن.
٥- يشمل مشروع تطبيق السلام التابع لوكالة الغوث على مشاريع اللاجئين والنازحين في الأردن، وعدم اقتصار هذا المشروع على قطاع غزة.
٦- وفي ضوء ما سبق اختلف الجانبين الأردني والفلسطيني، حول بند المعاهد الأردنية- الإسرائيلية الذي يشير لمشاركة أردنية – إسرائيلية بشأن توطين اللاجئين وكذلك النقطة

(١) محمد صقر (وآخرون) مرجع سابق، ص٧٣- ص٧٤.

الواردة في نفس البند والتي تشير لمحادثات بين الطرفين الأردني- الإسرائيلي بشأن عدد اللاجئين والنازحين في الأردن، وكان الأردن أيضا ضد منح الجنسية الفلسطينية للفلسطينيين الذين يختارون البقاء في الأردن وهذه نقطة خلال ظهرت بعد وادي عربة، حيث طرح الجانب الفلسطيني في المحادثات متعددة الاطراف، أنه بعد تخيير اللاجئين بين العودة وبين البقاء خارج فلسطين، فإنه يحق لمنظمة التحرير الفلسطينية منح الجنسية الفلسطينية لم يقررون البقاء في الخارج [١].

ويتلخص الموقف الأردني الرسمي الأخير حول قضايا الحدود واللاجئين والدولة الفلسطينية على ضوء المبادرة الأمريكية التي أطلقها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري نهاية العام ٢٠١٣ برفضه لأي سيادة إسرائيلية على غور الأردن مع القبول بالإطار العام للمبادرة الأمريكية، وقال وزير الخارجية الأردني ناصر جودة:" إن الأردن يرفض أي سيادة إسرائيلية على غور الأردن، ولن نقبل بأي حل في المنطقة لا ينسجم مع مصالحنا". وأضاف: "كما لا نوافق على أي ترتيب لا يوافق الفلسطينيون عليه، ويحول دون ممارسة سيادة الفلسطينيين على أراضيهم.

ولفت جودة إلى وجود ١,٢ مليون فلسطيني مسجلين في الأردن كمواطنين، قائلاً: "إن الأردن يتحمل مسؤولية الحديث عن مصالحه هنا". وأضاف "مصالحنا وطرحنا يجب أن يراعى، وأي حل لسنا مطلعين عليه لن نقبل به. أما فيما يتعلق بمفاوضات السلام الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقال جودة:" إنني مرتاح لها، مرجعا سبب ذلك إلى أن "هنالك خطة زمنية، وليست بلا سقف مفتوح كما كان في السابق، بالإضافة إلى أن الملفات كافة معروضة على طاولة المفاوضات ولا حلول جزئية".

وشدد جودة على ضرورة "أن تكون لفلسطين حدود معترف بها، ووصف ما يُقال عن وجود مؤامرة أو مشروع أميركي يُفرض علينا بأنه مجرد" تخمينات"، مؤكداً أن الأردنيين "مطلعون جدا على ما يجري بالمفاوضات". ثم أضاف: "لا نفاوض نيابة عن الفلسطينيين وكيف تتشكل الحدود داخل الخط الأخضر"، لافتا إلى أن الأردنيين "متفقون على أن الحدود بين الأردن في الجانب الغربي ستكون مع دولة فلسطين" [٢].

---

(١) وليد سالم، حق العودة – البدائل الفلسطينية، ط١، القدس، بانوراما: المركز الفلسطيني لتعميم الديموقراطية وتنمية المجتمع، ١٩٩٧، ص٧٠.

(٢) رأي اليوم، جريدة الكترونية ٢٠١٤/١/٧
http://www.raialyoum.com/?p=38813

المبحث الثاني: الرؤية الأردنية لمستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية:

يتركز الخطاب الرسمي الأردني في ظل حكم الملك عبد الله الثاني بالتأكيد على أنه لا كونفدرالية مع الفلسطينيين قبل قيام الدولة الفلسطينية. وفي هذا السياق أكد عبد الله الثاني، على ذلك خلال حفل تخريج في جامعة مؤتة قائلا: "أن ما نسمعه في بعض الأحيان من حديث عن الكونفدرالية أو غيرها، فهو حديث في غير زمانه أو مكانه، ولن يكون هذا الموضوع مطروحا للنقاش، إلا بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة تماما، وبإرادة الشعبين والدولتين، وأي حديث قبل ذلك، فهو ليس في مصلحة الفلسطينيين ولا الأردنيين. أما الحديث عن الوطن البديل أو التوطين أو الخيار الأردني، والذي تحدثنا عنه أكثر من مرة، فهو مجرد أوهام، والأردن لن يقبل تحت أي ظرف من الظروف، بأب حل للقضية الفلسطينية على حساب الأردن، وهذا من ثوابت الدولية الأردنية ولن تتغير" [١].

كذلك كان موقف الملك عبد الله الثاني واضحاً في تعبيره عن الموقف الأردني حيال القضية الفلسطينية. ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والستين تحدث عن دعم الأردن بقوة لحق الشعب الفلسطيني الثابت في الدولة تجسيداً لطموحاته ووفقا لقرارات الأمم المتحدة وضمن تسوية عادلة وشاملة، وحل لجميع قضايا الوضع النهائي، كما أوضح أن الأردن يسعى إلى تحقيق دفعة دولية قوية نحو نهاية حاسمة للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي لبدء مرحلة جديدة تقوم على السلام الذي يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية والاعتراف بحقوق الفلسطينيين، وبالتالي السماح للناس أن يتطلعوا للمستقبل بكرأمة وأمل. [٢]

وقد حدد الميثاق الأردني العلاقة الأردنية الفلسطينية، في ضوء الحقائق السابقة من خلال المرتكزات التالية :[٣]

أولا: إن الهوية العربية الفلسطينية هوية نضالية سياسية، وهي ليست في حالة تناقض مع الهوية العربية الأردنية ويجب ألا تكون. فالتناقض هو فقط مع المشروع الصهيوني الاستعماري. وكما أن الهوية الوطنية الفلسطينية هي نقيض للمشروع الصهيوني وتكافح من أجل هدمه،

---

(١) خطاب الملك الاردني عبد الله الثاني، خلال حفل تخريج في جامعة مؤتة ،الموقع الإلكتروني لجلة الملك عبد الله الثاني ٢٠١٣/٦/١٦
http://kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/news/view/id/10930/videoDisplay/1.htm

(٢) صحيفة الرأي الأردنية ٢٠١١/٩/٢٥.

(٣) الميثاق الأردني، العلاقات الأردنية الفلسطينية. موقع القوات المسلحة الأردنية.
http://jaf.mil.jo/Arabic/Jordan/JordanCharter/Pages/JordanPalestineRelationship-.aspx

فإن الهوية الوطنية الأردنية من هذا المنظور هي أيضا نقيض للمشروع الصهيوني وتحصين للأردن من مخططات الصهيونية ومزاعمها المختلفة. وبهذا المفهوم يصبح الأردن وفلسطين حالة عربية واحدة، بنضالهما المشترك في التصدي للمخطط الصهيوني التوسعي ورفضهما الحازم لمؤامرة الوطن البديل.

ثانيا : أن انعكاس المتغيرات السياسية على الساحة الدولية والعربية ، وما وقع من تطورات على الساحة الأردنية – الفلسطينية ، تمثلت في قرار فك الارتباط الإداري والقانوني بالضفة الغربية المحتلة ، وموافقة منظمة التحرير الفلسطينية عليه، وقرار إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، واعتراف الأردن بها ، وما نشأ عن تلك التطورات أو بسببها من واقع جديد ، اكد خصوصية العلاقة الأردنية – الفلسطينية وتميزها ، وأصبح أساسا لوضع تلك العلاقة في إطارها الصحيح وإرساءها على أسس ومرتكزات واضحة .

ثالثا: وعلى هذا الأساس، فإنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفهم العلاقة الأردنية – الفلسطينية أو أن تستغل أية حالة فيها من أي طرف وتحت أي ظرف، لتصبح مدخلا للانتقاص من حقوق المواطنة وواجباتها، أو سببا لإضعاف الدولة الأردنية من الداخل، وخلق الظروف التي تؤدي إلى تمرير المشروع الصهيوني لتحويل الأردن إلى وطن بديل عن فلسطين. وبهذا المفهوم يصبح الالتزام بأمن الأردن الوطني والقومي مسؤولية تقع على عاتق المواطنين جميعا، مثلما يؤكد ذلك نضالهم وتضحياتهم الموصولة في سبيل تحرير فلسطين والحفاظ على الأردن وعروبته.

رابعا: لما كانت العلاقة الوحدوية المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين مسألة حتمية، فإن إقامة تلك العلاقة وإدامتها تقتضي احترام خيارات الأردنيين والفلسطينيين في تحقيق أفضل صيغ الوحدة بينهما بما يجعلها نموذجا للوحدة العربية الشاملة.

إن ازدياد المخاطر وغياب الاستراتيجية البديلة، وخصوصية الحالة "الأردنية –الفلسطينية" المستمدة من اعتبارات الجغرافيا والديموجرافيا، لا تجعل من الشأن الفلسطيني شأنا خارجيا، بل هو مشتبك بقوة وتلافيف سياسات الداخل الأردني، بحيث يمكن القول إن جزءا أساسيا من أية مقاربة أردنية لتداعيات أحداث الاضطرابات الداخلية المطالبة بالإصلاح، يرتبط بالمقاربة الأردنية للموضوع الفلسطيني بشكل عام، ومسار التسوية بشكل خاص.

والمشكل اليوم أن الوحدة "الأردنية –الفلسطينية" في السياق الأردني تواجه تحديات داخلية وخارجية متزايدة. فأحداث الاحتجاجات التي شهدتها الأردن على مدار العام الماضي ٢٠١٢ فاقمت من مشكلات النظام الأردني الذي يكابد بدوره جراء استمرار الجمود على مسار التسوية،

وازدياد مخاطر الانزلاق نحو الحل الأردني بالصيغة الإسرائيلية. وهو التهديد الذي يفترض معه أن يندفع النظام الأردني نحو مواكبة الجدل الفلسطيني المحتدم حول استراتيجية المرحلة المقبلة، مرحلة ما بعد سقوط خيار المفاوضات الذي يدخل عقده الثالث من دون جدوى أو نتيجة، وأن يدفع باتجاه تبنى استراتيجية "أردنية –فلسطينية" جديدة مشتركة. بيد أن هذا لم يحدث، بل ربما حدث عكسه من خلال اضطلاع الأردن بأدوار على صعيد إطالة أمد "خيار المفاوضات" الذي أثبتت التطورات التاريخية والمماطلات الإسرائيلية عدم جدواه، وتناسى النظام الأردني أن استراتيجية "الوقت المستقطع" تعمل هنا لصالح "المؤامرة" ولا تخدم هدف دحرها. وأن كل تأخير في اعتماد استراتيجية بديلة لإسقاط مؤامرة "التوطين" معناه بلا ريب، تمهيد الطريق لـ"توطين المؤامرة" على القضية الفلسطينية بل على الأردن نفسه، بصرف النظر عن شكل تلك المؤامرة ومسمياتها. (١) وسواءً انتهت بالتوطين أو بأي شكل من أشكال التسوية السياسية وفق منظور " الإبداع السياسي الغربي".

ولعل إدراك هذا الأمر هو الذي دفع العاهل الأردني الملك عبد الله بن الحسين لدعوة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في يناير ٢٠١٢ للدخول فيما سمى بـ "حوارات استكشافية" لبحث إمكانية استئناف المفاوضات في عمان. وهي المبادرة التي التقت مع إرادة الضلعين الآخرين في مثلث العلاقة (السلطة الفلسطينية وإسرائيل) حول ضرورة التفاعل الإيجابي مع هذه الخطوة في مثل هذا التوقيت لأسباب تكتيكية، بصرف النظر عن قدرة كل طرف أو جهوزيته لتلبية استحقاقات نجاحها.

وبغض النظر عن الأسباب التي دفعت السلطة الفلسطينية للموافقة على حضور تلك "اللقاءات" فإن قيام الأردن برعايتها يوضح في حقيقة الأمر أن النظام الأردني يحاول ملأ الفراغ الذي خلفه سقوط نظام مبارك في مصر. ويعكس في الوقت ذاته الرغبة الأردنية في تأدية هذا الدور، خشية الانحياز المصري مستقبلا (٢). ويضاف إلى ذلك أن قيام الأردن بهذه المبادرة يؤكد أن القيادة الأردنية لا تزال تنطلق في سياستها من جملة قناعات منها:

أولاً – أن مسار التسوية لم يسقط كليةً وأنه بالإمكان الاستمرار في التمسك به خيارا استراتيجيا، بغض النظر عن كونه وحيدا أم لا.

---

(١) عريب الرنتاوى، "مؤامرة التوطين وتوطين المؤامرة"، الدستور، عمان، ٢٠١٢/١/١٩.

(٢) محمد جمعة، العلاقات العربية–الفلسطينية. مستجدات ما بعد الثورات، كراسات استراتيجية مركز الأهرام للدراسات، ١ أغسطس ٢٠١٢.

http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=1030529&eid=1531

ثانياً –أن الوضع في الأردن وداخل الإقليم لا يزال دون مستوى الإقدام على مخاطرة استراتيجية تهدد "السلام الأردني –الإسرائيلي" وسيكون لها تداعياتها على علاقة عمان بواشنطن تحديدا.

وفي هذا الإطار يتحسب النظام الأردني بشدة لخيارات مثل حل السلطة أو اندلاع انتفاضة ثالثة محتملة في الضفة الغربية، لما ستحدثه من أثر هائل في الداخل الأردني الذي يشكل فيه الفلسطينيون نسبة كبيرة. بالإضافة إلى أنها ستضعف من قدرة النظام على مجابهة الضغوط التي تمارسها قوى معارضة أردنية لتعليق معاهدة السلام مع إسرائيل، إذ التقت مطالب الشارع الأردني بمطالب المعارضة التقليدية مثل جبهة العمل الإسلامية واليسار الأردني في هذا الشأن، مع تجدد الاحتجاجات الشعبية في الأردن عام ٢٠١١.

ثالثا –أن السلطة الفلسطينية لن تتحول نحو خيارات أو بدائل أخرى خلافا لمسار المفاوضات الثنائية، ما لم يحدث انفجارا للأوضاع من الداخل. وبالتالي فثمة ضرورة أردنية ملحة للتنسيق بشكل أكبر مع السلطة الفلسطينية، لضمان عدم قطع الطريق على المفاوضات، حتى ولو كانت متوقفة بقرار إسرائيلي، فالمغزى هنا أن تبقي الأردن هذا الملف مفتوحا لأكبر وقت ممكن، تحسبا من سيناريوهات أخرى قد تمثل تهديدا أكبر لاستقرار النظام [١].

وينبغي أن يذكر في هذا السياق، تلك الزيارة المهمة والمفاجئة التي قام بها الملك عبد الله الثاني لرام الله في شهر نوفمبر ٢٠١١، وهي الزيارة الرابعة له لمناطق السلطة منذ نشأتها في سنة ١٩٩٤، والثانية لمدينة رام الله، والأولى له في عهد أبو مازن. هذه الزيارة استهدفت تدعيم موقف السلطة السياسي عقب خسارة أول جولة من جولات طلب الاعتراف بفلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المنبثقة عنها. فضلا عن أنها كانت بمثابة رسالة تطمين قوية لمحمود عباس والسلطة والمنظمة، مفادها أن العلاقة النشطة مع حماس، لن تكون بحال من الأحوال، على حساب العلاقة مع "الشرعية الفلسطينية"، وأن الأردن ما زال على موقفه الذي لا يعترف إلا بالمنظمة (واستتباعاً السلطة) كممثل شرعي للشعب الفلسطيني.

رابعاً –الرهان على أن برجماتية قيادة حركة حماس سوف تدفعها إلى عدم التورط في انتقاد الدبلوماسية الأردنية جراء اضطلاعها بهذا الدور، لاسيما في هذا التوقيت الذي تستعيد فيه حماس تواجدها الرسمي في عمان. فضلا عن مسحة "الاعتدال" التي تبديها حماس في إطار سعيها لإعادة التموضع تجاوبا مع المعطيات الجديدة التي أفرزها "الربيع العربي."

---

(١) Curtis R. Ryan, "Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan," British Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 38, Issue 3, 2011, pp. 367- 390.

اللافت في الأمر، أن هذه السياسة الأردنية التي تعكس الحرص على عدم قطع الطريق أمام المفاوضات، قد ولدت رد فعل إسرائيلي يعكس تفهم تل أبيب للظرف الدقيق الذي يمر به الأردن في ظل الأوضاع الجديدة التي تعيشها المنطقة [١].

(١) محمد جمعة، العلاقات العربية-الفلسطينية، مرجع سابق

الفصل السادس

الخطاب الشعبي الأردني تجاه الثوابت الوطنية الفلسطينية في ضوء اتفاق وادي عربة

المبحث الاول: موقف الأحزاب السياسية من القضية الفلسطينية في ضوء اتفاق وادي عربة

المبحث الثاني: موقف مؤسسات المجتمع المدني تجاه العلاقات الأردنية الفلسطينية في ضوء اتفاق وادي عربة

المبحث الاول: موقف الأحزاب السياسية من القضية الفلسطينية في ضوء اتفاق وادي عربة.

انقسم الرأي العام في المجتمع الأردني بكافة شرائحه، لفئة معارضة، وفئة مؤيدة، وأخرى متحفظة. ولا شك أنها شكلت ضاغطاً على صانع القرار الذي يرى أن مصلحة المجتمع تقتضي توقيع هدا الاتفاق في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية، فركز صانع القرار في خطاباته على الإيجابيات وضرورة الدخول في مثل هده التسوية، والعمل على تخفيف نقاط الإتلاف وتقريب الفرصة على الاستنزاف الداخلي سواء في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وتمثل رأي آخر في القوي السياسية المعارضة لهده الاتفاقية مع إسرائيل، وحتي بعد توقيعها بقيت الدعوة مستمرة لنقضها، وحيث أكدت بعض الأحزاب معارضتها من خلال نوابها في البرلمان، وأشار بعضهم إلى رفضها وعدم السماح بالاعتراف بإسرائيل، ولإيمانهم بأن المعاهدة ستوفر الأمن لإسرائيل، إضافة لجعلها جزءاً من المنطقة، وأنها ستهيمن فيما بعد على الاقتصاد الأردني[١].

وفيما يلي استعراض لأهم ردود الأفعال المختلفة، الشعبية والرسمية على توقيع معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية، حيث سيتم التطرق في المبحث الأول لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية بأطيافها المختلفة الإسلامية والقومية واليسارية، ولبيان ردود أفعالها تجاه التطبيع مع إسرائيل، بينما سيتطرق المبحث الثاني، لمواقف مؤسسات المجتمع المدني من نقابات مهنية ومؤسسات أخرى من توقيع المعاهدة.

شهدت فترة بعد الحرب العالمية الثانية، إلحاحا متزايد على ضرورة التأطير القانوني للأحزاب حيث استجاب الدستور الأردني لهدا المطلب عام ١٩٥٢، من خلال المادة السادسة عشرة، فيما كان عام ١٩٥٢ عام صدور أول قانون للأحزاب السياسية [٢]. ويوجد في الأردن مجموعة من الأحزاب السياسية ، المسجلة والتي تعمل بطريقة قانونية منذ سن قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٢ عام ١٩٩٢، الذي مكنها بشكل رسمي من ممارسة نشاطها السياسي بعد فترة من التوقف، وتشكل هدة الأحزاب طيفا واسعا من التيارات والانتماءات السياسية التي يعود بعضها إلى أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات في الفترة التي سبقت قرار الملك عام ١٩٥٧،

---

(١) سهم النوايسة، القرارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأردنية من عام ١٩٧٠–١٩٩٩ (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الأردنية ،٢٠٠١، ص١٤٨.

(٢) مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي ،ط١، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص٨.

بحظر الأحزاب السياسية في تلك الفترة وتقييد نشاطات الاتحادات والمنظمات الاجتماعية ومنظمات العمل [١].

وفي أعقاب استئناف الحياة النيابية في الأردن في عام ١٩٨٩، وبدء مرحلة التحول السلمي نحو الديمقراطية ، ونتيجة لإجراء انتخابات عامة بمشاركة الأحزاب السياسية المعارضة بعد تعطيل دام ٢٢عاما لهدة الانتخابات، عادت الأحزاب السياسية الأردنية تباشر نشاطها في تشرين الثاني / اكتوبر عام ١٩٨٩، ففي ١٩٩١ تم اعتماد الميثاق الوطني الذي اقرته اللجنة المطلبية في نيسان ١٩٩٠، وبناء علية أقدمت الأحزاب السياسية للحصول على ترخيص وفقا لقانون الأحزاب السياسية رقم٣٢ لسنة ١٩٩٢، وذلك في عهد حكومة الشريف زيد بن شاكر الثانية[٢].

ويمكن تقسيم مواقف الأحزاب السياسية المعارضة إلى ثلاثة تيارات رئيسة، هي:

أولا: موقف الأحزاب الإسلامية:

يمثل هذا التيار حزب جبهة العمل الإسلامي، إضافة إلى حزب الحركة العربية الديمقراطية الإسلامية "دعاء".

وتعتبر جماعة "الإخوان المسلمون" وجناحها السياسي حزب جبهة العمل الإسلامي، من أكبر الأحزاب الإسلامية الموجودة في الساحة السياسية الأردنية. ولطالما وقفت الجماعة موقف المعارض لسياسة التطبيع مع إسرائيل، مؤكدة أنها لم تتخل عن أية قضية عربية وخصوصا القضية الفلسطينية معللة ذلك بأن إسرائيل أسقطت كل قرارات الشرعية المتعلقة بفلسطين بما في ذلك حق العودة للمناطق المحتلة عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٩.

فلقد قامت جماعة الإخوان المسلمين بإحياء مهرجان وصف بأنه الأكثر جماهيرية، حيث ركز المتحدثون فيه (عبد المجيد الذبيان، المراقب العام للجماعة، والنائب العام همام سعيد والنائب بسام العموش) على أن توقيع اتفاقية مع إسرائيل هو تفريط في الحقوق والمقدسات الأردنية والفلسطينية، وأن الرفض لهذه الاتفاقية يعني رفض جميع استحقاقات تطبيع العلاقات مع العدو. وقد كانت جماعة الإخوان المسلمون وجناحها السياسي حزب جبهة العمل السياسي قد

---

(١) مصطفي الحمارنة (وآخرون)، العلاقات الاردنية الفلسطينية الي اين ط٢، عمان مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨، ص٦٩.

(٢) طالب عوض، التحولات الديمقراطية في الأردن (١٩٨٩-١٩٩٩) ط١، رام الله ،مواطن : المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ،٢٠٠٠، ص١٧- ٢١.

قاطعت حفل توقيع المعاهدة، كما قاطعت في اليوم نفسة الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون أمام مجلس الأمه [(١)].

كما أصدرت جبهة العمل الإسلامي بيانا هاجمت فيه الحكومة بلهجة حادة بعد الحدث الذي قامت به الحكومة الأردنية ضد النائب العام الإسلامي (عبد المنعم أبو زنط) بعزلة عن خطبة الجمعة وقامت بالاعتداء عليه. وردا على ذلك، أصدرت الجبهة بياناً جاء فيه: أنه "ما أن فرغت الحكومة الأردنية من توقيع معاهدة السلام مع الكيان الغاصب لأرض فلسطين والجولان ولبنان حتي أوعزت لأجهزتها بالإتيان على الحرية والحقوق الدستورية للأحزاب والمواطنين في التعبير عن آرائهم تجاه هذا الحدث الذي شكل منعطفا خطيرا في تاريخ شعبنا وأمتنا ، حيث فتحت بوابة الغزو الرسمي والعلني للمشروع الصهيوني للهيمنة السياسية والثقافية على شعبنا وأمتنا". وختمت البيان بالقول "إننا نحمل الحكومة كامل المسئولية عما حدث ونعتبرها قد بدأت إثارة فتنة لا تخدم إلا العدو الذي صالحته بالأمس وحالفته اليوم"[(٢)].

وقد ذهب الدكتور عبد الله العكايلة النائب الإسلامي، في كلمه القاها أمام مجلس النواب متحدثا باسم نواب جبهة العمل الإسلامي، إلى حد تجاوز مخاطبة الحكومة – كما هي العادة ومخاطبة الملك مباشرة– لاعتقاده أن الأمر فوق قدرتها على تقديم إجابة صحيحة عنه فتساءل: "إن كان إنهاء الأردن حالة العداء مع العدو الصهيوني يعني تلقائيا أننا أصبحنا منصفين كأعداء للنظام باعتبارنا أعداء للعدو الصهيوني الذي دخلت الدولة معه، من خلال إجراءات حكومتنا وإعلامنا، إلى واقع تحالف أو وحدة عمليات التوطين التي تهدف إلى إضاعة حقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى بلادهم. بالإضافة إلى ذلك ساهمت الجماعة في تنظيم مسيرات واجتماعات وندوات تحث الشعب الأردني على المعارضة لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية" [(٣)].

وهناك حزب إسلامي آخر كان من بين الأحزاب الإسلامية التي عارضت المعاهدة وهو حزب الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية – (دعاء) [(٤)] وكان لهذا الحزب رأياً في مقاومة ومعارضة التطبيع مع إسرائيل، فهو يؤمن بالديمقراطية الإسلامية وبالوحدة العربية، ويرفض مبدأ

---

(١) عمر شبانه، ردات الفعل في الاردن، مجله الدارسات الفلسطينية، بيروت، ع٢٠، خريف ١٩٩٤، ص١٠١.

(٢)عمر شبانه، مرجع سابق، ع٢٠، ص١٠١– ١٠٢.

(٣) المرجع نفسه، ص١٠٢–١٠٣.

(٤) هي حركة سياسية تأسست بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٢ تحت شعار (تعال نتعلم كيف نختلف)، حيث ترتكز في فكرها وأهدافها على خمس جدليات أساسية هي: جدلية العروبة الإسلام، جدلية الديمقراطية والشوري، وجدلية العقل والنص المطهر، والمذهبية، والعلاقة المسيحية والإسلامية. انظر: مهدي جرادات مرجع سابق، ص١٤.

الوصاية الدينية، ويسعي من أجل تحرير فلسطين، وتحرير الأمة العربية من التبعية للاحتلال الإسرائيلي والأمية والتخلف، ومن أجل العمل على توحيد الوطن العربي بشكل تدريجي [١].

ثانيا: موقف الأحزاب القومية:

يتألف التيار القومي من عدة أحزاب تعود جذورها إلى حزب البعث العربي، وبعض الأحزاب القومية الاخرى[٢]. وبعد عام ١٩٩٢ خرجت على الساحة الأردنية أحزاب المعارضة، نتيجة لإزالة الحظر الحزبي من قبل الحكومة. ومن هذا المنطلق بدأت الأحزاب القومية المعارضة عملها ضد المفاوضات الأردنية الإسرائيلية في التسعينات من القرن الماضي، فرفضت جدول الاعمال الأردني الإسرائيلي، وأيضا معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. وكان تبرير تلك الأحزاب أن أية اتفاقية توقع مع إسرائيل تعتبر تخلياً عن القضية الفلسطينية ، حيث لا يجوز التفريط بأي جزء من الأراضي العربية أو المفاوضة عليها [٣].

ففي نيسان/أبريل عام ١٩٩٣، حصل حزب البعث العربي القومي على ترخيصه القانوني بعدما تقدم (٧٦) مؤسسا بهذا الطلب . وكان من أبرز المؤسسين للحزب والمفوضين بإجراء ترخيصه هم: محمود موسي المعايضة، وفؤاد خليل دبور، ومحمد هزاع البطانية، وعاصي نصراوين، ومحمود البستنجي[٤].

ويري الحزب أن الصراع مع العدو الصهيوني تاريخي، ولن تنهيه معاهدة أو اتفاق، وأن إسرائيل كيان غير شرعي قام فوق أرض عربية اغتصبتها بالقوة، وأن السلام القابل للاستمرار والحياة هو السلام الذي يحقق الأمن والاستقرار لهذه المنطقة وهو السلام العادل والشامل والمستند إلى عودة الحقوق العربية لأصحابها كاملة غير منقوصة. ويرى الحزب أن الحلول العربية الجزئية والمنفردة غير قابلة للبقاء وتحمل في ثناياها بذور فشلها [٥].

وسجل الحزب ملاحظاته على معاهدة السلام الأردنية في النقاط الإسرائيلية التالية: [٦]

---

(١) طالب عوض، مرجع سابق، ص٢٧.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) نظام عساف، الأحزاب السياسية الاردنية ١٩٩٢-١٩٩٤ قضايا ومواقف ،عمان، مركز الاردن الجديد للدراسات، ١٩٩٨، ص١٦٤-١٦٥.

(٤) هاني الحوراني (وآخرون)، الأحزاب السياسية الأردنية – عوض موجز، عمان، مركز الاردن الجديد للدراسات ١٩٩٣، ص١٥٩.

(٥) نظام عساف، مرجع سابق ، ص١٦٥-١٦٦.

(٦) المرجع نفسه، ص١٦٦.

١-خروج المعاهدة عن قرارات الشرعية الدولية وبخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي ينص على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، إذا أبقت المعاهدة على الوجود الإسرائيلي في الباقورة، (نهاريم) وفي وادي عربة (تسوفار).

٢-أخرجت المعاهدة الأردن من محيطة العربي عندما أكدت على إلغاء التشريعات والاتفاقات والعلاقات بما ينسجم ونصوص المعاهدة.

٣-أكدت المعاهدة على منع انتشار الدعايات المضادة للعدو الصهيوني من قبل أي تنظيم موجود فوق الأراضي الأردنية.

٤-أخرجت المعاهدة موضوع المياه بمعزل عن الأطراف العربية ذات العلاقة، وبخاصة سوريا

٥-نصت المعاهدة في المادة السابعة على إنهاء المقاطع، وانطلاقا من هذه الملاحظة يرفض الحزب المعاهدة الأردنية الإسرائيلية [١].

وكذلك باشر (الحزب العربي الديمقراطي الأردني) الذي كان قد حصل على ترخيصه عام ١٩٩٠، نشاطه كحزب معارض على الساحة السياسية الأردنية، حيث طالب بإلغاء معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، انطلاقا من المبادئ التالية:

- وجوب إدراك التسوية من الجانب المعادي.
- رفض التسوية ، لا من حيث المبدأ، وإنما من حيث المضامين.
- رفض التفرد والتسابق على التنازلات وعدم الشمول للمسارات العربية كافة، وعدم تأمين الحد الأدنى من الحقوق العربية. بالإضافة إلى ذلك يدعو الحزب إلى مقاومة محاولات الهيمنة السياسية، والاقتصادية، والثقافية عن طريق المظاهرات والنداءات والاجتماعات [٢].

وقد ظهر حزب آخر يعرف جبهة العمل القومي ويؤكد الحزب أنه يجب تحرير الوطن العربي من كل أشكال التعبية السياسية والثقافية والاقتصادية، وتصفية كل ما فرضته ظروف الاحتلال والتعبية عليه، كذلك تحرير الأمة من الفقر والحاجة، وكل أشكال الظلم الاجتماعي. وهو يعمل على تحقيق الأهداف القومية وتحقيق الوحدة العربية وقيام دولة عربية واحدة تضم كل الأراضي على أساس الاندماج الكامل. ويعتبر هذا الحزب من أبرز الأحزاب المناهضة لمسيرة السلام، وأحد الأحزاب المؤسسة للجنة الشعبية الأردنية لمقاومة التطبيع مع العدو الإسرائيلي. ونتيجة للتوقيع على معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، قام الحزب بالانتشار في أوساط

(١) نظام عساف، مرجع سابق، ص١٦٧.

(٢) المرجع نفسه، ص١٦٧-ص١٦٨.

الجماهير وخاصة في المخيمات والقرى ، وعمل على تنظيم مختلف المسيرات التي تندد بالتعامل مع العدو الإسرائيلي، أينما كان(١).

ولعب الحزب دورا مهما في معارضته لمسيرة السلام عن طريق اشتراكه مع حزب جبهة العمل الإسلامي، حيث اشترك الحزبان في العديد من الأنشطة السياسية من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات الصحفية، وإصدار بيانات سياسية تعارض التعامل مع العدو. و كان للحزب أيضا اتصال مباشر مع الأحزاب والقوى القومية في الوطن العربي لإجراء الحوار معها بهدف تشكيل جبهة قومية عربية وتحقيق وحدة التيار القومي بالوطن العربي (٢).

ثالثا: موقف الأحزاب اليسارية:

تشكل الأحزاب اليسارية جزءا كبيرا من الحياة السياسية الأردنية التي شكلت ضاغطاً على الحكومة الأردنية في علاقتها مع إسرائيل، فقد سجلت هذه الأحزاب مواقف ما بين معارضة ومؤيد لمعاهدة السلام الأردنية، وأهم هذه الأحزاب:

١- حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد): وهو ينتهج سياسة متشددة في معارضة التسوية مع إسرائيل على الجبهتين الأردنية والفلسطينية. ويتصدر الحزب مقاومة التطبيع، فلقد تقدمت وزارة الداخلية في العام ١٩٩٦، بدعوى إلى المحكمة لإلغاء ترخيص الحزب، بسبب ارتباطه مع جبهاته غير أردنية (الجبهة الديمقراطية) التي تقاوم الاحتلال(٣).

٢-الحزب الشيوعي الأردني: وهو حزب معارض للتطبيع مع إسرائيل انطلاقا من أهدافه التي رسمها، فقد عمل الحزب على صيانة استقلال البلاد السياسي، وتطوير استقلالها الاقتصادي بعيدا عن كل الأشكال التبعية والعلاقات الخارجية غير المتكاملة، وكذلك تعزيز الثقافة الوطنية وتنميتها بعيدا عن كل أشكال التبعية لإسرائيل (٤).

٣- حزب الوحدة الشعبية الديمقراطية الأردني الذي يتميز بنفوذة في النقابات العمالية والمؤسسات الثقافية والنسوية، ولا سيما في أوساط المخيمات الفلسطينية، حيث يتبني الحزب سياسية الجبهة الشعبية في مواقفها الرافضة لعمليات التسوية واتفاقيات السلام مع إسرائيل،

---

(١) تريز سليم حداد ، ملف الاحزاب السياسية في الاردن ١٩١٩-١٩٩٤، عمان ، مطابع صوت الشعب ، ١٩٩٥، ص١٠٧.

(٢) تيريز حداد، مرجع سابق ، ص١٠٧- ١٠٨.

(٣) طالب عوض، مرجع سابق ، ص٣١- ٣٢.

(٤) المرجع نفسة ، ص٣٠.

حيث إأن الحزب كان قد تأسس على نهج منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة عزمي الخواجا.

الحزب الديمقراطي الاشتراكي الأردني–الحزب التقدمي.

وكان لهذا الأحزاب دورا فعالا، مع باقي أحزاب التيارات اليسارية في إصدار البيانات وحضور الندوات والمحاضرات المنددة بالتطبيع مع إسرائيل.

وفي نهاية الحديث عن بعض أهم الأحزاب السياسية الأردنية، والتي قاومت التطبيع وعارضت اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، لا بد من إيضاح أن سياسة التحالف بين أحزاب المعارضة أسفرت عن تشكيل (اللجنة العربية لمجابهة اتفاقيات الذل والإذعان)، والتي دعت إلى عقد المؤتمر الشعبي الأردني لحماية المواطن ومجابهة التطبيع والذي انعقد بتاريخ التاسع والعشرين من أيلول عام ١٩٩٥، كثمرة لجهود حثيثة بذلتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر والمؤلفة من تسعة أحزاب معارضة، وعدد من الشخصيات المستقلة. فقد قامت هذه الأحزاب بإصدار بيانات تندد بالتطبيع مع الجانب الإسرائيلي، ورفضت جميع عمليات التوطين، والتي تهدف إلى إضاعة حقوق الشعب الفلسطيني، في العودة إلى بلادهم بالإضافة إلى تنظيم مسيرات واجتماعات وندوات تحث الشعب الأردني على معارضة معاهدة السلام بدءاً بمؤتمر مدريد إلى إعلان المعاهدة الأردنية الإسرائيلية.

وقد بلغ عدد أعضاء المؤتمر أكثر من ألف عضو، وتم إصدار عدة قرارات منها [١]:

١- قرار بإجازة ميثاق حماية الوطن ومجابهة التطبيع.

٢-قرار يدعو للعمل المشترك بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني، وتطوير أشكال المساندة والتضامن الكفاحي بينهما في اطار المواجهة العربية الشاملة ، لإفشال اتفاقيات أوسلوا وكذلك اتفاقيه وادي عربة.

٣-قرار بمجابهة المشاريع الحكومية الأردنية التي تبيح التعامل مع العدو الصهيوني، وتسمح ببيع العقار له وادانه قوانين المقاطعة.

٤-استنكار السياسات الحكومية التي تقوم بانتهاك الحريات العامة للمواطنين.

٥-قرار حول ضرورة التكامل الاقتصادي العربي والأمن القومي العربي والوحدة العربية لمجابهة ما يسمي بالنظام (الشرق أوسطي).

٦-قرار يطالب بفك الحصار عن العراق، وعدم التدخل في الشئون الداخلية له ولأي بلد عربي.

٧-قرار بدعم المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الصهيوني لجنوب لبنان.

---

(١) الحباشنة، مرجع سابق، ص١٨٠.

٨–قرا رحول حق العودة للاجئين والنازحين الفلسطينيين.

وهكذا انطلقت معارضة الأحزاب لمعاهدة السلام وللتطبيع مع إسرائيل، من المشاعر الشعبية العميقة، المعادية لإسرائيل في المنطقة، وظلت الصحف الأردنية، على الرغم من الضغوط الحكومية، تعرض إسرائيل بصورة سلبية. ومن هنا، لا عجب في أن يسمي الأردنيون السلام مع إسرائيل، بقولهم إنه " سلام الملك"[(١)].

(١) هاني الحوراني(وأخرون)، عقد من الديمقراطية في الأردن ١٩٨٩–١٩٩٩، عمان، مركزا الأردن الجديد للدراسات، ٢٠٠١، ص ٢٤١.

المبحث الثاني: موقف مؤسسات المجتمع المدني تجاه القضية الفلسطينية في ضوء اتفاق وادي عربة:

أولا: موقف النقابات المهنية:

لعبت النقابات المهنية الأردنية دورا هاما، بل متميزا في تبني القضايا الوطنية القومية، حيث انتصرت للعديد من القضايا في الوطن العربي، وأهمها القضية الفلسطينية . و برزت على المستوي المحلي النقابات المهنية المختلفة بمواقفها المشرفة وساعدت في كل هذه ماديا وبشريا.

وانجذبت هذه النقابات نحو نشاط متجدد خاصة، حول قضية مقاومة تطبيع العلاقات مع إسرائيل . فمنذ توقيع اتفاقية وادي عربة أقامت النقابات المهنية نشاطها بكل حزم وفاعلية. وقد برزت فعاليات تلك النقابات في الاجتماع الموسع الذي ضم مجالس النقابات، والذي مارس كل مظاهر الاحتجاج على توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل. وتجسد ذلك برفع اللافتات والأعلام السود التي جللت مبني النقابات المهنية يوم توقيع المعاهدة[١].

ويمكن القول، بأن النقابات المهنية الأردنية بشكل عام كان لديها رؤية واحدة – إلى حد كبير – فيما يتعلق بعملية السلام مع إسرائيل بشكل عام، واتفاقية وادي عربة بشكل خاص، وما تفرع عنه من نتائج كالتطبيع، إذ تعتبر ذلك تفريطا بالأرض واستسلاما لإرادة اليهود. فقد قاومت جميعها مبدأ التطبيع مع إسرائيل، ولكن نقابات المهندسين والمحاميين والأطباء كانت الأبرز في مواقفها ونشاطها، وهو ما جعلها جديرة بالتفرد بعرض خاص بها:

١ –موقف نقابة الأطباء:

كان لنقابة الأطباء دور مهما في مقاومة التطبيع، وذلك على مستوى أعضاء النقابة وعلى المستوى الشعبي، حيث قرر مجلس النقابة بتاريخ ١٩٩٤/٨/٢٠، مقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني حيث جاء في قراره: [٢].

أ- منع الاتصال مع الأطباء المباشر والجمعيات الطبية الإسرائيلية، سواء كان اتصالا فرديا أم جماعيا.

---

(١) شبانه، مرجع سابق، ع٢٩، ص١٠٥.

(٢) عمر خريوش حمايل، النقابات المهنية الأردنية خصائصها المؤسسية ودورها السياسي، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات، ٢٠٠٠، ص١٤٣

ب- منع حضور المؤتمرات الطبية أو الندوات التي تعقد داخل فلسطين وتشرف أو تشارك فيها جمعيات طبية إسرائيلية.

ج- منع دعوة أطباء أو جمعيات إسرائيلية، إلى حضور مؤتمرات طبية أو مشاركة طبية داخل الأردن.

- - منع ترويج الأدوية أو الاجهزة الطبية التي تصنعها من شركات إسرائيلية، وعدم قبول وكالات طبية إسرائيلية.
- مقاطعة المستشفيات أو الشركات أو الأشخاص الذين يتعاملون، أو يعقدون اتفاقيات طبية مع الشركات الإسرائيلية.

د-اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الأطباء، الذين يخالفون هذا القرارات (١).

وشكل مجلس النقابة لجنة مقاومة التطبيع في ١٩٩٥/٥/١٥، بناء على قرار الهيمنة العامة للنقابة، والتي قررت مقاومة التطبيع مع إسرائيل، وإلزام المجلس بهذا القرار، على أن تكون المرجع الوحيد في هذا المجال، وبادرت نقابة الأطباء مع نقابتي الصيادلة وأطباء الأسنان لتوحيد مواقفها من موضع التطبيع، وعقدت ورشات عمل مع نقابات المهندسين، والمهندسين الزراعيين، والصيادلة وأطباء الأسنان، وشركات الأدوية الأردنية واتفقت على ما يلي:

- تشكيل لجنة مشتركة لمقاومة التطبيع، واعتمدت هذه اللجنة من قبل مجلس النقباء.
- إصدار نشرة باسم "لا للتطبيع".
- إعداد دراسة حول الصناعة الدوائية في الكيان الإسرائيلي.

وقامت النقابة بتنظيم حملة إعلانية واسعة، للكشف عن مخاطر التطبيع، وأقامت لجنة شعبية لمقاومة التطبيع، على مستوي الأردن، وقامت كذلك بالتنسيق مع الهيئات والأحزاب السياسية والنقابات الأخرى، وذلك من أجل توحيد الجهود في مقاومة التطبيع ، وشاركت في دعوة الأحزاب (ستة أحزاب) إلى اللقاء الوطني لمقاومة الإذعان والتطبيع، بالإضافة إلى أنها نظمت ورشة عمل حول مقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، وحول إجراءات النقابة بحق من يقوم بالتطبيع مع إسرائيل. ويرى "باسم الدجاني" نقيب الأطباء خلال الفترة ١٩٩٥- ١٩٩٩، أن قرار رفض التطبيع مع اليهود، هو قرار تم اتخاذه بالإجماع ونحتكم إليه، وإذا قام طبيب بممارسة التطبيع فمعني ذلك أنه تجاوز تعليماته النقابية وسيتعرض للتحقيق، وهذا إجراء تأديبي لا يعتبر انتهاكا لحقوق الفرد، بل حماية لمصلحة المجتمع ، وقد تم مراجعة أطباء قاموا بالتطبيع

(١) عمر حمايل، المرجع نفسه، ص١٤٣.

مع إسرائيل في أعمال المؤتمر الاقتصادي الأول في أعمال المؤتمر الاقتصادي الأول في عمان ١٩٩٥، وتم التحقيق مع الأطباء واتخاذ إجراءات ضدهم[١].

٢ – موقف نقابة المهندسين:

تعتبر نقابه المهندسين من اكثر النقابات فعالية في مجال مقاومة التطبيع، وذلك من تحديديها الدقيق لمفهوم التطبيع ومن هو المطبع ، وتتميز النقابة باتساع نشاط لجنة مقاومة التابعة لها، وكذلك بإيجاد خطة عمل تسترشد بها اللجنة في عملها لمقاومة التطبيع. وقد يعود السبب في ذلك إلى موقف النقابة الرافض لكافة الحلول السلمية مع العدو الصهيوني من خلال مواقف قيادتها. ويعتبر (ليث شبيلات) من أكثر النقابين نشاطا في معارضة سياسيات الحكومة السلمية ، من منطلقات متعددة حيث يقول: إن عدم ائتلاف القوى المنتجة على الشعار الوطني "لا للتطبيع" يصل إلى حد الخيانة في هذا الوقت بالذات، ويعتبر ذلك عمل من أعمال التطبيع "، الذي حددته النقابة في شقين:

الأول: تطبيع غير مرئي وهو الأخطر، ويشمل في فتح الباب أمام العدو لتخريب الاقتصاد الأردني وتدمير بنيته الإنتاجية لكي يصبح تابعا للعدو، واقتصاده وبالتالي تنفيذ مخطط الصهيونية والغرب لتكوين سوق أوسطي تتحكم فيه برامج صندوق النقد الدولي وما يتبعه من آثار على خفض الأجور ونزول سعر الدينار وخصخصة الشركات، فالتطبيع مع النظام واقتصاد السوق وتخفيض الجمارك يقود إلى التطبيع على نظام شرق أوسطي جديد.

الثاني: تطبيع مرئي يتمثل في مفاوضة العدو والجلوس وعقد الاتفاقيات المختلفة معه [٢].

فقد برزت النقابة في معارضة اتفاق وادي عربة عن طريق لجنة مقاومة التطبيع، وعقدت ندوات ومهرجانات وطنية تهدف إلى توعية الشعب الأردني تجاه عناصر التطبيع التي تصدر من قبل أي جهة أو أي فرد أردني، وتوجبه تحذيرات لتلك الجهات أو الأفراد من مخاطر التعرض لمقاطعة أعضاء نقابة المهندسين ([٣]).

وانطلقت النقابة في مقاومتها للتطبيع من منطلقات دنييه وأخلاقية ووطنية، فأما المنطلقات الدينية فتظهر من خلال تعريفها للتطبيع، حيث تعتبر أن عقد الاتفاقيات مع العدو الصهيوني إسهام في تنفيذ مختلف للقيم الإنسانية والإسلامية والقومية.

---

(١) عمر حمايل مرجع سابق، ص.١٤٤.

(٢) المرجع نفسه، ص١٤٦.

(٣) نشرة (لا للتطبيع) نشرة شهرية دورية تصدرها لجنة مقاومة التطبيع في نقابة المهندسين الأردنيين، ع١، ١٩٩٤.

وأما المنطلقات الأخلاقية للنقابة، فتكمن في أن التطبيع نوع من أنواع التآمر، على تطور وتقدم الأمه العربية والإسلامية، ويجب مقاومته والوقوف له بالمرصاد.

وأما المنطلقات الوطنية، فقد عبرت عنها النقابة بالقول:" إيمانا من نقابة المهندسين الأردنيين بضرورة القيام بدورها الوطني وتحمل مسئولياتها تجاه قضايا أمتنا الأساسية، وفي مقدمتها مقاومة مخططات العدو وكافة أشكال التطبيع والإذعان".

ولم تكتف النقابة بذلك حيث شكلت لجنة مقاومة التطبيع في مركز النقابة وفروعها في المحافظات، وأكدت في اجتماعها السنوي في ١٩٩٥/٢/١٤، على تشكيل صندوق لمقاومة التطبيع والتنسيق مع النقابات المهنية حول مقاومة التطبيع، واعتماد خطة عمل شملت أربع محاور رئيسية وهي [١]:

المحور الأول: التوعية الجماهيرية العامة، وتعتمد على تنظيم المحاضرات والندوات، والبيانات والملصقات والنشرات، والمعارض، والمشاركة في الاعتصامات والمسيرات.

المحور الثاني: التوعية النوعية بين المهندسين، من خلال العديد من الدراسات عن مخاطر التطبيع والاقتصاد، والتعاون مع مجمع النقابات واللجان والمؤسسات العاملة للهدف نفسه.

المحور الثالث: التوعية ومقاومة التطبيع في صفوف المهندسين: كمتابعة المجلس للمشاريع والعمل الهندسي، والتأكد من عدم اختراق التطبيع لهذا الجانب، وتنبيه المهندسين العاملين في القطاع الخاص والمتعاملين مع العدو واتخاذ إجراءات تأديبية.

المحور الرابع: العمل على المستوى العربي، وذلك من خلال الاستفادة من التجربة الشعبية المصرية النقابية في مقاومة التطبيع، والعمل من داخل اتحاد المهندسين العرب لإخراج لجنة مقاومة التطبيع.

ولقد كان أبرز أهداف حركة مقاومة التطبيع، رفع الروح المعنوية وأحياناً المادية لأشكال من التعامل مع الإسرائيليين، مثل إفشال معرض الصناعات الإسرائيلية في برج الحمام عام ١٩٩٧، وفرض العزلة غلى السفارة الإسرائيلية في عمان [٢].

٣ –موقف نقابة المحامين:

أما نقابة المحاميين فقد تشابهت رؤيتها مع نقابة المهندسين حول مفهوم التطبيع والرفض لاتفاق السلام الإسرائيلي الأردني، حيث اعتبرت النقابة في بيان صادر عنها أن ما يجري من

---

(١) عمر حمايل، مرجع سابق، ص١٤٧–١٤٨.

(٢) حسين أبو مازن، السفارة الإسرائيلية ١٤ عاما من العزلة، صحيفة السجل، ع٤٧، ٢٠٠٨، ص٦.

مفاوضات أثر على الوطن العربي برمته، وهو يهدف إلى "فك الترابط المصيري بين أبناء الأمة الإسلامية ويستهدف فك الارتباط بين أقطار الوطن العربي [1].

وبالنسبة للنقابة فإنها تعتبر أن هدف التطبيع مع العدو الصهيوني يكمن في طمس الحضارة العربية، والسيطرة على مقدراتها. وهي تدرك أن التطبيع بمعنى الإذعان مرفوض، ورأت أن التطبيع مع إسرائيل مسألة جماهيرية، وأن النقابة جزء من الجماهير.

وبالنسبة لمعاهده السلام مع إسرائيل، تري النقابة أنه "لا يمكن أن تكون مع معاهدة السلام وقبلها لم تكن مع اتفاقية أوسلو، وأنه علينا كعرب أن نؤمن بقومتنا وعروبتنا وديننا، وألا نخضع لعقيدة التفوق الإسرائيلي، ولا لسياسة الأمر الواقع. بل يجب مضي بأذن الله ضد التطبيع". وقد قامت النقابة بتعديل اسم لجنة الانتفاضة إلى اسم لجنة الانتفاضة ومقاومة التطبيع، وذلك تماشيا مع ما يحدث على الساحة الفلسطينية. وعلى ما تقدم فقد أصدرت النقابة عدة بيانتا اكدت فيها وجهة نظرها من التطبيع، رافضة لكل أشكاله حيث اعتبرته مساسا بالعقيدة والثقافة والأمن العربي الحالي والمستقبلي، حيث إن معظم القضايا في القضية الفلسطينية لم تحل بعد كقضية اللاجئين، والقدس، والحدود [2].

واستناداً إلى ما سبق، يمكن القول إنه قد كان للنقابات المهنية أثر فعال ودور كبير في معارضة التطبيع مع إسرائيل بكافة أشكاله، لما قدمته من وسائل متنوعة من بيانتا وندوات ونشرات ومسيرات وغيرها، وإذا تطرقنا للحديث عن النقابات التي كانت تعمل بشكل كبير وملحوظ في مقاومة التطبيع من استقلالية في اتخاذ قرارتها، وحتى استقلالها المالي والإداري، أما النقابات الأخرى فلم يكن لها ذلك نشاط كغيرها، بالرغم من صدور بعض المواقف عنها كنقابة الصحفيين مثلا وغيرها، فقد كانت أقل فاعلية في هذا المضمار.

ثانيا: موقف الجمعيات الوطنية والنسائية:

١ -موقف جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية:

لقد أدانت الجمعية عدة مرات في بيانتا مختلفة استمرار الممارسات الطبيعية مع العدو الصهيوني، واستهجنت الجمعية التساهل مع مشاريع الاختراق الصهيوني للبلد. وكان من أبرز النشاطات الطبيعية التي قامت بمتابعتها الجمعية ما يلي [3]:

---

(١) نقابة المحاميين الأردنيين، بيان صادر عن النقابة بتاريخ ١٩٩٤/١٠/١٩.

(٢) حمايل، مرجع سابق، ص١٤٥.

(٣) جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية و بيان صادر عن الجمعية بتاريخ ٩ ١/ ١/ ٢٠١١، عمان. =
Http:\\nozion.net?p=903

- معارضة استمرار التطبيع الزراعي واستيراد المنتجات الصهيونية للسوق الأردنية.
- رفض إعلان نتنياهو عن البدء في مشروع لربط سكة الحديد" الإسرائيلية" بسكة حديد الأردنية لتسهيل التبادل التجاري، وهو ما يعني فعليا ربط الاقتصاد الصهيوني بأسواق العراق والخليج العرب وغيرة، وهو ما يجري برعاية رسمية أردنية كما تنشر وسائل الإعلام الصهيونية.
- رفض توقيع اتفاق طيران جديد يسمح بزيادة الرحلات الجوية بين عمان وتل أبيب إلى ثلاث عشرة رحلة أسبوعيا.
- فضح مجموعة من الاختراقات التطبيعية ذات الطابع الثقافي بين الأردن والكيان الصهيوني ومنها:
- تصحيح تدريس المحرقة، من خلال مذكرات أني فرانك المزعومة، في منهاج اللغة الإنجليزية للصف الثامن في بعض المدارس الأردنية الخاصة، وهو ما اضطرت وزارة التربية والتعليم لإيقافه، بعد كشف الموضوع إعلاميا.
- رفضت عرض أفلام سينمائية تروج للتطبيع مع العدو الصهيوني في الهيئة الملكية للأفلام، ومنها مثلا فيلم " الذي يروج للتعايش والحوار بين الفلسطينيين ومحتلي أرضهم. ويذكر هنا ان الهيئة المذكورة سبق ان تقدمت التسهيلات لتصوير فيلم "منطقة حرة" لمخرج "إسرائيلي" في الأردن، وهو فيلم بصور الأردن بطريقة سلبية، كما أنها شاركت في مهرجان سينمائي.
- رفض تنظيم زيارات لعدد من المثقفين الأردنيين لرام الله من خلال الحصول على فيزا " إسرائيلية" (مباشرة أو غير مباشرة)، وهو ما يشكل فعليا تطبيعا مع العدو الصهيوني واعترافات بالاحتلال، وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الإيجابي لرابطة الكتاب الأردنيين في التصدي لهذه الظاهرة.
- الكشف عن مشروع تطبيع موسيقي بعنوان "موزاييك" يديره الأردني جميل السراج "والإسرائيلية" ليا زئيف، لإقامة حفلات موسيقية وعقد لقاءات ورشات عمل بين الموسيقيين الأردنيين والعرب من جهة، والإسرائيليين" من جهة أخرى.

٢ –موقف اللجنة النسائية الأردنية لمقاومة التطبيع:

تشكلت هذه اللجنة بفضل جهود الحركة النسائية الأردنية، بهدف التطبيع مع العدو الصهيوني بكافة أشكاله، وتنظيم وتوحيد الجهود النسائية الأردنية للوقوف أمام العدو الصهيوني، وذلك عن طريق:

- دعوة النساء عامة وربات البيوت خاصة إلى المقاطعة الكاملة للبضائع الإسرائيلية.
- رصد أشكال التطبيع وكشفها، من خلال الندوات والنشرات والمحاضرات.

- إصدار الكتاب الأسود بهدف رصد المنظمات والجمعيات النسائية، التي تجري اتصالات مع الكيان الصهيوني ومؤسسات، أو تستجيب لعمليات التطبيع.
- الدفاع عن الثقافة الوطنية، ومقاومة محاولات تفير المناهج الدراسية، ومحاولات تسوية الذاكرة العربية.
- رفض ومقاومة التطبيع مع الحركة النسائية في الكيان الصهيوني، ومقاومة اشتراك مندوبات عنه في اي فعاليات أو نشاط عربي.

كما أصدرت اللجنة نشرة دورية شهرية، تهتم بتعبئة النساء خصوصا والمجتمع الأردني عموما وتكشف مخاطر التطبيع وأبعاده، كما تهتم، من خلال النشرة التي حملت اسم (المجابهة)، برصد عمليات التطبيع الرسمية والشعبية وفضح أية جهة تقوم بعمل أو ممارسة تصب في قناة التطبيع، ودعوة الشعب الأردني لمقاطعة تلك الجهات، وأخيرا تعرضت هذه الجمعية إلى العديد من الهجمات القمعية لمقاومتها التطبيع مع إسرائيل [١].

٣ -موقف طلاب الجامعات والمثقفين:

تكونت لجان عمل في عدد من الجامعات ألفت فيما بينها" فريق مقاومة التطبيع الطلابي"[٢] حيث قاوموا التطبيع بكل أشكاله، عن طريق المنشورات، والندوات ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية، ومن خلال إقامة المسيرات بتنسيق بين مجالس اتحادات الطلاب. وقد قام عدد من المثقفين بعدد من المواقف، انتهاء بالرفض المطلق الحاسم لجميع مسارات العملية السلمية، وما ينجم عنها من عمليات تطبيعيه [٣].

فقد قاد الأمين العام لاتحاد الكتاب والأدباء العرب السابق فخري قعوار، حملة تمثلت في بيانات شجب وتبعها مقالات في الصحف المحلية والعربية، وذلك على أثر مشاركة الكاتبة الأردنية زليخة أبو ريشة في مؤتمر القمة النسائي، في العاصمة المغربية الرباط المنعقد تحت عنوان "المرأة والسلم "، والذي شارك فيه وفد من إسرائيل برئاسة وزيرة الثقافة والاتصالات شولاميت ألوني، وكانت هذه المشاركة الأردنية كفيلة بفتح ملف التطبيع الثقافي مع "إسرائيل"، حيث قامت رابطة الكتاب الأردنيين بعقد اجتماع للتصويت على قرارات مقاومة التطبيع الثقافي

---

(١) الحباشنة، مرجع سابق، ص١٨٤.

(٢) محسن عوض (واخرون)، مقاومة التطبيع: ثلاثون عاما من المواجهة ،١ط بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص٢٧٧.

(٣) شبانه، مرجع سابق، ص١٥٩.

مع إسرائيل. وتم رفض التطبيع الثقافي بالإجماع، حيث كان المزاج العام في الرابطة وطنياً، ولا يقبل المساومة، وكانت أبرز النقاط المتفق عليها [١] هي:

- رفض التقاء كل ذي حيثية ثقافية مع أي إسرائيلي، في الأردن أو إسرائيل أو الخارج.
- رفض المشاركة في أي مؤتمر عربي أول دولي يعقد على ارض عربية يحضره الإسرائيليون.
- رفض المشاركة في أي مؤتمر دولي هدفه تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية.
- رفض المشاركة في أي نشاط ثقافي أو فني أو بحثي يشارك فيه إسرائيليون أو يعقد في إسرائيل، أو في الأراضي العربية الخاضعة للاحتلال.
- مقاطعة أي وسيلة إعلامية أردنية أو عربية تتبنى موقفا مؤيدا للتطبيع الثقافي مع إسرائيل.
- رفض ترجمة أو نشر أو توزيع أي كتاب أو عمل ثقافي إسرائيلي في الأردن ما لم تسبقه مقدمة معادية لإسرائيل.
- التصدي لمحاولات تغير المناهج المدرسية لمصلحة الصهيونية، ورفض المشاركة في أي جهود تهدف إلى تغير المناهج في هذا السياق.
- رفض التعامل في أي صورة مع وسائل الإعلام ودور النشر وجميع الهيئات الثقافية أو الفنية الإسرائيلية.
- رفض القيام باي زيادة ثقافية أو إعلامية أو سياسية إلى إسرائيل أو المناطق العربية المحتلة بدعوة رسمية من سلطات الحكم الذاتي.
- اعتبار كل ذي صفة ثقافية له منصب سياسي في سطلة عربية مسؤولا عن سياسيات التطبيع الثقافي التي تتخذها تلك السلطة ومعاملته على هذا الأساس.
- معامله أي أردني أو عربي ذي صفة ثقافية يخرق هذه التوصيات معاملة الإسرائيلي فيما يتصل بالمقاطعة الثقافية.

وآخر لا بد من الإشارة لما جاء في باب مقاومة التطبيع الثقافي مع إسرائيل من قبل المثقفين الأردنيين، وذلك في البيان الختامي الصادر عن اجتماع المكتب الدائم لاتحاد الأدباء والكتاب في عمان من ٢٩ الى٣٠ تموز/يوليو ١٩٩٤، والذي جاء فيه أن المكتب " إذ يؤكد التزام الكتاب العرب بأهداف الاتحاد العام المعلنة ، وبميثاق العرب الذي أقره المؤتمر الثامن عشر، فإنه يستشعر أهمية مقاومة التطبيع على كل المصعد والمستويات مع العدو الصهيوني،

(١) المرجع نفسة ، ص١٦٠-١٦٢.

ويعلن رفضه التام للاعتراف بالكيان الصهيوني – على حد تعبيره – ولكل أشكال تطبيع العلاقات معه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية(١).

وفي هذا المجال أيضا لا بد أن نذكر الدور الفردي في عملية التطبيع، فقد أظهر العديد من الأفراد معارضتهم للتطبيع، وكان مألوفا أن يعلق تجار لافتات على محلاتهم برفض استقبال الإسرائيليين، وكان مألوفا كذلك نبذ المطبعين، مثل رفض حكم الروسان أن يتقبل التعازي من أحد النواب المطبعين. ومن نماذج ذلك أيضا معاقبة الناخبين مرشحا لمجلس النواب في انتخابات ١٩٩٧، أثر حملته الانتخابية بصفته "مرشح السلام " في إحدى دوائر عمان حيث تعرض لهزيمه ساحقة، ولم يحصل إلا على بعض عشرات من الأصوات على الرغم من ضخامة الدعاية والأموال التي أنفقتها خلال حملته الدعائية (٢).

وعلى صعيد المعارضة الاتفاقيات التبادل وخصوصا في المجال الاقتصادي، فقد أدانت المعارضة هذه الاتفاقيات، حيث اعتبرت إسرائيل تستخدم الأردن معبر ترانزيت للسلع الإسرائيلية، بعد وضع علامة إنتاج الأردن عليها وتصديها إلى مصر، للاستفادة من الإعفاءات الجمركية التي تقدمها مصر للمنتجات الأردنية طبقا للاتفاقيات الموقعة بين البلدين (٣). واعتبروا أن إحصائيات التجارة الخارجية بين الأردن وإسرائيل تبين أن:

- هناك محدودية في حجم التجارة بشكل ملفت للنظر، على عكس ما تقوله الحكومة.
- وجود عجز في الميزان التجاري الأردني تجاه إسرائيل، إذ بلغت صادرات الأردن لإسرائيل ٥٣٠٠٠٠ دينار، بينما بلغت مستوردات من إسرائيل ٥٦٧٠٠٠ دينار وذلك حسب إحصائيات عام ١٩٩٥(٤).

---

(١) شبانه، مرجع سابق، ص١٦٣.

(٢) محسن عوض(وآخرون)، مرجع سابق، ص٢٧٨.

(٣) قضايا اقتصادية، تقرير اقتصادي شهري يصدر عن مركز معلومات الأمن القومي: التابع للسلطة الوطنية الفلسطينية، غزة، ع١٥، ديسمبر ١٩٩٩، ص١٥.

(٤) تيسير عبد الجابر، اتفاقيات التجارة وإثارها المحدود على حجم التجارة بين الأردن وفلسطين وإسرائيل، عمان، مجلة اليرموك، ع٥٩، مارس ١٩٩٨، ص١٥.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

- المبحث الأول: موقف الخطاب السياسي الأردني من السيناريوهات المحتملة لتطور العلاقات الأردنية الفلسطينية
- المبحث الثاني: نتائج الدراسة
- توصيات الدراسة
- الخاتمة

المبحث الأول: موقف الخطاب السياسي الأردني من السيناريوهات المحتملة لتطور العلاقات الأردنية الفلسطينية:

تناولت هذه الدراسة تطور الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية، في ضوء معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية في وادي عربة، وذلك خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٨٨ وحتى ٢٠١٣.

ويتضح أن ظروف عدم الثقة والشك التي سادت بين الأردن والقوى التقليدية في الحركة الوطنية الفلسطينية، مقرونة بغياب دعم الرأي العام في الضفة الشرقية لأي دور تدخلي تقوم به الأردن في الشؤون الفلسطينية، وصولا إلى توقيع اتفاق وادي عربة وتأثير ذلك على سياسات الأردن التاريخية تجاه القضية الفلسطينية- يتضح أن هذه الظروف قد أثرت في محددات الخطاب السياسي الأردني تجاهها، حيث رسمت متغيرات السياسة الخارجية توجهات الأردن الرسمية، والتي تجاوزت معطيات ومقدرات الدولة الأردنية، وكشفت إشكالية أزمات السياسة الأردنية الخارجية تجاه القضية الفلسطينية. وهي الإشكالية التي برزت في جدلية العلاقة بين المكان والدور، فالدور السياسي الأردني، كما في أغلب الأحيان، أكبر من المكانة التي تتمتع بها الدولة الأردنية المرتبطة "بمسألة المحدودية" بكل جوانبها ومتغيراتها.

ويتخلص الخطاب السياسي الأردني تجاه السيناريوهات المحتملة في النقاط التالية:

١ -الخيار العسكري:

ويقوم على استعمال القوة العسكرية لمقاومة قيام الوطن البديل، حيث أشار الملك عبد الله الثاني إلى ذلك في خطاباته، ومن هذا قوله في مقابلة مع وكالة فرانس برس: " لا يوجد في قاموسنا شيء اسمه الوطن البديل، والأردن أقوى من أن يفرض عليه شيء " [١].

وكذلك وصف الدكتور منذر حدادين رئيس الجانب الأردني في لجنة تنظيم شروط استغلال المياه مع إسرائيل، قائلاً:" الأردن استعاد حقوقه في الأرض والمياه، واستطاع إنهاء تصريح بلفور، الذي لا يحدد لدولة إسرائيل حدوداً [٢].

---

(١) الديوان الملكي الهاشمي، "الملك والملكة يلتقيان رئيسة مجلس النواب الأميركي"، موقع الملك عبد الله الثاني، ٢٠٠٩.

http://www.kingabdullah.jo/main.php?main_page=0&lang_hmka1=2

(٢) مجلة الأسبوع العربي، مرجع سابق، ص٢٤-ص٢٥.

ولاحقا وضع صانع القرار الأردني ثقله خلف عملية واشنطن الجديدة على أمل تغيير المعادلات القائمة في المنطقة بحيث تستطيع المملكة الأردنية الهاشمية التخلص أولا من "صداع" غربي النهر، وثانيا التفرغ لمصالحها وقضاياها المعلقة وهي بالعشرات وعلى رأسها الإصلاح والديمقراطية وقانون الانتخاب والجدل الديمغرافي. ولذلك ارتبط موقف الأردن بعبارة أردنية ثلاثية الأفكار وحاسمة كررها الملك عبد الله الثاني على شاشة القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي ومحورها: لا لأي دور أردني في الضفة الغربية في ظل الوضع القائم حاليا، ولا أمن لإسرائيل بدون عملية سلام، وعمان تعتبر الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة منجزا مرتبطا بمصالحها العليا.

٢ – خيار الارتباط الاقتصادي:

ويقوم على الارتباط الاقتصادي مع إسرائيل في سياق (Tri–Lateral). ويقوم هذا السيناريو على منطق اقتصادي أردني في فتح أسواق العمل الإسرائيلية للأردنيين والفلسطينيين في حال الاندماج؛ حيث إن من شأن هذا أن يخفف الضغط الاقتصادي والديمغرافي على الأردن. أما من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن اتساع الهوة بين الاقتصاديات الثلاث، سيفتح المجال نحو الهجرة إلى الاقتصاد الأقوى وبالتالي فتح الحدود الديموغرافية، أي أن هذا الخيار هو مفيد على الجانب الأردني والفلسطيني، إلا أنه ذو تأثير سلبي على إسرائيل الديمغرافية [١].

ويظهر أن الملك حسين وخصوصاً بعد أحداث الخليج الثانية استجاب بشكل كبير لطبيعة التحولات، وبخاصة بعد ما تعرض الأردن إلى ضغوط دولية شديدة لا قدرة له بتحملها جعلته يجتهد بشكل دؤوب للخروج من هذا المأزق. وقد أدرك الملك على خلفية تلك الأحداث أنه إذا عمل بجد ربما تعرض الأردن إلى ضغوط لا يستطيع النظام نفسه أن يكون بمأمن عنها.

وأقر الملك حسين نفسه بعمق تأثير أحداث ومتغيرات الأنساق الدولية التي مر بها العالم فقال: "كان لي فهم تلك الأحداث وأهدافها بنظرة قد تتجاوز الماضي من أجل خدمة شعوب المنطقة والعمل على تعزيز التعاون من أجل إقامة السلام" [٢].

(١) Rosner, Shmuel. 2007. "Israel-Palestine: The return of the Jordanian option". Haaretz. (July 3). http://www.haaretz.com/hasen/pages/rosnerBlog.jhtml?itemNo=877534&contrassID=25&subContrassID=0&sbSubContrassID=1&listSrc=Y&art=1.

(٢) قاسم جميل الثبيتات: مرجع سبق ذكره، ص ١٩١.

٣ –سيناريو التعويض:

قد يعود سيناريو التعويض للساحة، ومما لا شك به أنه قد طرح مشروع أردني لتوطين اللاجئين بحدود ٣٠٠ ألف لاجئ شرط أن تلتزم إسرائيل ب ٥٤% من احتلالها الأرض، أي التزامها بقرار التقسيم ١٨١. وقد جاء أيضاً مشروع بوش في ١٤ نيسان ٢٠٠٤ الذي أكد على توطين اللاجئين وعلى بقاء الكتل الاستيطانية. [١]

وقد تعرض وزير الخارجية الأردني ناصر جودة لمصالح الأردن فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين في الأردن فأشار إلى وجود ١,٢ مليون فلسطيني مسجلين في الأردن كمواطنين، قائلاً: "إن الأردن يتحمل مسؤولية الحديث عن مصالحه هنا". وأضاف "مصالحنا وطرحنا يجب أن يراعى، وأي حل لسنا مطلعين عليه لن نقبل به. أما فيما يتعلق بمفاوضات السلام الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقال جودة:" إنني مرتاح لها، مرجعا سبب ذلك إلى أن "هنالك خطة زمنية، وليست بلا سقف مفتوح كما كان في السابق، بالإضافة إلى أن الملفات كافة معروضة على طاولة المفاوضات ولا حلول جزئية".

وشدد جودة على ضرورة "أن تكون لفلسطين حدود معترف بها، ووصف ما يُقال عن وجود مؤامرة أو مشروع أميركي يُفرض علينا بأنه مجرد" تخمينات"، مؤكداً أن الأردنيين "مطلعون جدا على ما يجري بالمفاوضات". ثم أضاف: "لا نفاوض نيابة عن الفلسطينيين وكيف تتشكل الحدود داخل الخط الأخضر"، لافتا إلى أن الأردنيين "متفقون على أن الحدود بين الأردن في الجانب الغربي ستكون مع دولة فلسطين" [٢].

٤ –سيناريو الكونفدرالية:

قد يعتمد الخطاب السياسي الأردني الرسمي المستقبلي على خيار الكونفدرالية شكلاً من الأشكال المتوقعة للعلاقة المستقبلية بين الكيان الأردني الفلسطيني وإقامة علاقة مميزة بين الضفتين، مع التأكيد على ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية قبل ذلك، بشكل ينسجم مع رغبة الشعب الفلسطيني والشعب الأردني، ويحتم التنسيق فيما بينهما في عدة جوانب مهمة من أبرزها مجالات الاقتصاد والمياه، والأمن، والمواصلات، والتعاون في

---

(١) زياد الشمولي: "مشاريع التوطين وحق العودة"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧.

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=200

(٢) رأي اليوم، جريدة الكترونية ٢٠١٤/١/٧
http://www.raialyoum.com/?p=38813

مجال التنمية –تنمية مياه وادي الأردن–، والبيئة، والتعاون في المجالات المالية، والمصرفية.

ولهذا فإن اقتراح قيام اتحاد كونفدرالي بين الأردن والكيان الفلسطيني، يعتبر من أفضل الحلول المستقبلية من أجل إزالة الشكوك وتحسين العلاقات الأردنية – الفلسطينية أولا، وتثبيت الكيانين الأردني والفلسطيني ثانيا على خريطة الشرق الأوسط على أساس أن الكونفدرالية هي في مصلحة الطرفين الأردني والفلسطيني، حتى لا يضعف أحدهما أمام الضغوط الإسرائيلية مما يؤثر على وجود الطرف الآخر لأنه في حال عدم قيام كونفدرالية بينهما، من الممكن أن تدخل إسرائيل على الخط لإزالة أحد الكيانين لكي تبقى الكيان الثاني تحت سيطرتها وهيمنتها. وقد ألمحت السلطة الفلسطينية مرارا إلى موافقتها على إقامة اتحاد كونفدرالي مع الأردن، ولكن بشرط قيام الدولة الفلسطينية قبل قيام الاتحاد الكونفدرالي، حتى يشعر الجانب الفلسطيني بأن دولته المستقلة قد قامت بالفعل، ولأن قيام الكونفدرالية مع الأردن يشكل حلاً لإشكالية حجم الدولة وحدودها وحاجاتها ومستقبلها بالنسبة للأردن.[١]

وفي هذا السياق أكد عبد الله الثاني، على ذلك خلال حفل تخريج في جامعة مؤتة قائلا: "إن ما نسمعه في بعض الأحيان من حديث عن الكونفدرالية أو غيرها، حديث في غير زمانه أو مكانه، ولن يكون هذا الموضوع مطروحا للنقاش، إلا بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة تماما، وبإرادة الشعبين والدولتين، وأي حديث قبل ذلك، فهو ليس في مصلحة الفلسطينيين ولا الأردنيين. أما الحديث عن الوطن البديل أو التوطين أو الخيار الأردني، والذي تحدثنا عنه أكثر من مرة، فهو مجرد أوهام، والأردن لن يقبل تحت أي ظرف من الظروف، بأب حل للقضية الفلسطينية على حساب الأردن، وهذا من ثوابت الدولية الأردنية ولن تتغير" [٢].

المبحث الثاني: نتائج الدراسة:

أولا – أهم نتائج الدراسة المتعلقة بالموقف الرسمي الأردني:

يمكن للباحث أن يشير إلى أهم النتائج المتعلقة بتطور الخطاب السياسي الأردني الرسمي، تجاه القضية الفلسطينية، على النحو التالي:

---

(١) أحمد سعد الدين: اتجاهات العلاقات الأردنية –الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع إسرائيل، مرجع سابق.

(٢) خطاب الملك الأردني عبد الله الثاني، خلال حفل تخريج في جامعة مؤتة، مرجع سابق.

- تطور النظرة الأردنية لمنظمة التحرير بعد قرار فك الارتباط، حيث تطورت العلاقات الرسمية الأردنية الفلسطينية بشكل إيجابي ونضجت وأصبحت أكثر وضوحا، وخفت حدة الدعاوى التاريخية والشكاوى المتبادلة لكلا الطرفين ، كما قلت حدت التفسيرات المتناقضة أحياناً للحدث الواحد، مما مهد الطريق إلى موافقة الطرفين على الذهاب إلى مؤتمر مدريد بوفد مشترك.
- امتياز العلاقات الأردنية–الفلسطينية، منذ بداية التسوية السلمية إلى ما قبل اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ م، على المستويين الرسمي والشعبي، بأعلى درجات الترابط والقوة والمتانة ما انعكس على الخطاب السياسي الأردني، فالأردن كان الداعم والرافد المهم للفلسطينيين في قضية استرجاع حقوقهم وإقامة الدول الفلسطينية على التراب الوطني وعاصمتها القدس الشريف، كما كان المشارك الأول لكل مفاوضات الجانب الفلسطيني مع الإسرائيليين طيلة العقد الأخير من القرن العشرين [١]
- بعد التوقيع على اتفاقيات التسوية مع إسرائيل، وفي ظل متغيرات واضحة انعكست على العلاقات الأردنية –الفلسطينية ومستقبلها، تراجعت أسباب الخلافات، حيث أصبحت مسألة الكيانية الفلسطينية ومسؤولية تمثيلها أصبح بإقرار الجميع بيد الجانب الفلسطيني. وأن التخوفات على هذا الكيان أو ذلك من قبل كلا الطرفين قد انتهت هي الأخرى، فلا الوطن البديل ولا فكرة الضم والالحاق أصبحتا واردتان في الخطاب السياسي لكليهما.
- تبدل القيادات السياسية وزوال الخلافات التقليدية–التاريخية بظهور شريك فلسطيني له علاقات قوية مع الأردن ممثلاً في شخص الرئيس محمود عباس (أبو مازن) وضع أساس جديد لتغيير هذه الوجهة السياسية، لذا فالأردن أولى جل اهتمامه بعد غياب الرئيس ياسر عرفات في تنسيق وإقامة علاقات رسمية أكثر وضوحاً ومكاشفة من ذي قبل، وهو ما سعت إليه في نفس القوت قيادة الرئيس محمود عباس أيضاً.

---

[١] ياسر قطيشات: الأردن وفلسطين ... قصة توأمة ووحدة شعبين الحوار المتمدن، العدد: ٣٣٣٦، ١٤/٤/٢٠١١.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=254867

ثانيا: أهم النتائج المتعلقة بالخطاب السياسي الأردني الشعبي:

- تجاوز الخطاب السياسي الرسمي الأردني الهدف الجوهري الذي يسعى لتحقيقه أحد الكيانين للبحث عن أمور شكلية كما حدث مع المنظمة في مرحلة من المراحل في سعيها لتحرير الأراضي الفلسطينية من خلال إبراز الهوية الفلسطينية بينما يهتم الخطاب السياسي الأردني الرسمي على المقدسات وخصوصاً القدس، وبالتالي يمكن القول بأن الالتزام بحل الدولتين هو الاستراتيجية الفاعلة لدى الأردن في الوقت الحالي بالرغم من التعقيدات وتراجع المؤشرات التي تدل على نجاحها.
- وقد شكل الموقف الشعبي والحزبي الأردني صمام أمان للقضية الفلسطينية خصوصا فيما يتعلق بالثوابت مما أثر في مضمون الخطاب الرسمي في محطات مختلفة خصوصا عقب توقيع اتفاق وادي عربة حيث وقف الموقف الشعبي في وجه مشاريع التطبيع والتماهي مع مشاريع دمج إسرائيل في المنطقة.

ثالثاً: أهم النتائج المتعلقة بتأثير العامل الإسرائيلي على العلاقات الأردنية – الفلسطينية:

- تستغل إسرائيل في زمن السلام ما كانت تفعله وقت الصراع من خلال سياساتها الرامية إلى الإبقاء على تدخلها من أجل استمرار التوتر والخلافات بين الأردن وفلسطين. وهناك خشية أردنية–فلسطينية أن تشعل إسرائيل الازمة بينهما عند البحث في القضايا الرئيسية التي أجل البحث في قضايا المرحلة النهائية من المفاوضات مع السلطة الوطنية الفلسطينية، كقضايا القدس واللاجئين والمياه وترسيم الحدود. وإذا بقيت الشكوك وعدم الثقة قائمة بينهما، فمن الممكن أن تستغل إسرائيل ذلك لإضعاف الكيان الفلسطيني
- وتحاول إسرائيل باستمرار وضع العقبات أمام تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية بينهما، لهذا فإن مستقبل العلاقات سيتأثر بمدى موافقة إسرائيل على رفع القيود التي تفرضها على التبادل التجاري والاستثماري بين الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية.
- يتوقع نجاح هذه السياسة الجديدة مع الأخذ بالاعتبار الدروس والاستفادة من إشكالات الماضي، فأهداف الشعبين واحدة وفيها من عناصر الشبه والالتقاء أكثر مما فيها من عناصر الاختلاف والتناقض. فالجانب الأردني يسعى إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

١ –المحافظة على الكيان الأردني، واستقلاله، ممثلا بالأسرة الهاشمية.

٢ –إبراز دور الأردن على الساحة الدولية، والإقليمية، والمحافظة على وجوده في المنطقة.

أما الجانب الفلسطيني فهو يسعى جاهدا للدفاع عن قضيته، وتحقيق أهدافه التالية:

١ –إقامة الدولة الفلسطينية على تراب فلسطيني.

٢ –حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال تحقيق حق العودة، وحق التعويض.

وتبين في ضوء ذلك، عدم تعارض الأهداف بين الأردنيين والفلسطينيين، فالتعاون القائم بينهما يساعد عل تحقيق مصالح كل طرف منهما.

رابعاً: أهم النتائج المتعلقة بالمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية:

تبين من خلال الدراسة أن الخيارات الأردنية والفلسطينية تتأثر بلاعبين آخرين في المنطقة من بينها دول عربية، ما يستدعي أن يقوم الأردنيين بإعادة التفكير ودراسة الحسابات من جديد حول موقعهم في المنطقة إلى جانب مراعاة الاعتبارات الداخلية.

ويتضح من الخارطة السياسية في المنطقة أن دولا مثل: مصر وسوريا والعراق والسعودية وتركيا تضطلع بدور مهم في العلاقات العربية الداخلية، وسيجتهد كل منهم بتفسير التطورات في العلاقات الأردنية _ الفلسطينية وعلاقتهما مع إسرائيل بناء على ذلك، وهكذا فقد أفرزت الاتفاقيات الأردنية–الإسرائيلية، والفلسطينية–الإسرائيلية، إقرارا إقليميا ودوليا بصفته دولة أردنية للأردنيين بعيدا عن هواجس الوطن البديل التي ترددت كثيرا، كما أفرزت كيانا فلسطينيا ومنحته العناصر الموضوعية للدولة الفلسطينية المستقبلية.

المبحث الثالث – التوصيات:

وبعد أن تتبع الباحث أبعاد الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية في ظل اتفاق وادي عربة، وبعد ما تم رصده من نتائج، وقف الباحث على جملة من التوصيات الضرورية، ومنها:

١- يجب أن يتجاوز الخطاب السياسي الأردني الرسمي تجاه القضية الفلسطينية الخلافات الشكلية، والانطلاق إلى مستقبل أفضل، ومنعا لهذا الاختلاف يمكن اللجوء إلى اللجان المشتركة المتخصصة في وضع برامج التنسيق حيال مسائل مهمة مثل المقدسات والحدود والمياه.

٢- ضرورة التنسيق بين الأردن وفلسطين على رعاية الأردن للمقدسات في الفترة الانتقالية التي مر بها الفلسطينيون أما موضوع المياه الذي يشكل هو الآخر قضية مهمة للطرفين فيمكن التعاون بين الكيانين للتقليل من وطأ المشكلة الحيوية التي تعاني منها المنطقة.

٣- نظرا لوجود قضايا خلافية بين الأردنيين والفلسطينيين في اتفاق وادي عربة فإن الأمر يتطلب من الطرفين العمل لحل كل هذه الإشكاليات قبل الشروع في مفاوضات الحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين لدفع إسرائيل لقبول تسوية سلمية حقيقية تعيد للشعب الفلسطيني حقوقه وفي مقدمتها عودة اللاجئين، وتحديد الحدود، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وبدون ذلك فان كل المعاهدات والاتفاقيات الثنائية التي تسعى إسرائيل لعقدها مع الأطراف العربية ستبقى حبرا على ورق.

٤- لابد أن يعتمد الخطاب السياسي الأردني على إقامة علاقة جديدة، والاستفادة من الماضي، وتجاوز الخلافات الشكلية، وتحديد شكل العلاقة المستقبلية مع الكيان الفلسطيني بين الأشكال التالية:

ا-الكونفدرالية الأردنية-الفلسطينية.

ب-اتحاد فدرالي أردني – فلسطيني.

ج-علاقة الاستقلال المنفرد لكل من الأردن وفلسطين.

٥- ضرورة الاهتمام بالبعد الشعبي الأردني -غير الرسمي -وخطابه السياسي اتجاه القضية الفلسطينية باعتباره قريبا من نبض الشارع الأردني، ويتماهى مع الخصوصية التي تجمع الشعبين الأردني والفلسطيني، من خلال وجود شريحة كبيرة من الأردنيين ذوي الأصول الفلسطينية، وبالتالي استثمار خطاب النقابات والأحزاب الأردنية الداعمة للحقوق الفلسطينية.

الخاتمة

حظيت قضية الهوية الوطنية الفلسطينية، وحق الفلسطينيين في أن يكون ليم كيان مستقل مثلهم مثل بقية الشعوب العربية، نفس الأهمية التي حظيت بها مسألة الدولة القطرية، عند العرب الآخرين، على الرغم من أن حركات وقوى ونظم سياسية عربية جعلت من مسألة الوحدة هدفها المركزي وشغلها الشاغل لسنوات طويلة، وجعلت شعار الوحدة على رأس خطابها.

وبما أن العلاقات الأردنية الفلسطينية قد شهدت طيلة العقود الماضية أزمة ثقة بين الطرفين، وأن السبب الجوهري في ذلك هو الخلاف حول مسألة الكيانية الفلسطينية، وأحقية تمثيل الشعب الفلسطيني. فإننا اليوم وبعد التوقيع على اتفاقيات التسوية مع إسرائيل، أمام متغيرات واضحة لا بد أن تنعكس على هذه العلاقات ومستقبلها، لأن أسباب الخلافات تراجعت، ولأن مسألة الكيانية الفلسطينية ومسؤولية تمثيلها أصبح بإقرار الجميع بيد الجانب الفلسطيني. ولأن التخوفات المضادة على هذا الكيان أو ذلك من قبل كلا الطرفين قد انتهت هي الأخرى ، فلا الوطن البديل ولا فكرة الضم والإلحاق أصبحت واردتان في الخطاب السياسي لكلاهما، كما أن الاهتمام بالتنمية الذاتية والعمل على لعب دور إقليمي هو هاجس الطرفين، والخشية من استحواذ الجانب الإسرائيلي على دور كبير في المنطقة عمى حساب الأطراف الأخرى هو الآخر هاجس الطرفين، والرغبة في العيش ضمن كيان آمن ومستقر يحميه القانون والأسرة الدولية والرغبة في ازدهار الحياة واستقرارها، كل هذا يدفع باتجاه إقامة علاقات تعاون ودية في المستقبل بين الكيانين الأردني والفلسطيني، وعلى الرغم من وجود بعض سلبيات الماضي، ومن الممكن أن تؤثر على مستقبل هذه العلاقات ، لكن يعتقد أنها ستتراجع تدريجياً خلال السنوات القادمة، إذا صدقت النوايا وتلاشت الشكوك وحملت بدلا منها الثقة المتبادلة ، في ظل توجه دولي وعربي ومحلي في إقامة دولة كونفدرالية بين الكيانين الأردني والفلسطيني بناء على رغبة شعبية مشتركة ولكن بعد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وليس بناء على إملاءات خارجية، تسود فيها المساواة بين الجميع، إن ذلك لا يعني أن الخلافات أو التوترات أو الحساسيات سوف تزول كليا، ومن جية ثانية ، يلاحظ بأن أزمة الثقة القائمة بين القيادتين الأردنية والفلسطينية ، كانت مبنية على الشكوك في موقفي الطرفين، والتي كانت هي السمة الرئيسية التي طغت على العلاقات الأردنية الفلسطينية ، أكثر مما كانت قائمة على حقائق ، وعلى الرغم من حاجة كل طرف للطرف الآخر . وكان كل طرف يعتقد بأن الطرف الآخر يعمل ضده ويريد أن يلغي دوره في أحقية تمثيل الشعب الفلسطيني، من أجل إضعافه، مما انعكس على أداء كل منهما نحو القضية الفلسطينية. وعلى الرغم من خصوصية العلاقة التي تربط بين الكيانين الأردني والفلسطيني،

وارتباط القيادتين بالقضية الفلسطينية ارتباطا كبيرا، إلا أنه كان من الممكن التوصل إلى سياسة مشتركة بين الطرفين تخدم العلاقات بينهما وتعود بالفائدة بطريقة أفضل على الشعبين الأردني والفلسطيني، والآن، وبعد أن وقع الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقيات مع إسرائيل واتضحت مواقف ومواقع كل فريق، من المفروض ألا تبقى العلاقات بينهما عرضة لمتقلبات كما كانت في سنوات الصراع مع إسرائيل. وأن تبدأ الشكوك بينهما ويحل مكانيا التعاون والتنسيق، لأن لا الأردن ولا الدولة الفلسطينية القادمة تستطيع أن تعيش في المنطقة لوحدها من دون وجود هذا التعاون. حتى لا تستغل إسرائيل في زمن السلام ما كانت تفعله وقت الصراع في سياستها الرامية إلى الإبقاء على تدخلها من أجل استمرار التوتر والخلافات بين الأردن وفلسطين، فمثلا من الممكن أن تشعل إسرائيل الفتنة بينهما عند البحث في القضايا الرئيسية التي أجل البحث فيها إلى المرحلة النهائية من المفاوضات مع السلطة الوطنية الفلسطينية، كقضايا القدس واللاجئين والمياه وترسيم الحدود وعلى سبيل المثال ، فإن ترسيم حدود الدولة الفلسطينية يؤثر على العلاقات الأردنية الفلسطينية، على أساس أن وادي الأردن هو الذي يفصل بين الكيانين، وستكون الدولة الفلسطينية واقعة بين مصر وسوريا والأردن وإسرائيل ، وما بينهما هي حدود الكيان الفلسطيني مع الأردن .

فإذا بقيت الشكوك وعدم الثقة قائمة بينهما، فمن الممكن أن تستغله إسرائيل لإضعاف الكيان الفلسطيني، وكذلك الأمر بالنسبة للتعاون الاقتصادي بين الأردن وفلسطين، الذي هو مهم جدا من أجل بناء الثقة بين الطرفين وتحاول إسرائيل باستمرار وضع العقبات أمام تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية بينهما، ولهذا فإن مستقبل العلاقات سيتأثر بمدى موافقة إسرائيل على رفع القيود التي تفرضها على التبادل التجاري والاستثماري بين الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية.

كما أنه من المكن أن تستغل إسرائيل ظروف معينة من أجل إحداث قلاقل وعدم استقرار داخلي يؤثر بالتالي على العلاقات الأردنية الفلسطينية، ومن متابعة تصريحات اليمين المتطرف الإسرائيلي ، يلاحظ بأنهم لا يريدون الاستقرار في المنطقة ، وما زالت لديهم أطماع في الأردن وأراضي السلطة الفلسطينية، وسيحاولون في المستقبل أن يعيقوا أي تعاون أردني فلسطيني عن طريق سياسة (الترانسفير)، أي طرد الفلسطينيين إلى الأردن، أو طر (الخيار الأردني) أي إقامة دولة فلسطينية شرق نير الأردن، مما يشكل تهديدا للكيان الأردني نفسه قبل أن يكون تهديدا للكيان الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ولهذا فإن اقتراح قيام اتحاد كونفدرالي بين الأردن والكيان الفلسطيني، يعتبر من أفضل الحلول المستقبلية من أجل إزالة الشكوك وتحسين العلاقات الأردنية الفلسطينية أولا، وتثبيت الكيانين الأردني والفلسطيني ثانيا على خريطة الشرق الأوسط. على أساس أن الكونفدرالية في

مصلحة الطرفين الأردني والفلسطيني، حتى لا يضعف أحدهما أمام الضغوط الإسرائيلية مما يؤثر على وجود الطرف الآخر

ومن المفروض ألا يلعب الأردن دور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل دور الشريك الذي له مصلحة مباشرة بأن يقف مع الجانب الفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل، على أساس أن كل ما يحققه الفلسطينيون من مكاسب، يخدم في النهاية مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية، القائمة على التعاون والثقة المتبادلة، وليس الشكوك والخلافات__ .

تمت بحمد الله

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

١. اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات، الموقع رئيس دولة فلسطين محمود عباس، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني ٣١-٣-٢٠١٣.

٢. اتفاق وادي عربة.

٣. قانون الجنسية الأردني رقم ١١ سنة ١٩٤٩م

٤. نداء رقم (١٠)، القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، ١٩٨٨/٣/١٠.

٥. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦م: مؤسسة الدارسات الفلسطينية، ط ١، بيروت، ١٩٦٧م.

٦. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢م: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣م.

٧. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤ م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤م.

٨. معركة السلام، وثائق أردنية، المسار الأردني-الإسرائيلي من مؤتمر مدريد إلى إعلان واشنطن، عمان، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٩٤ م.

ثانياً: الكتب العربية والمعربة:

١. أحمد عبد الرحيم الخلالية: الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، عمان، المطابع العسكرية، ١٩٩٨ م.

٢. أحمد نافع: الطريق إلى مدريد، مطابع الأهرام المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1993م.

٣. أحمد نوفل وذياب مخادمة: اتجاهات العلاقات الأردنية-الفلسطينية في ضوء اتفاقية التسوية مع إسرائيل، السياسة الدولية، العدد ١٣٦، ١٩٩٩م.

٤. أسعد عبد الرحمن وهاني الخصاونة: مراحل تطور العلاقات الأردنية – الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٦ م.

٥. أسعد عبد الرحمن: العلاقات الفلسطينية-الأردنية بعد إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، أيار ١٩٩٤م.

٦. أسعد عبد الرحيم، وهاني حوراني: العلاقات الأردنية الفلسطينية، دراسة محدودة التوزيع، عمان، ١٩٩٣.

٧. أنيس الصائغ: الهاشميون وقضية فلسطين، بيروت، ١٩٦٦.

٨. إيميل توما: منظمة التحرير الفلسطينية، دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا، ١٩٨٦ م.
٩. باميلا آن سميث: فلسطين والفلسطينيون (١٨٦٧ م–١٩٨٣ م) ترجمة إلهام بشارة، دار الحصاد، ١٩٩١م.
١٠. تريز سليم حداد، ملف الأحزاب السياسية في الأردن ١٩١٩–١٩٩٤، عمان، مطابع صوت الشعب، ١٩٩٥.
١١. جواد الحمد: عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقها على المسارين الفلسطيني الأردني، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، مارس ١٩٩٦ م.
١٢. جواد الحمد: مستقبل السلام في الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٤م.
١٣. حسن العايد: أثار وانعكاسات حرب الخليج على الإنسان الأردني، دار الإبداع للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٢ م.
١٤. رولان دالاس: الحسين حياة على الحافة، تاريخ ملك ومملكة، ترجمة جولي صليبا، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٩م.
١٥. سعيد جواد: النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة والجليل (١٩٧٤م–١٩٧٨م)، دار ابن خلدون، بيروت.
١٦. سليمان الموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين) ١٩٥٨ م–١٩٩٥ م)، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٩٦ م.
١٧. سليمان عميش: تاريخ العلاقات الأردنية – الفلسطينية ١٩١٦ م–١٩٨٨ م، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م.
١٨. صلاح خلف) أبو إياد): فلسطيني بلا هوية، تحرير وتصويب فؤاد أبو خجلة، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٦.
١٩. طارق الخوري: مستقبل الأردن، عمان، ١٩٩٠ م.
٢٠. طالب عوض: التحولات الديمقراطية في الأردن (١٩٨٩–١٩٩٩)، رام الله، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ،٢٠٠٠.
٢١. طلال الصافي: الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية) ١٩١٧ م– ١٩٨٧ م)، وكالة أبو عرفة، ج ١، القدس ١٩٨٧ م.
٢٢. عارف العارف: النكبة، المطبعة العصرية، صيدا، ١٩٧١.
٢٣. عبد المجيد عزام: عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، وزارة الثقافة الأردنية، عمان، ١٩٩٨ م.

٢٤. عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩ م.
٢٥. عيسى الشعبي: الكيانية الفلسطيني (١٩٧٤ م-١٩٧٧ م)، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩ م.
٢٦. عيسى القدومي: مصطلحات يهودية احذروها، ط٢، نابلس، بيت المقدس للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.
٢٧. عوني العبيدي، الإخوان المسلمون في الأردن وفلسطين ١٩٤٥-١٩٧٠، صفحات تاريخية، عمان، (١٩٩١)، ص ٣٧-٣٦.
٢٨. غانم حبيب الله: علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني (١٩٦٤ م-١٩٧٦م) بين التنسيق والصدام، دار الاستقرار، مؤسسة الثقافة الفلسطينية، عكا، ١٩٨٧م.
٢٩. فيصل الحوراني: الفكر السياسي الفلسطيني، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠ م.
٣٠. كامل ليلة، النظم السياسية في الدول والحكومات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1971.
٣١. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠ م: مؤسسة الدارسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١ م.
٣٢. لطفي الخولي: الظاهر والباطن في الأزمة الأردنية – الفلسطينية، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية بالقاهرة، قسم المعلومات والوثائق، ١٩٨٦ م.
٣٣. ماهر الشريف: البحث عن كيان، دراسة في الفكر الفلسطيني) ١٩٠٨ م-١٩٩٣ م)، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، ١٩٩٥ م.
٣٤. محسن عوض (وآخرون)، مقاومة التطبيع: ثلاثون عاما من المواجهة، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.
٣٥. محمد حسنين هيكل: سلام الأوهام "أوسلو-ما قبلها وما بعدها"، دار الشروق، ج ٣، القاهرة، ١٩٩٦ م.
٣٦. محمد شلبي: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٧٩ م-١٩٩٤ م)، دار كنوز المعرفة، العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧ م.
٣٧. محمد عزت دروز: نشأة الحركة العربية الحديثة، المطبعة العصرية صيدا، ١٩٧١.
٣٨. مديحة المدفعي: الأردن وحرب السلام، ترجمة رشيد أبو غيدا، مكتبة برهومه للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ١٩٩٣م.

٣٩. مصطفي الحمارنة (وآخرون): العلاقات الأردنية الفلسطينية إلى أين، ط٢، عمان مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨.
٤٠. الملك عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة، الدار المتحدة للنشر، ط ٢، بيروت، ١٩٧٩ م.
٤١. محمد صقر (وآخرون): المعاهدة الأردنية–الفلسطينية: دراسة وتحليل، ط١، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط ،١٩٩٤.
٤٢. ممدوح نوفل: الانقلاب، أسرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في مدريد وواشنطن، عمان (الأردن)، دار الشروق، عمان، ١٩٩٦ م.
٤٣. مهدى عبد الهادي: المسألة الفلسطينية، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٧٥.
٤٤. مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، عمان، دار أسأمة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.
٤٥. مهدي عبد الهادي: الانفصال الأردني أسبابه وآثاره، الطبعة الثانية –أيلول (سبتمبر) 1995.
٤٦. موسى الماضي، ومنيب سليمان: تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان، ١٩٥٩.
٤٧. موسى زيد الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين، دار البشير، عمان، ١٩٩٥.
٤٨. موشيه زاك: الحسين والسلام في العلاقات الأردنية، الإسرائيلية، ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر، دون سنة نشر.
٤٩. ناصر طهبوب: السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام، مكتبة القبس، عمان، ١٩٩٤ م.
٥٠. نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية ١٩٩٢–١٩٩٤ قضايا ومواقف، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات ،١٩٩٨.
٥١. وليام ب. كوانت: كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١.١٩٨٩م.
٥٢. يزيد الصايغ: الأردن وفلسطين، مؤسسة رياض الريس للطباعة والنشر، لندن، ١٩٨٧م.
٥٣. يزيد الصايغ: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، ترجمة باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٢ م.
٥٤. وليد سالم، حق العودة – البدائل الفلسطينية، القدس، بانوراما: المركز الفلسطيني لتعميم الديموقراطية وتنمية المجتمع،١٩٩٧.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

١. ناهده صالح مقبل: فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨ م، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدارسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.
٢. سامي محمد علقم: الضفة الغربية تحت الحكم الأردني (١٩٥٠ م–١٩٦٧ م)، رسالة دكتوره، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٦ م.
٣. سهم النوايسة، القرارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأردنية من عام ١٩٧٠حتي عام ١٩٩٩ (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الأردنية ،٢٠٠١.
٤. محمد أبو ركبة: السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية (١٩٨٢م–١٩٩٤م)، ٢٠١٢ (رسالة ماجستير غير منشورة).

رابعاً: الدراسات والأبحاث والدوريات:

١. إبراهيم أبو السعود: يوميات مؤتمر السلام، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠٧، يناير ١٩٩١ م.
٢. إبراهيم العلاف: العلاقات الأردنية –الإسرائيلية نشأتها وتطورها، الحوار المتمدن–العدد، ٢٢٠٦، ٢٠٠٨.
٣. أحمد سامح الخالدي وحسن آغا: حكومة الليكود، بعض الخصائص المميزة على المسار الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٨، خريف ١٩٩٦ م.
٤. أحمد سعد الدين: اتجاهات العلاقات الأردنية –الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع إسرائيل، الأهرام الرقمي ، ١٩٩٩.
٥. أحمد شاهين: التنسيق الأردني – الفلسطيني انقطاع أم قطيعة؟، شؤون فلسطينية، عدد ١٥٦، آذار/مارس ١٩٨٦.
٦. أحمد شاهين: أي سلام عربي؟، شؤون فلسطينية، عدد ٢١٧، نيسان/إبريل ١٩٩١ م.
٧. بيان المؤتمر الرباعي لقوى المواجهة: سوريا ومصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. الوثائق العربية. ١٩٧٥م، مكتبة نعمة يافث التذكارية، الجامعة الأمريكية، بيروت.
٨. تيسير عبد الجابر، اتفاقيات التجارة واثارها المحدود على حجم التجارة بين الأردن وفلسطين وإسرائيل، عمان، مجلة اليرموك، ع٥٩، مارس ١٩٩٨.
٩. جريدة الأسواق الأردنية، ١٩٩٤/١١/٣.
١٠. جريدة الجمهورية المصرية: ١٩٨٩/١١/٣٠.
١١. جريدة الدستور الأردنية: ١٩٧٤/١١/١٠م.

١٢. جريدة الدستور: ١٩٩٤/٣/٣١م.

١٣. جريدة الرأي الأردنية: ٢٣ /١٩٨٩/٤.

١٤. الجريدة الرسمية الأردنية: الإعداد ٩٧٥،٩٨٤، ٩٨٦ لعام ١٩٤٩ م.

١٥. الجريدة الرسمية الأردنية: العدد ٣٥٦٥، ١٦ أب/أغسطس ١٩٨٨ م.

١٦. الجريدة الرسمية الأردنية: العدد ٩٤٥، لعام ١٩٤٨ م.

١٧. جريدة القدس،١٩٨٨/٨/٢٠م.

١٨. جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية و بيان صادر عن الجمعية بتاريخ ٩ ١/ ١/ ٢٠١١، عمان.

١٩. حسن البراري: العلاقات الأردنية –الإسرائيلية: تقييم لعشر سنوات ونظرة على المستقبل، مجلة قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد للدراسات، العدد ٣٧ .٣٨، أيار – حزيران / مايو –يونيو.

٢٠. حسنين توفيق إبراهيم: المشكلات العربية البينية واحتمالات تطورها، شؤون عربية، عدد ٩٨، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

٢١. حسين أبو مازن، السفارة الإسرائيلية ١٤ عاما من العزلة، صحيفة السجل، ع٤٧، ٢٠٠٨.

٢٢. جواد العناني: العلاقة الأردنية–الفلسطينية في ضوء احتمالات قيام الدولة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية ع٢٩، ١٩٩٧.

٢٣. خطاب الملك الأردني عبد الله الثاني، خلال حفل تخريج في جامعة مؤتة، الموقع الإلكتروني لجلة الملك عبد الله الثاني ٢٠١٣/٦/١٦.

٢٤. خطاب الملك بمناسبة تخريج فوج من كلية الحرب الملكية، جريدة الرأي، أيار ١٩٩١م.

٢٥. خطاب الملك حسين في إحدى تشكيلات الجيش الأردني، تموز/١٩٩٤.

٢٦. خطاب الملك في خريجي جامعة مؤتة العسكرية في ١٩٩٢/٥/٢.

٢٧. خطاب للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، جريدة القدس العربية: ١٩٩٤/١٠/٢٦

٢٨. خالد الحباشنة: اتفاقية وادي عربة (٤)، مجلة راديكال العدد السادس عشر ١–١٥ كانون الأول ٢٠١٢.

٢٩. دائرة المطبوعات الأردنية – معركة السلام – وثائق ومنشورات أردنية – عمان ١٩٩٤

٣٠. ذياب مخادمة، قضية القدس، ١٩٩٩، الجامعة الأردنية، عمان.

٣١. رأي اليوم، جريدة الكترونية ٢٠١٤/١/٧.

٣٢. ربعي المدهون: التحولات في العلاقات الأردنية – الفلسطينية، شؤون فلسطينية، العدد ٢١١، تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٠ م.

٣٣. ربعي المدهون: نعم مشروط باتفاق خطي، شؤون فلسطينية، عدد ٢٢٢، أيلول/سبتمبر ١٩٩١م.
٣٤. رسالة تكليف زيد الرفاعي: الوثائق العربية ١٩٧٤ م، مكتبة نعمى يافث التذكارية، الجامعة الأمريكية، بيروت.
٣٥. سميح شبيب: السلام الأمريكي والتحرك الفلسطيني، شؤون فلسطينية، عدد ٢١٧، نيسان/إبريل ١٩٩١ م.
٣٦. سوسن شاهين: العلاقات الفلسطينية الأردنية ومدى نجاحها المستقبلي، ٨/١٠/ ٢٠١٣.
٣٧. السياسة الدولية، عدد ١٠٧، يناير ١٩٩٢.
٣٨. الشرق الأوسط ١٩٩١/٣/٣١.
٣٩. الشرق الأوسط، "الملك حسين فكر في التنازل عن العرش خلال أزمة حرب الخليج"، عدد ١٠٥٦٦، ٢٠٠٧/١١/٢.
٤٠. الشرق الأوسط، عدد ١٠٥٦، ٢٠٠٧/١١/٤م
٤١. شؤون فلسطينية عدد ١٤٨، تموز/يوليو ١٩٨٥ م.
٤٢. شؤون فلسطينية، عدد ١٤٨، تموز/يوليو ١٩٨٥م.
٤٣. صحيفة الأنوار اللبنانية: ١٩٦٦/٦/٢٨م.
٤٤. صحيفة الأهرام المصرية: ١٩٦٨/٢/١٢م.
٤٥. صحيفة الجهاد: في ١٩٦٥/١٠/٥.
٤٦. صحيفة الرأي الأردنية ٢٠١١/٩/٢٥.
٤٧. صقر أبو فخر: ملامح مرحلة ما بعد بيروت، شؤون فلسطينية، عدد ١٣٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ م.
٤٨. صقر أبو فخر: نقاط ساخنة في العلاقات الفلسطينية – العربية، شؤون فلسطينية، عدد ١٣٥، شباط/فبراير ١٩٨٣ م.
٤٩. طاهر كنعان: الأبعاد الاقتصادية لإعلان مبادئ الحكم الذاتي، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، أل عدد١٧، شتاء ١٩٩٤م.
٥٠. عريب الرنتاوى، "مؤامرة التوطين وتوطين المؤامرة"، الدستور، عمان، ٢٠١٢/١/١٩.
٥١. علي الدين هلال: مؤتمر الرباط والعمل العربي المشترك، السياسة الدولية، العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤ م.
٥٢. عماد جاد: أبعاد وانعكاسات السلام بين الأردن وإسرائيل، أوراق الشرق الأوسط، العدد ١٣، مارس ١٩٩٥م.

٥٣. عبد العزيز عرار، القومية العربية بين دلالة المصطلح والنظرية، مجلة البيادر السياسي، ٤ كانون الثاني ١٩٨٦.
٥٤. عمر خربوش حمايل: النقابات المهنية الأردنية خصائصها المؤسسية ودورها السياسي، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات، ٢٠٠٠.
٥٥. عمر شبانه، ردات الفعل في الأردن، مجله الدارسات الفلسطينية، بيروت، ع٢٠، خريف ١٩٩٤.
٥٦. عمر مصالحة: السلام الموعود "الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية"، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤ م.
٥٧. غازي حسين: دراسة، معاهدة وادي عربة وتداعياتها.
٥٨. فلسطين الثورة، ١٩٨٥/٧/٦م.
٥٩. القدس العربي، ٢٠١٠/٩/١.
٦٠. القدس العربي، ٢٠١٤/٢/١٧.
٦١. قرارات الجامعة العربية قرار رقم) ٦٥ / د٧ /-٧/٢٩/ ١٩٧٤) ، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ م.
٦٢. قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين، منذ الدورة الأولى حتى الدورة الخمسين، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٠.
٦٣. قضايا اقتصادية، تقرير اقتصادي شهري يصدر عن مركز معلومات الأمن القومي: التابع للسلطة الوطنية الفلسطينية، غزة، ع١٥، ديسمبر ١٩٩٩.
٦٤. الكتاب السنوي لعام ١٩٨٢ م: دار الجليل للنشر، ط ١، عمان، ١٩٨٣ م،
٦٥. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٦م: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، بيروت، ١٩٧٧ م.
٦٦. لمياء الساحلي: الحياة اللندنية، بيروت، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٣.
٦٧. مجلة الأسبوع العربي، الصادرة بتاريخ "٣١/تشرين الأول/١٩٩٤".
٦٨. مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٧، صيف ١٩٩.
٦٩. محمد جمعة، العلاقات العربية–الفلسطينية. مستجدات ما بعد الثورات، كراسات استراتيجية مركز الأهرام للدراسات، ١ أغسطس ٢٠١٢.
٧٠. محمد خالد الأزهري: العلاقات الأردنية الفلسطينية، شؤون فلسطينية، عدد ١٩٣، نيسان/إبريل ١٩٨٩م.
٧١. معاهدة السلام الأردنية –(الإسرائيلية)، وزارة الخارجية الأردنية، عمان.

٧٢. معركة السلام، المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية، وثائقها وأبعادها الاستراتيجية، منشورات دائرة المطبوعات، والنشر، عمان، العدد ٢٠، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ م.
٧٣. مقررات القمم العربية، وزارة الخارجية الأردنية، عمان.
٧٤. الميثاق الأردني، العلاقات الأردنية الفلسطينية، موقع القوات المسلحة الأردنية.
٧٥. نشرة (لا للتطبيع) نشرة شهرية دورية تصدرها لجنة مقاومة التطبيع في نقابة المهندسين الأردنيين، ع١، ١٩٩٤.
٧٦. نقابة المحاميين الأردنيين، بيان صادر عن النقابة بتاريخ ١٩٩٤/١٠/١٩.
٧٧. نور الدين مصالحة: "ارض أكثر وعرب اقل "سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩-١٩٦٩، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٣٦، خريف ١٩٩٨.
٧٨. هاني الحوراني (وآخرون): الأحزاب السياسية الأردنية–عرض موجز، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات ١٩٩٣.
٧٩. هاني الحوراني(وآخرون): عقد من الديمقراطية في الأردن ١٩٨٩-١٩٩٩، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات، ٢٠٠١.
٨٠. هاني الحوراني: مسارات العلاقة الأردنية –الإسرائيلية ١٩٩٤-٢٠٠٤، مجلة قضايا المجتمع المدني.
٨١. هالة السعودي: سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية منذ اتفاقيتي كامب ديفيد ١٩٧٨ م وحتى مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١ م، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٤٠، أبريل ١٩٩٢.
٨٢. وزارة الأعلام الأردنية: معركة السلام، المعاهدة الأردنية–الإسرائيلية، وثائقها وأبعادها، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان، الجزء لثاني، ١٩٩٤ م.
٨٣. وزارة الأعلام الأردنية: معركة السلام، مؤتمر صحفي لولي العهد الأردني الأمير حسن ابن طلال في ١٩٩٤/١١/١، عقب اختتام قمة الدار البيضاء الاقتصادية.
٨٤. الوفد، وزير أردني: الاتفاقية على المقدسات لا تمهد لكونفدرالية مع فلسطين، ٠٣ أبريل ٢٠١٣.
٨٥. وكالة وفا الفلسطينية :١٩٩١/٨/٣.
٨٦. وكالة وفا، نص اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات، الموقع رئيس دولة فلسطين محمود عباس، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، رام الله، ٣١-٣-٢٠١٣
٨٧. وكالة وفا، وقع رئيس دولة فلسطين محمود عباس، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات، ٣/٣١.

٨٨. يوسف حسن: الوفد الأردني – الفلسطيني يشغل الجميع، شؤون فلسطينية عدد ١٤٧، مايو/يونيو ١٩٨٥ م.
١. يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦ م، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ١٩٨٧م،

خامساً: المراجع الأجنبية

1. Curtis R Ryan, Jordan first: Jordan,s inter-arab relations and foreign policy under king Abdullah 11. Arab Studies Guarterly, 2004, vol. 26, issue 3. p46.
2. Curtis R. Ryan, "Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan," British Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 38, Issue 3, 2011
3. Emile f. sahliyeh, The PLO after the Lebanon war, westview special studies on the Middle East (boulder, Colorado; westview press 1986),
4. Ignatius, 2004 Rosner, 2007, Bar, 2003,
5. Jerusalem post: 2/3/1975
6. Nader. Bani Nasur, Jordanian Foreign Policy toward The Palestine Issue, British Journal Publishing, Inc. 2012
7. Nigel Ashton: op. cit , p238

سادساً: مراجع الإنترنت:

١. أنيس فوزي القاسم: هموم الدكتور معروف البخيت ورحلات جون كيري، القدس العربي، ٢٠١٤/٢/١٧.

http://www.alquds.co.uk/?p=134691

٢. أبكر محمد أبو البشر، الأحزاب السياسية مالها وما عليها، صحيفة حريات، ٢٠١٢/٩/٨
http://www.hurriyatsudan.com/?p=77172

٣. خطاب أحمد الشقيري في مؤتمر القدس، خطاب أحمد الشقيري في الجزء الأول (فلسطين) من حكاية ثورة على قناة الجزيرة.

https://www.youtube.com/watch?v=J48pk21MBk&list=PL20493CACE6A4756

٤. حسن محمد طوالبة: اتفاقية وادي عربة، أن الأوان لإلغائها، الحوار المتمدن، العدد: ٣٦٧٢، ٢٠١٢/٩/١٣.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=299728

٥. جمال أبو لاشين: العلاقات الأردنية الفلسطينية بين السيادة والوصاية، الحوار المتمدن، العدد: ٤٣٢٩، ٢٠١٤/١/٨.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=394832

٦. زياد الشمولي: "مشاريع التوطين وحق العودة"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧.

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=200 (Accessed 23/5/2009)

٧. عبد الحكيم سليمان وادي: دراسة، النظام الدبلوماسي العربي–التفاعلات الإقليمية، ٢٠١٣،
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/12/17/314832.html

٨. ممدوح نوفل: الجزء العاشر "المنفي مجدداً" حكاية ثورة، على قناة الجزيرة.

٩. وليد عبد الحي: الحسابات الإسرائيلية والفاتورة الأردنية، مركز الجزيرة للدراسات، ٤ يونيو ٢٠١١

١٠. الديوان الملكي الهاشمي، "الملك والملكة يلتقيان رئيسة مجلس النواب الأميركي"، موقع الملك عبد الله الثاني، ٢٠٠٩.

http://www.kingabdullah.jo/main.php?main_page=0&lang_hmka1=2

١١. ياسر قطيشات: الأردن وفلسطين ... قصة توأمة ووحدة شعبين الحوار المتمدن، العدد: ٣٣٣٦، ١٤/٤/٢٠١١.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=254867

http://www.albalqanews.net/NewsDetails.aspx?Lng=2&PageID=1&NewsID=24486

12. http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=1030529&eid=1531
13. http://alhayat.com/Details/565457
14. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219483&eid=6473
15. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219483&eid=6473
16. http://jaf.mil.jo/Arabic/Jordan/JordanCharter/Pages/JordanPalestineRelationship-.aspx
17. http://kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/news/view/id/10930/videoDisplay/1.htm
18. http://wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=151002
19. http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10566&article=443913
20. http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10568&article=444116
21. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=126349
22. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/90AC3531-FF23-4BBF-AA40F2A7C6E5ED38.htm
23. http://www.alwafd.org
24. http://web.worldbank.org
25. http://www.bjournal.co.uk/BJASS.aspx
26. http://www.palpeople.org/atemplate.php?id=3398
27. http://www.passia.org/publications/information_papers/Jordan-Disengagement-Arabic.htm#1-5
28. http://www.raialyoum.com/?p=38813
29. http://www.safsaf.org/word/2012/mai/136.htm
30. http://www.youtube.com/watch?v=J48p-k21MBk
31. Http://nozion.net?p=903
32. pulpit.alwatanvoice.com/content/print/198920.html 2/7
33. Rosner, Shmuel. 2007. "Israel-Palestine: The return of the Jordanian option". Haaretz. (July 3)
34. http://www.haaretz.com/hasen/pages/rosnerBlog.jhtml?itemNo=877534&contrassID=25&subContrassID=0&sbSubContrassID=1&listSrc=Y&art=1

الملاحق

الملحق رقم (١) بنود اتفاق وادي عربة المتعلقة بالشأن الفلسطيني

٢٦ أكتوبر ١٩٩٤.

وتضمنت المعاهدة عدداً من المواد المتعلقة بالشأن الفلسطيني، وهي المواد التالية:

المادة (٣)

الحدود الدولية:

١- تحدد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب، كما هو مبين في الملحق ١ (أ) والمواد الخرائطية المضافة إليه، والإحداثيات المشار إليها فيه.

٢- تعتبر الحدود، كما هي محددة في الملحق ١(أ)، الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها بين الأردن وإسرائيل، دون المساس بوضع أي أراضٍ وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧.

٣- يعتبر الطرفان الحدود الدولية وإقليم كل طرف –بما فيها المياه الإقليمية والمجال الجوي–حدوداً لا يجوز اختراقها وسوف يحترمانها.

٤- سيتم ترسيم الحدود حسبما هو منصوص عليه في الذيل ١ من الملحق ١ وسيتم الانتهاء منه في فترة لا تزيد عن تسعة أشهر.

٥- من المتفق عليه إنه حيثما تبعت الحدود مجرى نهر، فإنه إذا تغير مسيل مجرى النهر تغييراً طبيعياً كما هو موضح في الملحق ١(أ)، فإن الحدود تتبع المجرى الجديد للمسيل. وإنه في حالة حدوث أي تغييرات أخرى، فإن الحدود لن تتأثر إلا إذا اتفق على خلاف ذلك.

٦- مباشرة عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، سيعيد كل طرف الانتشار إلى جهته من الحدود الدولية حسبما هو معرف في الملحق ١(أ)

٧- عند التوقيع على هذه المعاهدة سيدخل الطرفان في مفاوضات للوصول إلى اتفاقية خلال ٩ أشهر حول تحديد حدودهما البحرية في خليج العقبة.

٨- آخذين بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة بمنطقة الباقورة/ نهاريم والتي هي تحت السيادة الأردنية، وفيها حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية، يقرر الطرفان تطبيق المواد المنصوص عليها في الملحق ١(ب)

٩- فيما يتعلق بمنطقة الغمر/ ت وفار تطبق المواد المنصوص عليها في الملحق ١(ج)

المادة (٦)

المياه:

بهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لكافة مشاكل المياه القائمة بين الطرفين:

١- يتفق الطرفان بشكل متبادل بالاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما، وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك، ومن المياه الجوفية لوادي عربة، وذلك بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها، وحسب الكميات والنوعية المبينة في الملحق رقم (٢)، والتي سيصار إلى احترامها والعمل بموجبها على الوجه الأتم.

٢- انطلاقاً من اعتراف الطرفين بضرورة إيجاد حل عملي وعادل ومتفق عليه لمشاكلهما المائية، وبالنظر إلى كون موضوع الماء يمكن أن يشكل أساساً لتطوير التعاون بينهما، فإن الطرفين يتعهدان بالتعاون بالعمل على ضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما بأي شكل من الإشكال بالأضرار بالموارد المائية للطرف الآخر.

٣- يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للإيفاء باحتياجاتهما، الأمر الذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات إضافية بغية استخدامها، وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٤- في ضوء أحكام الفقرة (٣) أعلاه، وعلاوة على أساس أن التعاون في المواضيع المتعلقة بالمياه سيكون لمنفعة الطرفين، الأمر الذي من شأنه التخفيف من حدة ما يعانيانه من شح في المياه، وإن قضايا المياه على امتداد الحدود بينهما لا بد أن تتم معالجتها بوصفها وحدة كاملة، بما في ذلك إمكانية نقل كميات المياه عبر الحدود الدولية، فإن الطرفين يتفقان على القيام بالبحث عن وسائل من شأنها التخفيف من حدة شح المياه، وعلى العمل في ضمن اطر المجالات التالية:

أ-تنمية الموارد المائية الموجودة منها والجديدة، والعمل على زيادة وفرة كميات المياه، بما في ذلك تحقيق التعاون على المستوى الإقليمي، كما هو ملائم، وجعل ما يهدر من الموارد المائية بالحد الأدنى، وذلك من خلال مراحل استخدامها.

ب-منع تلوث الموارد المائية.

ج-التعاون المتبادل في مجال التخفيف من حدة النقص في كميات المياه.

د-نقل المعلومات والقيام بنشاطات البحوث والتطوير المشتركة في المواضيع المتعلقة بالمياه، فضلاً عن استعراض إمكانات تعزيز عملية تنمية الموارد المائية واستخدامها.

٥- يضم الملحق رقم (٢) كافة التفاصيل بتنفيذ التزامات كلا الدولتين بموجب أحكام هذه المادة.

المادة (٨)

اللاجئون والنازحون:

١- اعترافاً بالمشاكل الإنسانية الكبيرة التي تسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين، وبما لهما من إسهام في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، فإنهما سيسعيان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشاكل الناجمة على صعيد ثنائي.

٢- اعترافاً من الطرفين بأن المشاكل البشرية المشار إليها أعلاه، التي تسببها النزاع في الشرق الأوسط، لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي، يسعى الطرفان إلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة، وبمقتضى أحكام القانون الدولي بما في ذلك ما يلي:

أ-فيما يتعلق بالنازحين، ضمن لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.
ب-فيما يتعلق باللاجئين:

١- ضمن إطار المجموعة المتعددة الأطراف حول اللاجئين.

٢- في مفاوضات تتم في إطار ثنائي أو غير ذلك ضمن إطار يتفق عليه وتكون مقترنة ومتزامنة مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للمناطق المشار إليها في المادة ٣ من هذه المعاهدة.

ج-من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين، بما في ذلك المساعدة على توطينهم.

المادة (٩)

الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية وحوار الأديان:

١- سيمنح كل طرف للطرف الآخر حرية الوصول للاماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

٢- وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.

٣- سيقوم الطرفان بالعمل سويا لتعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاث، بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني والتزام أخلاقي، وحرية العبادة والتسامح والسلام .

ملحق رقم (٢) نص اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات

وقعت بين رئيس دولة فلسطين محمود عباس، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني

مارس ٢٠١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية بين جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس وفخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

قال تعالى: 'سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إلى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ' سورة الإسراء، آية، ١ قال تعالى: 'إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفّاً كَأَنَّهُم بُنيَانٌ مَّرْصُوصٌ' سورة الصف، آية ٤.

أبرمت هذه الاتفاقية بين الأطراف السامية: جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس ، وفخامة الرئيس محمود عباس بصفته رئيساً لدولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

مقدمة:

(أ) انطلاقا من العروة الوثقى بين جميع أبناء الأمة العربية والإسلامية؛

(ب) وانطلاقا من المكانة الخاصة للقدس في الإسلام باعتبارها مدينة مقدسة ومباركة، واستلهاما لارتباط الأماكن المقدسة في القدس في الحاضر والأزل وإلى الأبد بالمسلمين في جميع البلاد والعصور؛ ومستذكرين أهمية القدس لأهل ديانات أخرى؛

(ج) وانطلاقا من الأهمية الدينية العليا التي يمثلها لجميع المسلمين المسجد الأقصى المبارك الواقع على مساحة ١٤٤ دونما، والذي يضم الجامع القبلي ومسجد قبة الصخرة، وجميع مساجده ومبانيه وجدرانه وساحاته وتوابعه فوق الأرض وتحتها والأوقاف الموقوفة عليه أو على زواره (ويشار إليه بـ 'الحرم القدسي الشريف')؛

(د) وبناء على دور الملك الشريف الحسين بن علي في حماية ورعاية الأماكن المقدسة في القدس وإعمارها منذ عام ١٩٢٤، واستمرار هذا الدور بشكل متصل في ملك المملكة الأردنية الهاشمية من سلالة الشريف الحسين بن علي حتى اليوم؛ وذلك انطلاقا من البيعة التي بموجبها انعقدت الوصاية على الأماكن المقدسة للشريف الحسين بن علي، والتي

تأكدت بمبايعته في ١١ آذار سنة ١٩٢٤ من قبل أهل القدس وفلسطين؛ وقد آلت الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس إلى جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين؛ بما في ذلك بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية التي تخضع للقانون الأردني رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨.

(هـ) إن رعاية ملك المملكة الأردنية الهاشمية المستمرة للأماكن المقدسة في القدس تجعله أقدر على العمل للدفاع عن المقدسات الإسلامية وصيانة المسجد الأقصى (الحرم القدسي الشريف)؛

(و) وحيث أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والقانوني الوحيد للشعب الفلسطيني؛

(ز) وإيمانا بأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره يتجسد في إقامة دولة فلسطين التي يشمل إقليمها الأرض الواقع فيها المسجد الأقصى المبارك (الحرم القدسي الشريف)؛

(ح) وانطلاقا من نصوص التصريح الرسمي الصادر بتاريخ ٣١ تموز من عام ١٩٨٨ عن المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس، والخاص بفك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية الذي استثنى الأماكن المقدسة في القدس من فك الارتباط؛

(ط) وانطلاقا من نصوص التصريح الرسمي الصادر عن الحكومة الأردنية بتاريخ ٢٨ حزيران من عام ١٩٩٤ بخصوص دورها في القدس، والذي أعاد تأكيد موقف الأردن الثابت ودوره التاريخي الحصري على الأماكن المقدسة؛ وبهدف إنشاء التزامات قانونية وتأكيد اعترافهم بالمراكز القانونية المبينة للأطراف السامية في هذه الاتفاقية، اتفقت الأطراف السامية المذكورة أعلاه على ما يلي:

المادة الأولى: تعتبر مقدمة هذه الاتفاقية جزءا لا يتجزأ منها وتقرأ وتفسر معها كوحدة واحدة.

المادة الثانية: ٢-١ يعمل جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بصفته صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس على بذل الجهود الممكنة لرعاية والحفاظ على الأماكن المقدسة في القدس وبشكل خاص الحرم القدسي الشريف (المعرف في البند (ج) من مقدمة هذه الاتفاقية) وتمثيل مصالحها في سبيل:

(أ) تأكيد احترام الأماكن المقدسة في القدس؛ (ب) تأكيد حرية جميع المسلمين في الانتقال إلى الأماكن المقدسة الإسلامية ومنها وأداء العبادة فيها بما يتفق وحرية العبادة؛ (ج) إدارة الأماكن المقدسة الإسلامية وصيانتها بهدف:

(١) احترام مكانتها وأهميتها الدينية والمحافظة عليهما؛ (٢) تأكيد الهوية الإسلامية الصحيحة والمحافظة على الطابع المقدس للأماكن المقدسة؛ (٣) احترام أهميتها التاريخية والثقافية والمعمارية وكيانها المادي والمحافظة على ذلك كله.

(د) متابعة مصالح الأماكن المقدسة وقضاياها في المحافل الدولية ولدى المنظمات الدولية المختصة بالوسائل القانونية المتاحة، (هـ) الإشراف على مؤسسة الوقف في القدس وممتلكاتها وإدارتها وفقا لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية.

٢-٢ يستمر ملك المملكة الأردنية الهاشمية، بصفته صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس ببذل المساعي للتوصل إلى تنفيذ المهام المشار إليها في المادة ٢-١ من هذه الاتفاقية.

٢-٣ تعترف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بدور ملك المملكة الأردنية الهاشمية المبين في الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة الثانية وتلتزمان باحترامه.

المادة الثالثة:

٣-١ لحكومة دولة فلسطين، باعتبارها المجسدة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ممارسة السيادة على جميع أجزاء إقليمها بما في ذلك القدس.

٣-٢ يسعى ملك المملكة الأردنية الهاشمية، والرئيس الفلسطيني للتنسيق والتشاور حول موضوع الأماكن المقدسة كلما دعت الضرورة.

تم تحرير هذه الاتفاقية باللغة العربية وتوقيعها في العاصمة الأردنية عمان هذا اليوم الواقع في ١٩ جمادى الأول ١٤٣٤ للهجرة الموافق لـ ٣١ آذار ٢٠١٣ ميلادية.